

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف \_ المسيلة \_

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
فرع: العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: محاسبة وجباية معمة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
قسم: العلوم المالية والمحاسبة  
رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:  
خيراني حكيم  
تحت عنوان

أثر التسيير الجبائي لمصادر التمويل على  
قيمة المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة - مؤسسة حليب حضنة بالمسيلة للفترة (2016-2018)

لجنة المناقشة:

أ. د/ سعيد يحيى.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة المسيلة.....رئيسا  
د/ مصطفى قمان.....أستاذ محاضر - ب -.....جامعة المسيلة.....مشرفا ومقررا  
د./ عريوة رشيد.....أستاذ محاضر - ب -.....جامعة المسيلة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

إلى من قال فيها عز من قائل المولى القدير " لا تقل لها أف " اطلب واخنع وأملي فيه أكيد ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى أبناء أبي وأمي كل باسمه واخص بالذكر منهم عبد الرحمان علمني كيف أتواضع والين عند فسحت الأمل، وأواجه واجتهد عند اشد المحن.

إلى الزوجة الكريمة وأبنائها "وليد"، "حسام"، "أيوب" وبناتي "رانية"، "أمية" وأقول اللهم لا تريني فيهم مكروه ما حيت.

إلى الصديق الأخ "صالح مناع" وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ونستهم مذكرتي كل باسمه ومقامه.

إلى خيرت أبناء هذه البلد وفي مقدمة ركبهم أستاذاتي وأساتذتي الكرام.  
لكم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

أخوكم حكيم

# شكر و عرفان

احمد الله على جزيل نعمائه، واشكره شكر المعترف بمنه وآلائه، واصلي واسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه وبعد:

وان نعترف لهم بحقهم

لقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " الدكتور مصطفى قمان " على نصائحه وتوجيهاته وصبره وحسن خلقه.

كما أتقدم بأزكى عبارات الشكر والامتنان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة البروفيسور سعيد يحيى، الدكتور عريوة رشيد لتواضعهم وقبولهم مناقشة موضوع عملي وإثراء هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر لكل من علمني ونصحتني وشجعني إلى كل أساتذتي وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلى الخصوص أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة واخص بالاسم الأساتذة راجح طويرات، زواق الحواس، ولهي بوعلام، غزي محمد العربي.

كما لا أنسى أشكر القائمين على هذه الكلية من عميدها إلى العاملين بها وأقول اللهم وفقهم وسدد خطاهم.

إلى كل الطلبة بصفة العموم، وخاصتي وأعزتي طلبة السنة الثانية ماستر واقر لهم عن مكنون محبتي لهم عرفا لتقديرهم وتبجيلهم لي متمنيا من العزيز القدير أن يوفقهم في حياتهم العملية.

شكرا.

فهرس المحتويات



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء.
	شكر وعرفان.
IIV- I	فهرس المحتويات.
V	فهرس الجداول.
VII	فهرس الأشكال البيانية.
VIII	قائمة الملاحق.
أ - ح	مقدمة.
70 - 09	الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
11	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي والتمويل في المؤسسة.
12	المطلب الأول: مضمون التسيير الجبائي.
17	المطلب الثاني: مؤهلات المسير الجبائي وخطوات التسيير الجبائي.
20	المطلب الثالث: التمويل في المؤسسة،
23	المبحث الثاني: مصادر التمويل في المؤسسة وتقييمها.
23	المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلي.
27	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجي المباشرة.
30	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي غير مباشرة.
35	المبحث الثالث: مصادر التمويل الحديثة ( المتخصصة).

# فهرس المحتويات

35	المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة للأوراق المالية التقليدية.
38	المطلب الثاني: الإيجار التمويلي كمصدر تمويل.
41	المطلب الثالث: الاندماج وعقد تحويل الفاتورة كمصدري تمويل.
44	المبحث الخامس: تكلفة الأموال والمعالجة الجبائية لمصادر التمويل في المؤسسة.
44	المطلب الأول: تكلفة مصادر التمويل في المؤسسة.
53	المطلب الثاني: مفهوم الهيكل التمويلي الأمثل ومحدداته في المؤسسة.
56	المطلب الثالث: دراسة اثر الضريبة على تكلفة الأموال والهيكل التمويلي
61	المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل في المؤسسة.
70	خلاصة الفصل.
108 – 71	الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة بالمسيلة - دراسة حالة -
72	تمهيد.
74	المبحث الأول: التعرف على مؤسسة حليب حضنة بشكل عام.
74	المطلب الأول: تعريف على مؤسسة حليب حضنة.
75	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة حليب حضنة.
77	المبحث الثاني: واقع التسيير البسيط في المؤسسة.
77	المطلب الأول: الشكل القانوني للمؤسسة ومنظومة الضرائب الخاضعة لها.
80	المطلب الثاني: واقع تسيير الالتزامات الجبائية من قبل المؤسسة.
83	المطلب الثالث: واقع تسيير الخيارات الجبائية وأثره على قيمة المؤسسة.
84	المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة حليب حضنة.
84	المطلب الأول: دراسة القوائم المالية لمؤسسة حليب حضنة.
92	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية.
94	المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية باستخدام النسب المالية.

# فهرس المحتويات

97	المبحث الرابع: دراسة الأثر الجبائي على مصادر تمويل المؤسسة.
97	المطلب الأول: تقديم مصادر التمويل المؤسسة.
104	المطلب الثاني: دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة.
106	المطلب الثالث: تحليل الأثر الضريبي على الهيكل التمويلي للمؤسسة.
108	خلاصة الفصل.
109	الخاتمة.
114	قائمة المراجع.
119	الملاحق.

# قائمة الجداول والأشكال البيانية والملحق

## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين الأسهم العادية والممتازة.	29
02	الفرق بين بالأموال الخاصة والديون.	33
03	الفرق بين هيكل التمويل وهيكل رأس المال وهيكل المالي.	54
05	مجال التطبيق وأساس الرسم.	76
06	تاريخ إيداع تصاريح تسديد أقساط الضريبة على أرباح الشركات.	79
07	حقوق الضريبة على أرباح الشركات.	80
08	حقوق الرسم على النشاط المهني.	80
09	الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور والمرتبات.	81
10	الميزانية المالية ( جانب الأصول ) للفترة (2016-2018).	82
11	الميزانية المالية ( جانب الخصوم ) للفترة (2016-2018).	83
12	الميزانية المالية المختصرة ( جانب الأصول ) للفترة (2016-2018).	84
13	الميزانية المالية المختصرة ( جانب الأصول ) للفترة (2016-2018).	85
14	جدول حسابات النتائج للفترة (2016-2018).	86
15	هامش الربح الإجمالي للفترة (2016-2018).	87
16	هامش الربح الصافي ونسبة نموه للفترة (2016-2018).	87
17	النتيجة الجبائية للمؤسسة للفترة (2016-2018).	89
18	قيم رأس المال العامل للفترة (2016-2018).	90
19	قيم احتياجات رأس المال العامل للفترة (2016-2018).	91
20	وضعية خزينة المؤسسة للفترة (2016-2018).	92
21	النسب المالية للتمويل للفترة (2016-2018).	92
22	نسب القيمة المضافة للفترة (2016-2018).	94
23	قدرة التمويل الذاتي وتطورها للفترة (2016-2018).	95
24	الوفر الضريبي المتولد عن اهتلاكات للفترة (2016-2018).	96

# قائمة الجداول والأشكال البيانية والملحق

96	الديون طويلة ومتوسطة الآجال وتطورها للفترة (2016-2018).	25
98	الوفر الضريبي المتولد عن القروض طويلة الآجال للفترة (2016-2018).	26
99	الديون قصيرة الآجال وتطورها للفترة (2016-2018).	27
100	تطور مجموع ديون للفترة (2016-2018).	28
101	تطور الأموال الخاصة للفترة (2016-2018).	29
102	أهم مصادر موارد التمويل في المؤسسة للفترة (2016-2018).	30
104	مجمل الضرائب التي خضعت لها المؤسسة للفترة (2016-2018).	31
105	جدول نسبة إجمالي الضرائب إلى مكونات الهيكل المالي للفترة (2016-2018).	32

# قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق

## قائمة الإشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
84	نسبة كل عنصر من إجمالي خصوم الميزانية المختصرة (2016-2018).	01
85	نسبة كل عنصر من إجمالي الخصوم للميزانية المختصرة (2016-2018).	02
96	تطور قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة (2016-2018).	03
98	تطور الديون طويلة ومتوسطة الآجال.	04
99	مكونات ديون قصيرة الآجال وتطورها.	05
100	جدول تطور مجموع ديون المؤسسة.	06
101	تطور الأموال الخاصة في المؤسسة .	07
102	نسبة تمثيل كل مصادر التمويل في الهيكل المالي.	08

# قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق

## قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول تحديد النتيجة الجبائية للسنة المالية 2016.	
02	الميزانية جانب أصول للمؤسسة للسنة المالية 2017.	
03	الميزانية جانب خصوم للمؤسسة للسنة المالية 2017.	
04	جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2017.	
05	جدول تحديد النتيجة الجبائية للسنة المالية 2017.	
06	الميزانية جانب أصول للمؤسسة للسنة المالية 2018.	
07	الميزانية جانب خصوم للمؤسسة للسنة المالية 2018.	
08	جدول تحديد النتيجة الجبائية للسنة المالية 2018.	
09	جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2018.	

مقدمة

---

مقدمة



# مقدمة

## مقدمة

مبادئ اقتصاد السوق، جوهر سياسات الحرية الاقتصادية المطبق في الاقتصاديات المعاصرة التي تتصف بتشابك المصالح وحدة الصراعات وإثبات الذات، ولأجل هذا تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى ضمان ديمومتها واستمرارها من خلال زيادة استثماراتها سواء بالتوسع أو التجديد أو الاندماج، ولكي يتحقق هذا لا بد من وجود أساليب تمويل تلبي حاجات تطلعاتها، سواء عند التأسيس أو أثناء المرحلة الإنتاجية، لهذا صنف التمويل ضمن المسائل الأساسية التي تحضي باهتمام الدارسين والمعنيين من جهة واهتمام المؤسسات والحكومات خصوصا في العصر الحالي، الذي يعرف نقلة تكنولوجيا متسارعة ومتزايدة لا تعترف بالحدود جغرافية كانت أو اجتماعية أو سياسية التي زالت باكتساح العولمة شتى مناحي الحياة.

لا خيار أمام المهتمين طبيعيين كانوا أو اعتباريون إلا اللحاق بهذا التطور، لكن ضريبة اللحاق مكلفة، وأن حاجة المشروعات الاقتصادية للتمويل قائمة ومن المسلمات لسد حاجياتها، لهذا تكون إما من خلال مصادر تمويلية تقليدية داخلية أو خارجية.

نظرا لعدم قدرتها على مواكبة الحياة الاقتصادية المتسمة بالتغيرات الدائمة تبعا للتقدم التكنولوجي الحاصل، ظهرت مشكلة التمويل إلى السطح من جديد، وقد نتج عن هذا الوضع إيجاد تقنيات ووسائل تمويلية ذات مرونة أكثر وتكاليف أقل وعوائق يمكن تفاديها، على أن تكون وسائل تمويلية حديثة في مفاهيمها القانونية وكذا في الدور الذي تؤديه بين كافة الأطراف لتأمين حاجياتهم وحماية مصالحهم ومواكبة التطور الحاصل أقل ما يقال عنها أنها متخصصة.

تكلفة هذه المصادر تعتبر من أهم معايير التباين بينها، لما لها من أهمية بالغة في ارتباطها بعلاقة عكسية مع القيمة السوقية للمؤسسة، وعلى الخصوص تكلفة العامل الجبائي الذي هو بمثابة إحدى عناصر البيئة الخارجية للمؤسسة، ويتصف بدرجة مرونة كبيرة تعكس توجهات الدولة على كل مستويات.

حيث يتطلب هذا الأخير متابعة ودراسة معمقة للمعطيات الجبائية التي تربعت على محددات اتخاذ القرارات في المؤسسة، خصوصا في محيط يتميز بالمنافسة والفيصل فيها هو تخفيض الأعباء والتي من بينها العبء الجبائي.

لأجل هذا، جاء مفهوم التسيير الجبائي للمؤسسة، واحتل مكانة أكثر من مهمة ضمن وظائفها، بحكم تخصصه في التعامل مع الجباية وتسييرها بمستوى أعلى ومركب أي تسخيرها خدمة لأهداف المؤسسة متجاوزا بذلك مجرد تطبيق القواعد الجبائية.

## أولا: الإشكالية.

من أهم العناصر التي تساهم في تمويل موارد الخزينة العامة للدول إن لم تكن الأساس الضريبية، وفي نفس الوقت تعتبر كمورد للمؤسسة في حد ذاتها، لما تحققه من وفورات ضريبية تزيد في تعظيم قيمة المؤسسة من خلال مساعدتها على تحقيق الاستقلالية المالية، فالسياسة الجبائية تعد أحد المعايير المتحكمة في القرارات التمويلية للمؤسسة والتسيير الجيد لها كفيلا بتحقيق التحكم الجيد في جانب هام من التكاليف

# مقدمة

المالية، من خلال الإجراءات التي تصاحب التشريع الجبائي والمتمثلة في التخفيضات والإعفاءات وقبول خصم مصاريف الاقتراض من الوعاء الضريبي، ما هو إلا دليل تشجيع المؤسسة على الموارد التمويلية الأخرى مثل الاقتراض، على حساب الأموال الخاصة كمصدر تمويل. ولقد تناولت العديد من النظريات الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية وتأثره بالجانب الجبائي.

ضمن هذا الإطار من التأثير والتأثر المتبادل بين مصادر التمويل كركيزة لقيام المؤسسات في اختيار الأحسن والعامل الجبائي كمحدد في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة، ولأجل معرفة هذا التأثير على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الواقع، سنأخذ مؤسسة حليب حضنة كنموذج لدراستنا هذه. يتم طرح إشكالية هذه الدراسة وهي:

**ما مدى تأثير التسيير الجبائي لمصادر التمويل على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**  
يتفرع السؤال أعلاه، إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- 01 ما علاقة مؤهلات المسير الجبائي بفعالية تسيير العامل الجبائي؟
  - 02 ما الفرق بين المؤسسات التي تهتم بالتسيير الجبائي في تسيير جبايتها والمؤسسات التي لا تهتم؟
  - 03 ما هي مختلف مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية؟
  - 04 كيف يمكن أن تؤثر الضريبة وتكلفة رأس المال على مختلف مصادر تمويل المؤسسة؟
  - 05 كيف يمكن أن تؤثر الضريبة على اختيار هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة؟
- ثانيا: الفرضيات.**

للإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع، تمت صياغة الفرضية الأساسية التالية:

**يؤدي تبنى تسيير جبائي أعلى (مركب) لمصادر التمويل من رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية.**

تقودنا هذه الأخيرة إلى فرضيات جزئية تساعد الدارس على تحقيق أهدافه، ويمكن حصرها فيما يلي:

- 01- المؤهلات التي يمتلكها المسير الجبائي هي من تساهم في تسيير العامل الضريبي والتحكم فيه.
- 02- التسيير الجبائي أعلى مستوى لتسخير الجباية متجاوزا بذلك مجرد التطبيق للقواعد والمبادئ الضريبية.
- 03- يعتبر عامل اختيار مصدر التمويل الملائم كمحدد للإستراتيجية المالية لبناء الهيكل التمويلي الأمثل.
- 04- يعد العامل الجبائي معيارا أساسيا في بناء هرم التمويل الأمثل في المؤسسة الاقتصادية
- 05- تركز مؤسسة حليب حضنة على التسيير الجبائي للعامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها.

**ثالثا: موضوع البحث.**

من خلال ما سبق يأتي هذا البحث تحت عنوان:

**تأثير التسيير الجبائي لمصادر التمويل على قيمة المؤسسة. دراسة ميدانية على مؤسسة حليب حضنة.**  
نتناول تأثير التسيير الجبائي على الاختيارات المتعلقة بعملية التمويل ومن ثم اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما نحاول أن ندرس حالة مؤسسة حليب حضنة لمعرفة مدى تأثير التسيير الجبائي للعامل الضريبي على اختياراتها، لنصل إلى اقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة.

# مقدمة

رابعاً: أهمية الدراسة .

فضلا على الدور المتزايد للضريبة في تمويل الموازنة العامة للدول، وباعتبارها محدد أساسي للمفاضلة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تساعد في التعرف على:

- كون التسيير الجبائي من الاهتمامات الحديثة للباحثين، والدليل على ذلك قلة المراجع في هذا المجال وخصوصا باللغة العربية، أما عن المجال المهني فإنه لا يحظى بالاهتمام الكافي في المؤسسات الجزائرية، والسبب في ذلك عدم بلوغها مستوى تحديد قيمتها وفقا للعوامل التسييرية، وكذا العقلية غير متفتحة لمسييري هذه المؤسسات.

- أهمية السياسة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، ودورها في اختيار المصادر التمويلية الضرورية للنشاط بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء الايجابي يتوقف على قدرة مسيري المؤسسة من تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بكيفية تكافئ دوران أصلها الاقتصادي، بما يضمن تشكيل الثروة، والرفع من قيمة المؤسسة بشكل عام.

خامساً: أهداف الدراسة.

التسيير الجبائي في أعلى مستوى له، ضرورة في المؤسسة، لأنه يسمح لها بالمفاضلة بين الخيارات الجبائية المعروضة أمامها، في إطار النصوص القانونية والتشريعات الجبائية وخصوصيات المؤسسة، ويساعد على إزالة الغموض واللبس والخلط بين التسيير الجبائي والتهرب الجبائي. وبالتالي فالتسيير الجبائي وسيلة معاصرة، إذا ما استخدمت في وقتها المناسب أدت إلى تعظيم قيمة المؤسسة.

سادساً: دوافع اختيار الموضوع.

دوافع وأسباب وقوع اختيارنا لهذه الدراسة لها ما يبررها ومنها نذكر الأهم:

❖ على المستوى الشخصي.

- ميولنا الشخصي واعتقادنا الراسخ في أن الرأس المال الفعلي للأشياء هو حسن إدارتها وتسييرها، دون ذلك إن لم يفشل تحقيق عائد يذهب الأشياء بريقها، لهذا يجب إعطاء من الأهمية لجانب التنظيم والتسيير، ما يحاكي أو أكثر الجوانب الأخرى من احتياجات المؤسسة الاقتصادية مالية كانت أو تحفيزية.

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع تمويل المشاريع وكيفية إنشائها لان فكرة التمويل والاستثمار فكرتان متلازمتان يصعب تحديد من فيهم أولى، فالاستثمار يقاس على أساس مردوديته أما التمويل يختار على أساس تكلفته وقياسهما معا يظهر في قيمة المؤسسة.

❖ على المستوى الموضوع.

- الاطلاع على مكانة المؤسسات الاقتصادية التي تبنت التسيير الجبائي على الصعيد الدولي، وجعل الباحث يبحث في البيئة التي ساعدت هذه الدول على تكريسها كآلية تسييرية إستراتيجية، لا تتوفر عليها المؤسسات في الدول الأخرى، مثل الجزائر.

- معرفة ما يقدمه التسيير الجبائي لمصادر التمويل من قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية.

# مقدمة

– الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات متخصصة، كالتأثير الجبائي على قرارات الاستثمار، الجباية والهيكل رأس المال، والمتغير الجبائي وتوزيع الأرباح، وكذلك الجباية وقيمة المؤسسة، إلى غير ذلك من المواضيع ذات الصلة.

**سابعاً: حدود الدراسة.**

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حدد مجال دراستنا كما يلي:

**01 – المجال المكاني:** الإطار المكاني للدراسة فهو متعلق بالواقع الجزائري، حيث يحاول الطالب إظهار مدى تأثير التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة حالة من واقع المؤسسات الجزائرية، وهي مؤسسة حليب حضنة بولاية المسيلة، تم اختيارها للأسباب التالية:

- لأن مقرها الرئيسي يقع في عاصمة الولاية، مما يمكننا من الوقوف على جميع التصريحات الجبائية.
- مؤسسة حديثة النشأة، غالبية المؤسسات حديثة النشأة لا تتحكم في تسيير جباية مصادر تمويلها جيداً.
- التعاون الحسن ان لم اقل الجيد من طرف إدارتها، ولا وجدد لكلمة سر المهنة.

**02 – المجال الزمني:** بغية الإلمام بإشكالية البحث والوصول إلى نتائج عملية لإثبات أو نفي صحة الفرضيات فضلنا اختيار فترة الزمنية ممتدة لثلاث سنوات ( 2016 إلى 2018 )، حتى تكون دراستنا متحركة ديناميكية غير ساكنة، تتيح لنا مجالا للتحليل ومقارنة النتائج المتوصل إليها.

**ثامناً: المنهج والأدوات المستخدمة.**

من أجل الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، فقد تم اختيار المنهج الوصفي للبحث. مع محاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه على الجانب التطبيقي، من خلال اختيار مؤسسة حليب حضنة كنموذج لإعطاء صورة في الواقع العملي عن طرق تمويل المؤسسات، ويهدف تبين أهمية العامل الجبائي عند تكوين هيكل تمويل المؤسسة.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، تمثلت في الآتي:

– اعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، فضلاً عن الاعتماد على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى استخدام بعض المجلات وما جاء في بعض التدخلات خلال الملتقيات، والمواقع الالكترونية، وفي كل مرة الرجوع إلى القوانين والتشريعات الضريبية.

– اعتماد أدوات التحليل المالي وتسييري للمؤسسة.

– استعمال مختلف التقنيات الكمية المتعلقة بالتحليل المالي والجبائي.

– استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الأشكال والجداول، بالإضافة إلى توظيف اعتماد أسلوب الاستنباط من قبل الطالب.

– استخدام أسلوب التمثيل البياني للنتائج المتوصل إليها، من مختلف الجداول.



# مقدمة

تاسعا: الدراسات السابقة.

01 - دراسة ( زواوي فضيلة، 2009 )، مذكرة الماجستير بعنوان " تمويل المؤسسة الاقتصادية". وفيها تناولت الباحثة كل من مصادر التمويل التقليدية والحديثة في المؤسسة الاقتصادية وتطرقت إلى اثر سياسة التحرير المالي على مكنزمات التمويل وصدور قانون النقد والقرض في افريل 1990 الذي عمل على تغيير السياسة التمويلية، من خلال إعطاء الاستقلالية للبنوك في عملية منح القروض، وفتح المجال للبنوك والمؤسسات المالية لممارسة الوظائف البنكية وهذا ما أعطى فرص اكبر للمؤسسة لتوفير احتياجاتها التمويلية.

02 - دراسة (بن طلحة صليحة 2008)، المقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بعنوان " تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانزمات الجديدة في الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية".

عرضت فيها المتغيرات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما حددت طرق التمويل في المؤسسات الاقتصادية، حيث ركزت على التمويل الذاتي والقروض المصرفية والتمويل من خلال السوق المالي.

بينت أيضا التطورات المصرفية وانعكاساتها على ميكانزمات تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث المقدمة العامة تعرضت إلى أثر لجنة بازل على المنظومة المصرفية الجزائرية واستراتيجيات التي اتخذتها المؤسسات المالية الجزائرية لمواجهة العولمة المصرفية.

حيث توصلت إلى ضرورة مسايرة المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المالية التطورات المالية والمصرفية وهذا حتى يسهل عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي.

03 - دراسة ( عبد القادر بوعزة، 2004) مذكرة تخرج من المعهد المغاربي للجباية والجمارك بعنوان " اثر الجباية على التمويل الذاتي للمؤسسة".

حاول الباحث إظهار تأثيرات الجباية كوسيلة أساسية لتأثير على التمويل الذاتي، مع تبيين الأسس النظرية لمفهوم التمويل الذاتي، كما قام بتحليل المعالجة الجبائية للعناصر المشكلة للتمويل الذاتي.

بالرغم من أهمية البحث إلا انه عبارة عن دراسة قانونية، قام من خلالها بشرح المعالجات الجبائية لمصادر التمويل دون تبيان الآثار المالية بصورة كافية لذا المصدر.

04 - دراسة ( محمد عادل عياض، 2003 ) : مذكرة ماجستير بعنوان " محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات " جامعة ورقلة.

حاول الباحث إظهار أهمية الجباية في تسيير المؤسسة و خصوصا استخدام هذا المجال ضمن مختلف عمليات اتخاذ القرارات القصيرة والطويلة الأجل.

# مقدمة

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- تؤثر الجباية بشكل مباشر على المؤسسة من خلال الأثر المالي الناتج عنها.
- تسيير الجباية أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونا.

01 - دراسة ( عبد القادر بوعزة ، 2002 ) : مذكرة ماجستير بعنوان " التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة " جامعة الجزائر .

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيفية تحقيق مصفوفة تمويلية مثلى مع تحمل أقل تكلفة ضريبية، ومن خلال دراسة الأثر الضريبي على هيكل تمويل مجمع صيدال اتضح انه يتمتع بقدرة تمويلية معتبرة ومتنوعة وأن مجموع الضرائب التي يتحملها المجمع ليست بالحجم الذي يؤثر في تغيير السياسة التمويلية لاختيار مصادر تدويل المجمع.

من بين أهم النتائج المتوصل إليها أن الضريبة من بين العوامل التي تؤثر في تحديد السياسة المالية وبالتالي يجب التحكم في التكلفة الضريبية و تدنيها من أجل بناء هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة، وأن لكل شكل من أشكال المؤسسات مجموعة ضرائب يخضع لها، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تختار الشكل القانوني الذي يحقق لها أكبر مزايا ضريبية.

عاشرا: محاور الدراسة.

طبيعة هذا الموضوع، استدعت أن يتم تقسيمه إلى فصلين، فصل يهتم بالجانب النظري، والفصل الثاني يشمل الجانب التطبيقي للدراسة. الفصل الأول الذي هو بدوره تم تقسيمه إلى خمسة مباحث، ففي المبحث الأول تم فيه معالجة ماهية التسيير الجبائي من حيث المفهوم والحدود ومميزاته وخصائصه، وأهدافه والمؤهلات التي يجب أن يمتلكها المسير الجبائي. فيه كذلك تم التطرق إلى كونه آلية تأثير على قيمة المؤسسة، في مختلف مراحلها خصوصا مرحلة الاستغلال ومرحلة التمويل. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التمويل في المؤسسة من خلال مفهوم وأهداف السياسة التمويلية وقيود ومحددات اختيار مصادر التمويل. في المبحث الثالث تم استعراض مختلف مصادر تمويل المؤسسة، من تمويل داخلي، إلى التمويل الخارجي المباشر، وكذلك مصادر التمويل الخارجي غير المباشرة والمفاضلة بينها، من حيث سهولة وطرق الحصول عليها، ومن حيث تقييمها وما تتميز بها من مزايا وعيوب وسيتم التعرض لعملية المفاضلة بين المصادر التمويلية على أساس التكلفة الضريبية في المبحث الخامس.

المبحث الرابع خصص لمصادر التمويل الحديثة ( المتخصصة ) في المؤسسة، منها الاتجاهات الحديثة لأوراق المالية والمتمثلة في الأسهم الحديثة العادية والممتازة وكذلك السندات حديث الاتجاه، وإلى جانب هذا تم عرض مصدر التمويل الايجاري، الذي يعتبر جديد قديم، وبعده كانت تقنياتي الاندماج وعقد تحويل الفاتورة كمصدري تمويل. أما المبحث الخامس فسيتم التعرض فيه لدراسة تكلفة التمويل والأثر الضريبي على اختيار هيكل تمويل المؤسسة، ثم إلى تحديد وتقدير وتحليل تكلفة رأس المال لمختلف

# مقدمة

مصادر التمويل، وأخيراً ستتم دراسة الأثر الضريبي على اختيار هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة و منه تناولنا تقدير وتحليل التكلفة المعالجة الجبائية لهذه المصادر التمويلية.

أما الفصل الثاني، وكما سبق ذكره، خصص لدراسة الحالة التطبيقية، حيث تعرض إلى واقع ممارسة التسيير الجبائي لمصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة. وسيتم من خلال المبحث الأول إعطاء تقديم عام لمؤسسة حليب حضنة، يشمل نشأة وتطور نشاط هذه المؤسسة، وكذا هيكلها التنظيمي وفي المبحث الثاني واقع التسيير البسيط في المؤسسة من خلال الشكل القانوني ومنظومة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، كذلك واقع تسيير الالتزامات الجبائية من قبلها. كما سندرس في المبحث الثالث الوضعية المالية لمؤسسة حليب حضنة خلال فترة الدراسة الممتدة لثلاثة سنوات حتى تكون الدراسة متحركة ديناميكية غير ساكنة تضمن مجال للمقارنة وهي ( 2017 - 2016 )، بهدف الوقوف على إمكانياتها واحتياجاتها المالية، من خلال دراسة القوائم المالية، وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة مرة باستخدام المؤشرات المالية، ومرة باستخدام النسب المالية، أما المبحث الرابع فستتم فيه دراسة وتحليل الأثر الجبائي على هيكل تمويل المؤسسة، من خلال تقديم وتحليل مختلف مصادر التمويل ( داخلية، خارجية مباشرة وغير مباشرة ) للمؤسسة، ومن ثم محاولة تكوين الهيكل التمويلي للمؤسسة.

أخيراً دراسة تطور حجم الضرائب التي تحملها المؤسسة للفترة الدراسة (2016 - 2017) ومقارنة هذا الحجم من الضرائب مع بعض المؤشرات المالية، خلال نفس الفترة المدروسة.  
إحدى عشر: صعوبات البحث.

كل عملية بحث إلا وتعترضها بعض الصعوبات والمعوقات، نشير هنا إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا الدراسة، حتى يمكن تفاديها مستقبلاً عند الخوض في مثل هذه المواضيع.

تتمثل أهم هذه الصعوبات أساساً في ما يلي :

- ❖ نقص المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة التسيير الجبائي، وإن وجدت فهي باللغة من غير العربية.
  - ❖ قلة المراجع المتعلقة بالمصادر المتخصصة في مجال التمويل الحديث.
  - ❖ صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع، وخاصة تلك المتعلقة بالجانب الجبائي، إذ يصعب الحصول عليها في الواقع العملي.
  - ❖ صعوبة إقناع مسؤولي المؤسسات محل الدراسة بكون الدراسة لا تعدو أن تكون إلا أكاديمية فقط، وأن جميع المعطيات المالية المستعملة في هذه البحث لن تستعمل لأية أغراض أخرى.
  - ❖ ضيق الوقت المخصص لإنجاز مثل هذا العمل.
- ختاماً نرجو أن يكون التوفيق حليفنا في الاختيار والمعالجة لهذا الموضوع. والله من وراء القصد.

الفصل الأول  
الخلفية النظرية للتسيير الجبائي  
ومصادر التمويل في المؤسسة  
الاقتصادية

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## تمهيد

من ضمن ركائز السياسة المالية للمؤسسة سياسة التمويل، أو ما يعرف بالهيكلية المالية للمؤسسة، فأمام المؤسسة عدة مصادر تمويلية، منها ما داخلي ومنها ما هو خارجي، ومنها ما هو حديث ولكل مصدر تكلفته، وتكلفة مصادر تمويل المؤسسة تسمى بتكلفة رأس المال، يعتبر التسيير الجبائي الذي يتوسط كل من التكلفة والعائد، من خلال الخيارات التي يقرها المشرع الجبائي في شكلها المباشر وكذا الاستفادة من الامتيازات التي جاءت بها التشريعات الجبائية والنصوص القانونية الأخرى ذات الصلة، متغير استراتيجي وفعال داخل منظومة التسيير في المؤسسة، إذا هو بمثابة هامش مناورة يستخدم من طرف المسير حسب مراحل حياة المؤسسة، خصوصا في مرحلة التمويل. لذا، فإن على المؤسسة اختيار المصادر التمويلية المناسبة حتى تنخفض تكلفة رأس المال إلى أدنى مستوى وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة إلى أعلى قيمة. في هذا الفصل تم التعرض إلى ماهية التسيير الجبائي والتمويل في المؤسسة ومنه إلى مختلف مصادر تمويل التي تشكل الهيكل التمويلي، و مختلف النظريات التي تناولته، ثم معالجة الأثر الضريبي على هيكل التمويل في المؤسسة من خلال مختلف مكوناته وأثرها على قيمة المؤسسة.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## لمبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي والتمويل في المؤسسة.

التسيير هو آلة من الآليات التي تمكن المؤسسة من التكيف مع تغييرات البيئة ونقل من تكاليفها وتزيد في ربحيتها وتعزز مكانتها في السوق، والتسيير الجبائي هو من ضمن الوظائف التي يجب الاهتمام بها لأنه يدخل في العوامل المتحركة في القرارات داخل المؤسسة ومن ضمن هذه القرارات قرار التمويل الذي له علاقة طردية من العامل الضريبي، إذا الأمر يتطلب النظر إلى الضريبة على أساس أنها تكلفة يمكن تسييرها والتخفيف من عبئها، حتى تزيد من قيمة المؤسسة.

لتحديد معالم وحجم هذا التأثير جاء في هذا المبحث كالاتي:

## المطلب الأول: مضمون التسيير الجبائي.

أدى تغير بيئة الأعمال إلى تنوع وتعقد تنظيم المؤسسة، الشيء الذي سرع في ظهور وظائف جديدة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لم تكن معروفة من قبل وتتميز بالانفراد والاستقلالية، من ضمنها ظهور ما يسمى بالتسيير الجبائي للمؤسسة.

## أولاً: مفهوم وحدود ومميزات والتسيير الجبائي وخصائصه.

### 1 - مفهوم التسيير الجبائي: لقد تنوعت وجهات النظر حيال مفهوم التسيير الجبائي منها:

**نظرة الفرانكفونية:** ترى أن التسيير الجبائي، هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية بما يسمح به التشريع الجبائي، في حدود عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير عادي في التسيير، هذه النظرة مقتصرة فقط على التكاليف الجبائية، بينما التسيير الجبائي يهتم بتقديم تقارير لإدارة المؤسسة من أجل تقادي الوقوع في الأخطار الجبائية الممكنة.<sup>1</sup>

**نظرة الانجلوسكسونية:** ترى أن " التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة ذات الصلة من حملة الأسهم ( المساهمين ) والمدراء التنفيذيين والمحللين الماليين وإدارة الضرائب والمجتمع والمراجعين والمؤسسات المالية .... وكل المعنيين بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة ( بمعنى التسيير الجبائي لا يهم إدارة المؤسسة فقط )، وبالرجوع إلى طبيعة المؤسسات التي تنشط في مثل هذه البيئة نجد لها نظرة عالمية من جهة، ومن جهة فان التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين من خلال الحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع جبائي، أو بما يسمى المساهمة في خلق القيمة.

المفهوم الأكثر شمولية للتسيير الجبائي "يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي وتقليل الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى، وذلك من خلال قدرتها على استغلال الفرص

<sup>1</sup> عابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، اثر التسيير الجبائي على الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة عينة من المؤسسات في ولاية بسكرة .

الجزائر، مجلة الباحث عدد، 01، ديسمبر 2013، ص 118.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، وكذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي".<sup>1</sup>

وبالتالي المفهوم الحديث للتسيير الجبائي لا يقتصر على كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة، بل يتعداه إلى كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة. ومن خلال أهمية نظام المعلومات الجبائي في المؤسسة أصبح للوظيفة الجبائية دور مهم ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فالوظيفة الجبائية مقارنة مع الوظائف الأخرى بدأت في التطور في نهاية القرن 19 خصوصا في المؤسسات الأمريكية ولكن أخذت الطابع الرسمي والقانوني بداية من سنة 2002، بموجب القانون<sup>2</sup> ( Sarbanse Oxley 404 ) وهذا بسبب تنبيه الباحثين على اتساع الفجوة بين الدخل المالي في التقارير المالية ( الملاحق ) والدخل الخاضع للضريبة في المؤسسات.

## 2 - حدود التسيير الجبائي.

تسيير المؤسسة لجبائتها لا يعني أن ذلك يتم دون قيود، فهناك رقابة تخضع لها المؤسسة قد تكشف كل ما هو مخالف للتشريع الجبائي، كما أن التسيير السيئ للضريبة ينجم عنه الكثير من المخاطر المالية، وبالتالي فان للتسيير الجبائي حدود قانونية وأخرى مالية.

## 2 - 1 - الحدود القانونية.

تتمثل في الالتزام بالتشريعات الجبائية، فعدم احترام هذه الأخيرة يعد تعسف قانوني والتعسف في القانون الجبائي يعني أو يعرف ( كل عملية تتم في شكل عقد أو تصرف ينجم عنها إخفاء تحقيق وتحويل أرباح بصفة مباشرة أو بواسطة أشخاص أو مؤسسات بطريقة تعمل الإدارة الجبائية على حاربتها من اجل إعطائها صيغتها القانونية الحقيقية ) لذا يأخذ أو يظهر التعسف القانوني في الميدان الجبائي كالاتي:

أ - **التصرفات الوهمية:** تتمثل في تظاهر المؤسسات بالقيام بتصرفات خالية من كل عملية حقيقية مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية

ب - **التصرفات المستترة:** تتجلى في عدم التوافق بين الفعل و العقد المقدم للإدارة الجبائية والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل تصريح بمعاملة عقارية في شكل هيبية رغم أنها تتم في شكل بيع

ج - **استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء الممول الحقيقي:** إن هذه التصرفات قد تكشفها الرقابة الجبائية ما يستدعي على المسيرين عدم اللجوء إليها وتجنبنا للإخطار التي تنجم عنها

## 2 - 2 - الحدود المالية.

يعرض تجاوز المسير للحدود القانونية المؤسسة للخطر الجبائي والذي يترجم في أثار مالية ترفع من ديون أو تكاليف المؤسسة الجبائية.

<sup>1</sup> زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر،

14 / 15 افريل 2009 ، ص 1.

<sup>2</sup> للاطلاع على القانون Oxley 404 انظر الموقع، [WWW.Deloitte.com/USA](http://WWW.Deloitte.com/USA)

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## 3 - مميزات التسيير الجبائي.

يتطور التسيير الجبائي في المؤسسة على مستويين:<sup>1</sup>

أ - **المستوى الأدنى:** التأثير المستمر للجباية على جميع العمليات في المؤسسة والرهان المالي المرتبط بالمخالفات الجبائية.

ب - **المستوى الأعلى:** البحث على أحسن الطرق للتحكم في الخطر الجبائي، وكما يقول Thomas Delahaye " التسيير الجبائي يهتم قبل كل شيء بتوقع الضريبة، والبحث عن محيط جبائي مناسب، وقل تكلفة في إطار القانون الجبائي" ومن هنا نستخلص خصائص التسيير الجبائي.

## 4 - خصائص التسيير الجبائي.

4.1 - استعمال الوسائل المشروعة قانونا: هذه الميزة يجب أن تميز بين كل من التسيير الجبائي والغش

الضريبي من جهة والتسيير الجبائي والتهرب الضريبي من واجهة أخرى كآتي:<sup>2</sup>

— **الغش الضريبي:** هو "نية عدم الامتثال للحقوق الضريبية باستخدام طرق غير مبررة أو غير قانونية" إذا هو فعل مقصود مثل عمليات البيع دون فوترة وما إلى ذلك.

— **التهرب الضريبي:** هو استغلال النقائص والثغرات التي جاء بها التشريعات، بهدف التقليل من الضريبة، هو لا يعتبر مخالفة قانونية أو تشريعية، بل هو ذكاء ومهارة وجب التمتع بها من طرف المسير الجبائي لتحقيق هدف تخفيض الضريبة دون تعرض المؤسسة لمخاطر جبائية.<sup>3</sup>

— **التسيير الجبائي:** يعمل المسير الجبائي على تحليل التشريعات ودراستها لاكتشاف مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع ومن ثم إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني وعليه فان التسيير الجبائي (هو ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي، كما إنها تختلف عن التجنب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات يجعل الحاجز الفاصل بينهما بسيط للغاية )

4.2 - **القرار الطوعي للتسيير الجبائي:** إن ركيزة التسيير الجبائي هو مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على حرية المكلف في اختيار الوضعية المناسبة له. التسيير الجبائي يركز على فكرة الاختيار الجبائي، فعملية اتخاذ القرار تتضمن وجود بديلين أو أكثر، فهذه القرارات تعكس إرادة المؤسسة في اختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي، وذلك بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، فبانعدام هذه الخيارات والبدايل يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الجبائية المحددة مسبقا، وبالتالي يتم إفراغ التسيير الجبائي من محتواه بغياب البدائل المتاحة.<sup>4</sup>

1 محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال بالجزائر، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002 / 2003، ص 4.

2 Arnel LIGER, La gestion fiscale des PMI : Un Mythe (Paris : Editions LGDJ, 1998, P 32.

3 Christine Collette, Gestion Fiscale des entreprises, Paris, Année 1998, P 23

4 وادة علي، اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية - دراسة حالة - مؤسسة النقل الحضري والشبه حضري (ETUO) ورقلة، ماستر،

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015 / 2016، ص 14.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ثانيا: أسس وأهداف التسيير الجبائي.

تتمثل أسس التسيير الجبائي في:<sup>1</sup>

**1 - أسس التسيير الجبائي:** التسيير الجبائي مبني على مبدأ متعارف عليه ومحل اتفاق بالإجماع والمتمثل في أحقية المكلف بالضريبة من اختيار الوضعية الجبائية التي يراها الأفضل وهذا الخيار مستمد من مبدأ حرية التسيير الجبائي.

**ا - الأساس القانوني:** مبدأ حرية التسيير الجبائي يمكن استنتاجه من القانون المدني الجزائري 01/89 المؤرخ في 07 فيفري 1989 في كل من المادة 4 و 5 منه " أن يلتزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية والمالية للمالك، ذلك من خلال تسييره بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك" المقصود بالوسائل هي الامتيازات والخيارات التي تمنحها التشريعات الجبائية.

**ب - الأساس الاقتصادي:**

- اختيار الطرق الأقل تكلفة من خلال استغلال الفراغات أو نقاط الضعف المتواجدة بالتشريعات الجبائية بالشكل الذي يظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية، بالإضافة إلى استعمال الخيارات والحوافز الأخرى - التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى في استخدام الجباية من خلال استعمال أسلوب اختياري موضوع تحت تصرف المؤسسة، فللمسيرين الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية ما دام لهم الحق في ذلك أي اختيار الطريقة الأقل تكلفة من وجهة نظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب التي يفرضها التشريع

- ظهور وتطور التسيير الجبائي في المؤسسة أمّلته أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم بالحجم المالي الذي يتولد عن دفعها، وهذا لكون كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يترجم دوما بحجم مالي، وكذلك وجود بعض الإجراءات التي تتيح إمكانية اختيار الامتيازات الجبائية للمؤسسة ما يوفر هوامش للتحرك الجبائي في المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

**2 - أهداف التسيير الجبائي.**

هناك مجموعة من الأهداف منها :

**2 - 1 - الأمن الجبائي.**

يمكن للمؤسسة أن تحقق الأمن الجبائي إذا كانت في وضعية قانونية سليمة تجاه إدارة الضرائب، بحيث إذا وقعت المؤسسة في عملية رقابة من طرف الإدارة الجبائية، لا يؤدي هذا بالمؤسسة لعقوبات وغرامات. حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أمنها الجبائي عليها أن تقوم بتطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمثل التغذية العكسية في هذا النظام الجبائي للمؤسسة فمن المعروف لكي ينجح أي نظام خاص بالتسيير عليه أن يولي أهميه لهذه الأخيرة حيث تمكن المراجعة الجبائية الداخلية من: - تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة.

<sup>1</sup> زواق الحواس، مرجع سابق، ص 2.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها.

- تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي<sup>1</sup>.

## 2 - 2 - التحكم في الأعباء الجبائية

جزء كبير من سعر التكلفة هو عبء جبائي، وبالتالي الضريبة تساهم في رفع تكاليف الإنتاج، لهذا وحب التحكم فيها، وهذه ليست بالمهمة السهلة، الأمر الذي يقتضي التحكم فيها بغية تخفيضها من خلال العمل على تخفيض مبلغ الضريبة أو تأجيل دفعها بغية الاستفادة من وفيات المالية حتى تتعزز وضعية المالية للمؤسسة، فضلا على استهلاك لجزء من ربح المؤسسة<sup>2</sup>.

## 2 - 3 - ضمان الفعالية الجبائية.

يقصد بها تمكين المؤسسة من الاستفادة من الخيارات الجبائية إلى أقصى حد ممكن، غير أن ذلك يتوقف على إدراك وتمتع مسيري المؤسسة خصوصا مسيريها الجبائين بأفق واسع ودراية كبيرة بالتشريعات الجبائية بالشكل الذي يسمح لها بادراك انه يمكن لها بتحقيق أهداف جبائية بواسطة خيارات قانونية لها آثار جبائية إمكانية ممارسة الخيارات الجبائية لأكثر نفعاً من اجل تعديل العبء الجبائي الذي تتحمله دون الإخلال بقواعد التشريع الجبائي.

## 2 - 4 - خدمة إستراتيجية المؤسسة.

تعد الضريبة من العوامل المهمة في صياغة إستراتيجية المؤسسة لما لها من دور حاسم في اتخاذ القرارات، ويتجلى ذلك من خلال دورها في:

- اختيار الشكل القانوني للمؤسسة لا سيما في التشريعات الجبائية التي تتباين أحكامها بحسب الطبيعة القانونية للمؤسسة.

- اختيار نوعية النشاط الاقتصادي ومكان ممارسته داخليا أو خارجيا أو بين عدة دول نتيجة تباين التشريعات الجبائية واختلاف الامتيازات والخيارات التي تمنحها.

- اختيار هيكل التمويل المناسب من خلال اعتماد الأموال الخاصة أو الاستدانة أو التمويل الايجاري أو مزيج بينهم، ما يجعل التسيير الجبائي يشكل عنصر أساسيا في حياة المؤسسة هدفه الأساسي تحقيق الأداء المالي الجيد لها ومن ثمة تخفيض العبء الجبائي.

أما من حيث النظرة العالمية للجبائية، يهدف التسيير الجبائي على المستوى الدولي إلى تخفيض المعدل الفعلي للضريبة، وهو مؤشر قوي لقياس مدى التحكم في المتغير الجبائي، ولما له من تأثير على عائد الأسهم، وبحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي} = \frac{\text{التكاليف الضريبية الفعلية} + \text{الضرائب المؤجلة}}{\text{الإرباح قبل الضريبة}}$$

<sup>1</sup> وادة علي، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 8.

<sup>3</sup> عابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، مرجع سابق، ص 119.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

كذلك من ضمن التحديات التي تواجه المسير الجبائي، هي الحوكمة الجبائية، سواء كانت حوكمة جبائية داخل محيط المؤسسة، والتي تهتم بالتسيير الأمثل للجباية، أو خارج محيط المؤسسة والتي تهتم بكيفية إيصال المعلومات الصادقة والموثوق فيها للأطراف ذات الصلة بحجة أن لديهم الحق بالمشاركة في التسيير.

### المطلب الثاني: مؤهلات المسير الجبائي وخطوات التسيير الجبائي.

حيث نجد في هذا المطلب كل من المؤهلات التي يجب ان يتحلى بها المسير الجبائي والخطوات التي ان يتبعها لحل المشكلات التي قد تعترضه.

#### أولاً: مؤهلات المسير الجبائي.

للمؤسسة قرارات تسييرية مختلفة منها ما هي عادية وروتينية ومنها هي إستراتيجية، وهي من اختصاص المسير الجبائي، ومن المسلمات أن يكون متعدد الاختصاصات، من فرضية تحكمه في جباية المؤسسة، عليه أن يكون ملماً بالتقنيات المحاسبية، زيادة على أسس القانون التجاري، ومبادئ التحليل والتسيير المالي، ومن هذه المؤهلات نجيزها في الآتي:

**1 - التحكم في تقنيات التسيير:** المؤهلات الواجب توفرها في المسير هي التي تحقيق الفعالية الجبائية، إن التسيير يعني اتخاذ القرار، لذا على المسير الجبائي أن تكون له مؤهلات اتخاذ القرار مثل (قدرته على التشخيص، التنبؤ، واختيار البديل الأحسن ...)، وتكون هذه من خلال قدرته على تقييم البدائل الجبائية المتاحة أمامه وإدراكه للآثار المالية لكل منها.

**2 - التحكم في جباية المؤسسة:** معرفة وتحكم المسير الجبائي في الجباية أمر لا يناقش، الشيء الذي يجب مناقشته كيف يقاس تحكم المسير الجبائي في الجباية من خلال:<sup>1</sup>

- الاطلاع على التشريعات ذات الأثر الجبائي، حيث تعتبر قاعدة بيانات ضرورية لاتخاذ القرارات.

- إدراك أثار تلك النصوص على المؤسسة، تحديد التزامات المؤسسة وحقوقها.

- معرفة آليات الرقابة الضريبية، واهتمامات الإدارة الضريبية أثناء عملية الرقابة الممكنة.

**3 - التحكم في تقنيات المحاسبة:** إن مهام التسيير الجبائي هو فرع من مهام مصلحة المحاسبة والمالية في المؤسسة، هذا ما يجعل إمام المسير الجبائي بالآليات المحاسبية أمر في غاية الأهمية، خاصة وان الراجعة الجبائية الداخلية هي من إحدى أدوات التسيير الجبائي وتتداخل بشكل شبه تام مع المراجعة المحاسبية وهذا لاعتماد كلا منهما بشكل أساسي على نظام المعلومات المحاسبية للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة.

**4 - المعرفة القانونية والتشريعية:** المعرفة القانون والتشريع الجبائي للمسير الجبائي ضرورية لعدة اعتبارات:

- للمؤسسة اختيارات قانونية ذات اثار جبائية كثيرة ومختلفة مثل الشكل القانوني للمؤسسة

- غموض بعض التشريعات أو السكوت عن أخرى قد يوقع المؤسسة في محذور التسيير الجبائي.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 19.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

– الدراية بالإجراءات القانونية واجبة الإلتباع تساعد في حالة نشوب منازعات مع الإدارة الجبائية.

– معرفة القانون والتشريعات يحقق جزء كبير من الأمن الجبائي.

المسير الجبائي الملم بهذه الاعتبارات القانونية والتشريعية والتقنيات سالفة الذكر تؤهله أن يكون مسيرا جبائيا بامتياز، بعض المؤلفات تعتبر الجبائية والتسيير الجبائي ضمن المكتبة القانونية وليس الاقتصادية.

## ثانيا: خطوات التسيير الجبائي.

تتمثل هذه الطوات في مراحل تسيير الجبائي ومعاقتها واهمية نظم المعلومات.<sup>1</sup>

### 1 – مراحل التسيير الجبائي.

من الضروري دمج الجبائية ضمن بيئة المؤسسة على قدم المساواة مع دراسة مرونة الطلب وخصائص السوق، الذي تزاوّل فيه المؤسسة نشاطها أو تريد الولوج فيه، هذا ما يشجع على توضيح المراحل التي يكون فيها التسيير الجبائي كعامل في اتخاذ القرار، ومن خلال مختلف نماذج اتخاذ القرار أن نظهر تصور اتخاذ القرار وفق التسيير الجبائي من خلال :

**1 - 1 - تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:** هذه الخطوة الأولى في اتخاذ القرار وهي ليس من مهام المسير الجبائي وإذا لم يكن المشكل المطوح ذا طبيعة جبائية، بينما يتمثل دور المسير الجبائي في دراسة البدائل المتاحة من جانبها الجبائي.

**1 - 2 - جمع المعلومات:** تكمن أهمية هذه المرحلة في أنها هي التي تكشف الخيارات الجبائية المتاحة، من خلال جمع كل المعلومات التي لها تأثير جبائي مباشر أو غير ذلك في اتخاذ القرار.

**1 - 3 - تحديد الخيارات الممكنة:** من خلال جمع المعلومات، يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية المتاحة ثم قيامه بعملية بحث صعبة وهامة في نفس الوقت، لتحديد البدائل التي تتولد من: – الخيارات الجبائية المباشرة، وغير مباشرة أو الضمنية، أو المسكوت عنها، أو عمومية النص. – الخيارات القانونية المتاحة والتي لها آثار جبائية مختلفة.

– الخيارات المتضمنة في الأنظمة التحفيزية والتفضيلية، قوانين ترقية الاستثمار، مثل هذه الخيارات هي التي تحقق الفعالية الجبائية المباشرة دون تضييع للوقت والبحث على تراكيب قانونية تؤدي نفس الآثار الجبائية.

**1 - 4 - دراسة قابلية الخيارات للتطبيق:** بعد تحديد مزايا وعيوب كل خيار أمانا يمكن القيام بعملية تقييم كل خيار على حدا، وهذا بالارتكاز على مؤهلات المسير الجبائي.<sup>2</sup>

هناك العديد من الخيارات تكون غير قابلة للتطبيق نتيجة عوائق مختلفة، منها المالية، التجارية، التقنية، البشرية أو نتيجة مخاطرها الكبيرة، إلا أن هناك استثمارات لها جبائية مغرية ولكن غير قابلة للتحقق نتيجة ظروف أخرى كنقص المنشآت القاعدية، اليد العاملة، قلة أو بعد المواد الأولية وإنما كسب هذه الفعالية الجبائية من الإرادة السياسية للدولة ومنح فيه حوافز جبائية عالية قصد ترقية تلك المنطقة مثلا.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص، ص 22.

<sup>2</sup> علي محمد منصور، مبادئ الإدارة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص 120.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وفي الأخير يكون المسير الجبائي قد أدى الجزء المنوط بهي وتحديد الخيارات القابلة للتطبيق ويعرضها على متخذ القرار قد يأخذها بعين الاعتبار.

**1 - 5 - إدماج كل الخيارات القابلة للتطبيق في دالة كلية للقرار وتقييمها:** إن دالة القرار متعددة المتغيرات، فمن المفيد للمؤسسة إدخال عامل الجباية كأحد محددات القرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث تغير جذري عليه أي القرار. لأن الجباية تؤثر في اتخاذ القرار، بصورة دائمة إذا كانت عمليات المؤسسة لها اثر جبائي، أو بشكل يختلف حسب طبيعة القرار المتخذ ومستوى المؤسسة، أو حسب التغيرات في النصوص التي تعكس تغيرا في أهداف المؤسسة، وبعد هذا كله يتم التقييم الكمي والنوعي للدوال المتحصل عليها، النوعي يتمثل في دراسة مدى التجانس مع أهداف المسير والإستراتيجية الكلية للمؤسسة، أما الكمي فيتم من خلال معرفة الإيرادات والتكاليف لكل دالة، مع التنويه في بعض الخيارات الجبائية يستحيل أو يصعب تقييمها كميا، ففي مثل هذه الحالات نكتفي بالتقييم النوعي وتحديد اثار هذه الخيارات على الوضعية العامة للمؤسسة.<sup>1</sup>

**1 - 6 - اتخاذ القرار:** يكون اتخاذ القرار مبني على المفاضلة بين مختلف الدوال المقيمة نوعا وكما، والأخذ بالخيار الذي يحقق الهدف المستهدف من خلال هذا القرار، ومما سبق ذكره إن اتخاذ القرارات ليس ضمن مهام المسير الجبائي، لأن المسير الجبائي يؤكد على أهمية الفعل الجبائي في العملية التسييرية، وليس رهن القرار بجانبه الجبائي.

من المؤكد أن المراحل التي تم التطرق لها ليست هي الوحيدة والكافية لدراسة الجانب الجبائي لاتخاذ قرار تسييري، ففي بعض الحالات تتحتم إلغاء بعض المراحل وفي بعضها الآخر إضافة خطوات أخرى للمعالجة تقتضيها خصوصية القرار نفسه.

## 2 - معوقات التطبيق.

هناك بعض المعوقات تحول دون التطبيق الناجح والفعال للخطوات سالفة الذكر، وتتمثل في معوقة الكم الهائل للمعلومة الجبائية مما يعقد من المهمة ويعيقها، كذلك هناك معوقة التكميم المتعلقة بمشكلة التقييم الكمي فبعض الخيارات غير قابلة للتعبير عنها بالقيمة مما يصعب المهمة، كذلك خصوصية القرار من المعوقات حيث نجد لكل قرار خصوصيته وهذه من بين المعوقات.<sup>2</sup>

## 3 - أهمية نظم المعلومات.

دمج المعطيات الجبائية ضمن محددات القرار يؤكد على أهمية نظم المعلومات في الرفع من القيمة الشكلية أي شكل المعومة الكترونية أو ورقية والزمنية والمكانية للمعلومة الجبائية

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص، ص 23.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 23.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## المطلب الثالث: التمويل في المؤسسة.

يعتبر التمويل اللبنة الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، وهذا لتأثيره الفعال على جميع وظائفها الأخرى سنتناول في هذا المبحث مفهوم وأهداف السياسة التمويلية، ومحددات وقيود الاختيار بين مصادر التمويل.

### أولاً: مفهوم وأهداف السياسة التمويلية.

تبنى المؤسسة لسياسة تمويلية محددة المعالم والأهداف، يؤدي إلى انتظام تمويل استثماراتها وعدم اللجوء كل مرة للبحث عن المصادر التمويلية.

#### 1 - مفهوم السياسة التمويلية.

تعرف على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة ممكنة، مع استخدام تلك الأموال بشكل جيد من خلال هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق معه الأهداف التي تصبوا إليها المؤسسة ( تعظيم الربح)".<sup>1</sup> كما يقصد بالتمويل هو الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل وتوسيع المشروع وكانت هذه نظرة تقليدية للتمويل. أما النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من حيث دراسة التكلفة والعائد.<sup>2</sup>

#### 2 - أهداف السياسة التمويلية للمؤسسة.

تتحدد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة التمويلية على مستوى المؤسسة كالتالي:<sup>3</sup>

- توفير الأموال اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب.
- تحديد الكيفية التي يمكن أن تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة ومصادرهما المختلفة في جميع مراحل نشاطها ( التطوير، التوسع، النمو، التشغيل الدوري...).
- تحديد كيفية إدارة هذه الأموال لتحقيق الأهداف المسطرة.
- تحديد كيفية تكوين هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة مع مراعاة تكلفة الفرصة البديل.

### ثانياً: محددات وقيود الاختيار بين مصادر التمويل.

- عندما تقرر المؤسسة نوعية الأصول أو الاستثمارات التي ترغب في اقتنائها، فإنها تسعى إلى تقييم مختلف مصادر الحصول على هذه الأموال الواجب توفرها، وعملية التقييم هذه تتم وفق اعتبارات أهمها:<sup>4</sup>
- تحديد حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة والفترة الزمنية التي يتم توظيف الأموال خلالها.
  - توافق مصادر الأموال لأوجه استخدامات توظيف هذه الأموال.
  - مقارنة تكلفة مصدر التمويل مع التكلفة السائدة وعائد الاستثمار المتوقع.

<sup>1</sup> محب خله توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، السنة 2014، ص 344.

<sup>2</sup> احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، السنة 2008، ص 24.

<sup>3</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 344.

<sup>4</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 26.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- آجال التسديد وتزامنها مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من خلال الاستثمارات الممولة.  
- القيود التي يفرضها الممولين للمؤسسة كشرط عدم زيادة الاقتراض، عدم توزيع الأرباح، المحافظة على معدلات فائدة ثابتة طيلة فترة الاقتراض.

يعتبر عامل اختيار مصدر التمويل الملائم كمحدد للإستراتيجية المالية في المؤسسة، لهذا يجب المفاضلة بين المصادر المتاحة بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولا يكون ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمختلف مصادر التمويل الممكنة وخصائصها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ القرار التمويلي.

كما يخضع متخذ قرارات التمويل إلى مجموعة من القيود التي لا يمكن تجاهلها عند اختيار مورد مالي معين، فاتخاذ قرار التمويل بدون قيد المردودية على سبيل المثال من شأنه أن يضخم المصاريف المالية وينعكس ذلك على نتائج المؤسسة، لذا يجب التطرق إليها و تتمثل في:<sup>1</sup>

**أولاً: القيود الكلاسيكية:** هي من أسس التحليل المالي الكلاسيكي، ورغم أن هذا التحليل تم تجاوزه إلا أن مجموعة من قواعده بقيت ثابتة، وتمثل قاعدة للكثير من القرارات المالية وهي:

**1 - قاعدة التوازن المالي الأدنى:** محتواها أن التثبيات الغير جارية يجب أن تمول بواسطة الموارد الدائمة، فمثلا يجب أن تمول الاستثمارات بديون متوسطة أو طويلة الأجل أو عن طريق التمويل الذاتي.

**2 - قاعدة الاستدانة العظمى (الاستقلالية المالية):** وتعني أن مجموع الديون المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب أن لا يفوق الأموال الخاصة. ويمكن التعبير عن هذه القاعدة باستخدام نسبة الاستقلالية المالية. هدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي أن حجم الأموال الخاصة يجب أن يفوق مجموع ديون. يمكن صياغتها في الصيغ الآتية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}} \dots\dots (1)$$

$$\text{نسبة المديونية المالية} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \dots\dots (2)$$

حتى يتم الالتزام بالقاعدة رقم (1) يجب أن تكون نسبتها أكبر من الواحد وحتى يتم الالتزام بالقاعدة رقم (2) يجب أن تكون نسبتها اقل من الواحد ولا يتعدى 1/2 النصف.

**3 - قاعدة القدرة على السداد:** تعبر القاعدة رقم (3) على أن الديون المالية يجب أن لا تفوق ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المقدرة. كما تساعد متخذ القرار المالي على مراقبة القدرة على السداد يعني أن تكون النسبة أقل من ثلاثة، كما تعبر هذه النسبة على مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن ثلاث سنوات.

$$\text{القدرة على السداد} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{القدرة على التمويل الذاتي}} \dots\dots (3)$$

<sup>1</sup> فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة 2009-2012، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة 2011/2012، ص ص 59، 60.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

كما تعتبر النسبة أعلاه مؤشر للمقرضين، يساعد على منح القروض للمؤسسة من عدمه، ذلك أن ملف القرض يحتوي على كل المعطيات المالية الخاصة بالمؤسسة.

**4 - قاعدة الحد الأدنى للتمويل الذاتي:** تهدف هذه القاعدة إلى تنويع مصادر التمويل، وذلك عن طريق التمويل الذاتي في حدود الثلث، والاستدانة في حدود الثلثين؛ فإذا مولت المؤسسة استثمارا بواسطة قرض كليا فإن ذلك يزيد من احتمالات تحقق مجموعة من المخاطر كتضخم، ومصاريف الاستدانة مقارنة بمردودية المشروع، وإذا مول المشروع كليا بمراديات ذاتية قد يفوت فرص الاستفادة من الوفورات الضريبية المحققة من الاستدانة، أو يفوت الوفورات الضريبية المتأتية من الفرصة البديلة.<sup>1</sup>

**ثانيا قیود أخرى:** إلى جانب القيود المذكورة سابقا، توجد مجموعة من القيود تفرض على المسئول المالي مسار محدد لعملية التمويل نذكر منها<sup>2</sup>:

**1 - الشكل القانوني للمؤسسة:** تختلف مصادر التمويل في المؤسسة وفقا لطبيعتها القانونية، فقد تكون مؤسسة خاصة أو عمومية، كما قد تكون ضمن شركات الأموال، أو ضمن شركات الأشخاص، لكل شكل قانوني هناك مصادر للتمويل تتوافق معه، بإمكان الشركة العمومية إصدار أوراق الاكتتاب العام للجمهور بمختلف أنواعها، و بإمكان شركة المساهمة أن تفتح رأسمالها للمساهمة دون تحديد عدد المساهمين..الخ.

**2 - حجم المؤسسة:** للحجم أثر في اختيار مصادر التمويل، ومن المنطقي أنه كلما زاد حجم المؤسسة كلما زاد من إمكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من إمكانية ذلك.

فالمؤسسات الصغيرة لا يمكنها طرح أسهم أو سندات للاكتتاب العام، لأن حجمها لا يتطلب رأس مال كبير، وبالتالي فهي تميل للاقتراض، أما المؤسسات الكبيرة فهي بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريبا من فتح رأس المال والاقتراض والتمويل الذاتي والتنازل عن بعض الاستثمارات...الخ<sup>3</sup>

**3 - حالة سوق المال:** أصبح الاستثمار في الأوراق المالية يشكل خطرا لمصدرها أو المستثمرين فيها على حد سواء، لذا فحالة السوق المالي يؤثر على إمكانية تنويع مصادر تمويل المؤسسة، فإذا كانت السوق غير مشجعة للإصدار، أي أن الأوراق المالية تفقد قيمتها أكثر مما تزداد فمن الأفضل البحث عن موارد بديلة وأهمها الاعتماد على النظام البنكي والائتمان التجاري، أما إذا كانت السوق في حالة طبيعية فأمام المسير مصادر تمويل متنوعة سواء داخل السوق أو خارجها.

<sup>1</sup> فاطمة الحاج قويدر، مرجع سابق، ص 60.

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، 2006، ص 304.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 304.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## المبحث الثاني: مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية وتقييمها.

تصنيف مصادر التمويل من حيث الحصول على الأموال وهنا تصنف إلى مصادر التمويل الداخلي ومصادر تمويل الخارجي.

### المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلي.

نشاط المؤسسة يمكن أن يخلق فائضاً نقدياً، يؤدي إلى تكوين عرض نقدي حقيقي، يسمح هذا الأخير للمؤسسة بالحصول على أموال تقلل من حاجتها إلى أموال خارجية من المساهمين أو المقرضين. هذا الفائض النقدي، لا يبقى كله تحت تصرف المؤسسة، ذلك لأن جزءاً منه يوزع على الشركاء، الرصيد المتبقي يشكل ما يعرف بالتمويل الذاتي.

### أولاً: مفهوم التمويل الذاتي.

قبل التطرق إلى مفهوم التمويل الذاتي، ينبغي أولاً التطرق إلى مفهوم قدرة التمويل الذاتي، وهذا لتفادي الخلط واللبس بين المفهومين.

**1 - تعريف قدرة التمويل الذاتي :** تمثل قدرة التمويل الذاتي " التدفقات النقدية الناتجة خلال فترة النشاط، وذلك من خلال عملية التسيير، ويقصد بعملية التسيير، تلك العمليات المسجلة في جدول حسابات النتائج ماعدا عمليات التنازل".<sup>1</sup>

كما تعرف قدرة التمويل الذاتي على أنها: " فائض نقدي صافي إجمالي، ونعني بالصافي أن هذا المؤشر يحسب بعد الضريبة، أما الإجمالي فيفسر من خلال اعتباره ناتجاً عن جملة نشاطات المؤسسة، وهذا ما يجعله يختلف عن فائض الاستغلال الخام، الذي يمثل التدفق النقدي الناتج عن الاستغلال".<sup>2</sup>

تمثل قدرة التمويل الذاتي المصادر الداخلية الناتجة عن نشاط المؤسسة خلال الدورة، وبها يقاس مدى قدرة المؤسسة على التمويل وسداد الديون، ويمثل أيضاً التدفقات النقدية الداخلية التي بحوزة المؤسسة من أجل تمويل استثماراتها بذاتها قبل توزيع الأرباح .

### 2 - طرق حساب قدرة التمويل الذاتي: في الحالة العامة، تحسب قدرة التمويل الذاتي كالاتي

مخصصات الإهلاكات و المؤونات + النتيجة الصافية للمؤسسة + التكاليف غير النقدية -  
نواتج أخرى غير نقدية

وعندما تكون كل العناصر غير النقدية معدومة أو مهملة، فإن قدرة التمويل الذاتي تأخذ الشكل التالي:<sup>3</sup>

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية للمؤسسة + مخصصات الإهلاكات +  
المؤونات

<sup>1</sup> J. Barreau, J. Delahaye, **Gestion Financière**, Edition, DUNOD, France, 1996, P 166.

<sup>2</sup> Armand. Dayan, **Manuel de Gestion**, Edition Ellipses, AUF, Volume 2, 1999, P 109

<sup>3</sup> عبد القادر بوعزة، التأثير الجبائي على اختبار مصادر تمويل المؤسسة، دراسة حالة، مؤسسة صيدال، مذكرة ماجستير، قسم ما بعد التدرج، الجامعة المركزية، الجزائر، 2004/2003 ص 04.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

**3 - تعريف التمويل الذاتي:** يعرف التمويل الذاتي على أنه " الفائض النقدي الصافي الذي يبقى تحت تصرف المؤسسة بعد توزيع الأرباح، أي هو الجزء المتاح من القدرة على التمويل الذاتي".<sup>1</sup>  
يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الخاصة، التي تستعين بها المؤسسة في تمويل نشاطها، والدال على قدرتها في إيجاد مصادر ذاتية لتمويل نشاطها واحتياجاتها دون اللجوء إلى الغير.  
كما يمثل التمويل الذاتي، رأس المال الضمني للمؤسسة الممكن إعادة استثماره في النشاط انطلاقاً من الفوائض الناتجة عن الاستغلال.<sup>2</sup>

**4 - حساب التمويل الذاتي:** يتكون التمويل الذاتي من الفائض النقدي الصافي، مطروحاً منه الأرباح الموزعة، وبما أن الفائض النقدي الصافي يشمل النتيجة الصافية، مضافاً لها الإهلاكات والمؤونات، فإنه يمكن حساب التمويل الذاتي انطلاقاً من الصيغة التالية :

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{مخصصات الإهلاكات} + \text{المؤونات ذات طابع الاحتياطي} + \text{الأرباح غير موزعة}$$

ومنه يتم حساب التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} + \text{الأرباح غير الموزعة}$$

أو

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

**ثانياً: مكونات التمويل الذاتي.**

**1 - الإهلاكات:** يعرف الإهلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات ، أي أن الهدف من حساب الإهلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي، كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية.<sup>3</sup>

يؤدي الإهلاك في المؤسسة دوراً اقتصادياً يتمثل في إهلاك متتالي للاستثمارات، ودوراً مالياً يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.<sup>4</sup>

1 محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 113.

2 عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 05.

<sup>3</sup> <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/132128/> consulté le : 05/05/2019 à 20 h00:

<sup>4</sup> <https://www.ibtesamah.com/showthread-t-413149.html> consulté le : 30/04/2019 à 23 h 20

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

كما يؤدي الاهتلاك دور قانوني ومحاسبي باعتباره قاعدة محاسبية لتصحيح تقييم الأصول، ويؤكد تناقص قيمة الأصول القابلة للاهتلاك مع مرور الزمن، بالاستعمال، أو نتيجة للتطورات التكنولوجية، أو سبب عامل الزمن أو أسباب أخرى.<sup>1</sup>

**2 - المؤونات:** وهي تمثل الأعباء التي تقدر الخسارة المحتملة للأصول غير مهتلكة، وتعتبر عنصر من عناصر التمويل باعتبارها مبالغ يتم تكوينها وتخصيصها مهما كانت نتائج المؤسسة لتغطية التزامات مؤكدة الوقوع، وغير مؤكدة القيمة وهي بذلك تحميل للريح وليس توزيعا له، باعتبار انه يتم حسابها قبل التوصل إلى نتيجة الدورة والمؤونات أنواع، منها ما يخص الخسائر والتكاليف، والتي تتحول إلى ديون قصيرة الأجل باعتبارها مدفوعات، ومنها ما هو مؤونات نقص قيم الأصول كالمحزونات والحقوق، المؤونات هي من ضمن العناصر القابلة للخصم من النتيجة.<sup>2</sup>

وعليه فان تسيير المؤونات يمكن من تسيير نتائجها في نهاية السنة المالية، باعتبار أن المؤونات ليست عبء نهائي كما هو الحال في الاهتلاكات.

**3 - الأرباح المحتجزة:** الأرباح المحتجزة هي تلك الأرباح الصافية بعد قطع الضريبة والجزء الموزع ( في حالة توزيع جزئي ) على المساهمين خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة، إذا حققت المؤسسة أرباحا وقررت إدارة المؤسسة من خلال الجمعية العامة بعدم توزيع هذه الأرباح على المساهمين، وبذلك فإن هذه الأرباح تعتبر أرباحا محتجزة ويتم إضافتها إلى حقوق المساهمين تحت بند الاحتياطات، وتكون المؤسسة حرة في استخدام هذه الأموال طالما أنها تحت سيطرتها.

ومن ثم فإن قيمة الأرباح المحتجزة تتأثر بقيمة صافي الربح والخسارة المحققة دوريا، وأيضا بالأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها على المساهمين وتسمى في هذه الحالة ( توزيعات الأرباح المعلن عنها)، وكذلك أي مبالغ تقرر المؤسسة تنفيذها لقواعد قانونية أو لسياسات مالية أن تجنبها من الأرباح المحتجزة وبالتالي لا تعتبر أرباحا محتجزة للتوزيع وإنما أرباح مقيدة توزيعها، وغير متاحة كمصدر لإجراء توزيع للأرباح.<sup>3</sup> يكون الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو إعادة توظيف هذه الأموال للحصول على عائد استثماري مما لو حصل عليها المساهمون على شكل توزيعات نقدية.

قد تقوم المؤسسة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم "احتياطي" بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد القروض أو إحلال وتجديد الآلات.... الخ.

وتتمثل عناصر الأرباح المحتجزة في الاحتياطات وهي:

**- الاحتياطي القانوني:** وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه، ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال.

<sup>1</sup> عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 08.

<sup>2</sup> زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة سونلغاز، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقره،

بومرداس، 2009/ 2008، ص 41.

<sup>3</sup> <https://www.almrsl.com/post/451618> المرسل le : 13/03/2019 à 10 h35

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- **الاحتياطي النظامي:** يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للشركة، حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة، وهو غير إجباري.
- **الاحتياطات الأخرى:** ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة.
- **الأرباح المرحّلة:** ونقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة مما يؤدي إلى عدم القدرة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم<sup>1</sup>.

### 4 - تقييم التمويل الذاتي.

التمويل الذاتي كبقية المصادر له عدة مزايا وتعزّيه عيوب:

#### 4 - 1 - مزايا وعيوب التمويل الذاتي.

- 4 - 1 - 1 - مزايا التمويل الذاتي: المؤسسة بلجوتها إلى التمويل الذاتي تكون قد تحصلت على مزايا هي:<sup>2</sup>
  - أهم مورد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.
  - استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الاستقلالية النسبية والحركة فاستخدام جزء من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعفي المؤسسة من اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية، شريطة حسن استخدام، ولا يقل الإيراد من خلاله عن تكلفة الفرصة البديلة.
  - مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي، فهي أموال معفية من الضريبة.
  - زيادة الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدرة على زيادة حق الملكية، يرفع من مقدار استثماراتها.
  - كما تكون تتمتع باستقلالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية.
  - السرعة في اتخاذ قرار الاستثمار، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات ولا عقود ولا شروط أخرى.
  - تحقيق الاستثمارات بأقل تكلفة ممكنة، وتفادي المخاطر المالية عند الضائقة المالية.
  - يعطي للمؤسسة أكبر هامش حرية في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شروط أو ضمان.
- 4 - 1 - 2 - عيوب التمويل الذاتي: المساوي التي تتجر عن التمويل الداخلي نذكر منها:
  - إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة، فهذا الوضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
  - عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود، يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية الخارجية.
  - قد يصاحب إعادة الاستثمار أموال التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما جعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي الموارد.

<sup>1</sup> [https://www.ibtesamah.com/showthread-t\\_413149.html](https://www.ibtesamah.com/showthread-t_413149.html)

ابسامة 01/05/2019 à 00 h45 consulté le :

<sup>2</sup> حنفي عبد الغفار، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 332.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجي المباشرة.

التمويل الخارجي المباشر يظهر لنا في عدة أوجه، منها الزيادة في رأس المال ويكون هذا عن طريق الأسهم العادية والأسهم الممتازة وكذلك الأموال شبه خاصة وتكون ممثلة في القروض التساهمية والسندات التساهمية وكذلك السندات المشروطة ذات اجل غير محدد والوجه الثالث يتمثل في السندات.

### أولاً: الأسهم العادية والممتازة.

**1 - الأسهم العادية:** تعتبر الأسهم العادية من وجهة نظر المؤسسة وسيلة من الوسائل الأساسية للتمويل الخارجي طويل الأجل، حيث تعتمد عليها شركات المساهمة اعتماداً كبيراً في تمويلها الدائم، وبالخصوص عند إنشائها.<sup>1</sup>

تعرف الأسهم العادية "هي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل (أبدية طالما المؤسسة مستمرة)، تمثل مستند ملكية، له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وكذلك قيمة تصفوية، وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المكتوبة على الصك أو قسيمة السهم، وهي قيمة نظرية لتسجيل حساب رأس المال المدفوع في القيود المحاسبية، وتكون مذكورة في العقد التأسيسي، أما القيمة الدفترية تمثل قيمة حقوق الملكية منقوص منها قيمة الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، والقيمة السوقية هي قيمة تداول السهم في السوق وقد تكون اكبر أو اقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية".<sup>2</sup>

### 2 - تقييم الأسهم العادية.

للأسهم العادية مزايا وعيوب منها:

**2 - 1 - مزايا وعيوب الأسهم العادية:** يمكن تلخيص أهم مزايا وعيوب الأسهم العادية من وجهة نظر المنشأة المصدرة والمستثمر كالتالي:

#### 2 - 1 - 1 - مزايا الأسهم العادية.

- تكلفة التمويل بالأسهم العادية مرتبطة بمستوى الأرباح المحقق ولا تمثل التزاماً ثابتاً على المؤسسة، وهي مرتفعة مقارنة بالمخاطر التي يتعرض لها المساهم.

- كثرة الاعتماد على الأسهم يزيد حضور المؤسسة من الحصول على القروض مستقبلاً، نتيجة زيادة نسبة الملكية إلى الاقتراض.

- الأسهم العادية لا تحمل تاريخ ثابت لاستحقاقها، ولا تحمل المؤسسة أعباء ثابتة، فاحتجاز الأرباح وعدم توزيعها حق قانوني للهيئة المسيرة في المؤسسة مما يعزز من زيادة قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة.

- الأسهم العادية لها سرعة تداول في الأسواق المالية خاصة للمؤسسات التي تتمتع بمركز مالي جيد.

#### 2 - 1 - 2 - عيوب الأسهم العادية.

- لحاملة الأسهم العادية ليس لهم الحق في المطالبة بتوزيع الأرباح، ما لم تقرر الإدارة توزيعها.

- لا تتمتع تكاليف التمويل بالأسهم العادية عادة بالإعفاء الضريبي، مثل الفوائد على القروض.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 307.

<sup>2</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 48.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- تكاليف الاقتراض منخفضة مقرنة بتكاليف إصدار الأسهم التي يتحملها المساهمون.
- حالة الإفلاس يأتون حملة الأسهم العادية، بعد حملة السندات والأسهم الممتازة في صافي التصفية.
- حامله الأسهم العادية لهم حق التصويت في الجمعية العامة، ما يقيد حرية الإدارة في اتخاذ القرارات.
- الأرباح على الأسهم تخضع للضريبة قبل توزيعها، مما يؤدي إلى تضخم الوعاء الضريبي للمؤسسة.
- كما يؤدي إصدار أسهم جديدة إلى توسيع قاعدة المساهمين، وهذا قد يحدث تغييرات في مجلس الإدارة وإعادة انتخابه، وكذلك يؤدي إلى انخفاض عائد السهم من خلال اتساع قاعدة المساهمين<sup>1</sup>.

## 2 – الأسهم الممتازة.

الأسهم الممتازة هي " مستند ملكية، ويسمى كذلك سهم الأولوية أو الأفضلية، وللشهم الممتاز قيمة اسمية وقيمة دفترية وكذلك قيمة سوقية، إلا أن القيمة الدفترية تتمثل في القيمة الاسمية مضافا إليها علاوة إصدار السهم نفسه، مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، أي دون حساب لاحتياطات والأرباح المحتجزة فهو يشبه السهم العادي من حيث القيمة الاسمية، كلاهما تتحدد عند إصداره"<sup>2</sup>.  
أما الفرق يكمن في أن حملة الأسهم الممتازة يحصلون على عائد ثابتة متمثلة في نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم<sup>3</sup>. ويعتبر السهم الممتاز مزدوج الخاصية فانه يجمع بين السهم العادي والسندات<sup>4</sup>.  
وللأسهم الممتازة عدة أنواع منها:

أ – أسهم ممتازة مشتركة في الأرباح وأسهم ممتازة غير مشتركة في الأرباح : وهي الأسهم الممتازة التي تشترك بعد حصول حاملها على نسبتها المحددة مع الأسهم العادية في أرباح المؤسسة، وأسهم ممتازة غير مشتركة مع الأسهم العادية في الأرباح بعد أن تحصل حاملها على النسبة المحددة مسبقا.  
ب – أسهم ممتازة مجمعة للأرباح وأسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح: الأولى هي الأسهم التي لها الحق في الحصول على كامل أرباحها في السنوات اللاحقة إن لم تكن الأرباح في سنة من السنوات كافية لدفع النسبة المحددة لها.

ج – أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية: هي تعطي للمؤسسة المرونة في التمويل الأعباء<sup>5</sup>.  
4 – تقييم الأسهم الممتازة.

للأسهم الممتازة مزايا وعيوب منها:

## 4 - 1 - مزايا وعيوب الأسهم الممتازة.

تلخيص أهم مزايا وعيوب الأسهم الممتازة من وجهة نظر كل من المنشأة المصدرة والمستثمر، كالتالي:<sup>6</sup>

1 غربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 46.  
2 يوسف مامش، ناصر دادي عدون، اثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلاها المالي، دار المحمدية، الطبعة الأولى، 2008، ص 52.

1 منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1998، ص 23.

4 حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص 477 .

5 راندة فراج، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المال للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة، أم البواقي،

جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، مذكرة ماستر، 2013 / 2014، ص 28.

<sup>6</sup> <https://accdiscussion.com/acc6579.html> consulté le : 28/05/2019 à 17 h منتدى المحاسب العربي

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

### 4 - 1 - 1 - مزايا الأسهم الممتازة.

- إصدار هذه الأسهم يضمن سيطرة الإدارة دون تدخل المساهمين.
- إصدار هذه الأسهم لا يتطلب من المؤسسة رهن عقاراتها أو أصولها.
- لا تتطلب هذه الأسهم تخصيص مبالغ لسدادها.
- تضمن هذه الأسهم لحاملها دخلاً شبه ثابت وأكثر استقراراً من دخل الأسهم العادية.
- عند التصفية للمنشأة فلحملة هذه الأسهم الأولوية في استلام حقوقهم قبل حملة الأسهم العادية.
- فهي استثمار أقل مخاطرة من السهم العادية يتحدد توزيع الأرباح على حاملتها بنسبة محددة مسبقاً.
- المؤسسة تدفع أرباح تراكمية لحملة الأسهم الممتازة حتى على السنوات التي لم تحقق فيها أرباحاً، هذا قبل حصول حملة الأسهم العادية على أية توزيعات.

### 4 - 1 - 2 - عيوب الأسهم الممتازة.

- لا يجوز خصم الأرباح الموزعة على حملة هذه الأسهم من ضريبة الدخل
  - تمثل هذه الأسهم عبئاً مالياً ثابتاً على المؤسسة
  - تعتبر تكلفة الأسهم الممتازة أكبر من تكلفة الاقتراض لان تكلفتها لا تخصم من الأرباح
  - يتعرض حملة هذه الأسهم للمخاطرة إذا ما كانت أرباحهم محدودة ولا تتناسب مع مستوى المخاطرة
  - تميل أسعار هذه الأسهم إلى التذبذب أكثر من أسعار السندات
  - لا يجوز لحملة هذه الأسهم التدخل في شؤون إدارة المؤسسة أو انتخاب مجلس إدارتها
  - تأتي الأسهم الممتازة في المرتبة التي تلي أصحاب القروض في الحصول على قيمتها في حالة التصفية.
- 5 - الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

### جدول رقم (01): المقارنة بين الأسهم العادية الممتازة.

الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
تكون عسيرة مقارنة بالعادية	إمكانية بيع الأسهم العادية بسهولة وسرعة
أصحاب هذه الأسهم لهم الحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة.	لا يتمتعون بحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة.
يصدر عدة مرات خلال فترة حياة المؤسسة.	هذا النوع من التمويل يصدر مرة واحدة خلال فترة حياة المؤسسة
غالبا لا يكون لحملة هذا النوع الحق الدائم في التصويت.	حملة هذا النوع من الأسهم لديهم الحق في التصويت.
يوجد حد أقصى لمقدار العائد.	لا يوجد أحد أقصى لمقدار العائد

المصدر: من عداد الطالب مستخلص مما سبق.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ثانياً: السندات.

يمثل السند قرضاً طويلاً الأجل يستحق الدفع في فترات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت ، وتقوم المؤسسة بدفع قيمة السند عند استحقاقه زيادة على دفع الفوائد، حسب ما يتفق عليه وتكون في أوقات منتظمة<sup>1</sup>؛ أي أن حملة السندات هم مقرضين للمؤسسة ويحصلون على عائد جراء استثمار أموالهم في شكل فائدة طبعاً تكون بمعدل ثابت عادة ومتفق عليه مسبقاً وتكون هذه الفوائد دورية، بالإضافة إلى أصل القرض عند تاريخ الاستحقاق.<sup>2</sup>

## 2 - مزايا وعيوب السندات.

السندات هي مصدر تمويل خارجي مباشر تتمتع بعدة مزايا إلا أنها لا تخلو من النقائص والعيوب منها:

### 2 - 1 - مزايا السندات.

- يمكن للمؤسسة خصم الفوائد المدفوعة على السندات من الوعاء الضريبي كأعباء.
- لإدارة المؤسسة حرية الحركة والتصرف دون قيود.
- تحقق للمؤسسة التكلفة القليلة والثابتة خاصة إذا كانت الأرباح كبيرة.
- تحقق للمؤسسة المرونة من حيث استغلال مصادر التمويل الأخرى.
- يعتبر السند من أقل أنواع الاستثمارات مخاطرة فلحامله حق استرجاع أمواله عند تصفية المؤسسة.
- يحصل حامل السند على دخل ثابت وفي أوقات محددة.

### 2 - 2 - عيوب السندات.

- تمثل التزاماً ثابتاً على المؤسسة باعتبارها عبئاً يرهق المؤسسة إذا لم تحقق أرباحاً كبيرة.
- محدودية الاستفادة من السندات في ظل القيود المختلفة للتشريعات القانونية.
- تقييد حرية المؤسسة في التصرف بالأصول المرهونة.
- التأثير على سيولة المؤسسة خاصة عند تخصيص مبالغ كبيرة لسداد قيمة السندات.
- زيادة مخاطر المؤسسة لطول مدة استحقاق السندات في القلب.
- ليس لحامل السند حق التصويت أو الاشتراك في الإدارة، إلا في حالة الإفلاس فله حق التدخل.

## المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي غير المباشرة.

هي تلك المصادر غير متولدة من نشاط المؤسسة في حد ذاتها وتعتبر مثل هذه التمويلات مكملة لمصادر التمويل الداخلي للمؤسسة التي تكون غير ملبية لحاجتها، من أجل تغطية المتطلبات الاستثمارية الجديدة وتتناول في هذا المطلب القروض طويلة ومتوسطة الأجل، وكذلك قروض قصيرة الأجل.

1 Read More at :<https://accdiscussion.com/acc6579.html>

consulté le : 01/05/2019 à 14 h27

<sup>2</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 164.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## 1 - القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

الأكثر شيوعاً كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، ويحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 15 - 10 سنة ويمكن أن تصل إلى 20 سنة أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية.

وتتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتاً كل فترة قرض أو متغيراً طبقاً لظروف سوق المال، وحسب الشروط الموضوعية في العقد.<sup>1</sup>

يحتل هذا النوع من مصادر التمويل رأس هرم الهيكل المالي خصوصاً في المؤسسات كبيرة الحجم، وذلك لما يتميز به من ضخامة حجم مبالغه، وإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والتدفق النقدي المتوقع تحقيقه.<sup>2</sup>

أما التمويل متوسط الأجل هو نوع من القروض المباشرة التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها وتكون في غالب الأحيان من طرف المتعاملين الاقتصاديين، إما في شكل أموال ( نقدية ) أوفي شكل قروض عينية ( الأصول )، كما تتميز هذه القروض بمدة استحقاقها التي لا تتجاوز السبع 07 سنوات، وتكون القروض متوسطة الأجل عادة مضمونة بأصل معين من أصول المؤسسة.<sup>3</sup>

والتمويل متوسط الأجل نجده في صورتين: قروض مصرفية التي تعتبر البنوك المصدر الرئيسي لها، وقروض الإيجار التي سنتطرق إليه بالتفصيل في مصادر التمويل الحديثة.

## 1 - 2 - مزايا وعيوب القروض طويلة الأجل.

القروض مصدر تمويل خارجي غير مباشر لها عدة مزايا إلا أن بها النقائص والعيوب منها:

### 1 - 2 - 1 - مزايا القروض طويلة الأجل.

- يعتبر التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفورات الضريبية التي تتولد عنه.
- تكلفة الاقتراض المتمثلة في معدل الفائدة، لا تتغير بمستوى بتغير الأرباح.
- ليس للمقترضين الحق التصويت في الجمعية العامة.

- تعتبر تكلفة القروض وتكلفة إصدار السندات منخفضة مقارنة مع تكلفة إصدار الأسهم

### 1 - 2 - 2 - عيوب القروض طويلة الأجل.

- قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد وأصل الدين إلى تعرض المنشأة إلى الإفلاس.
- في وجود القروض يترتب على انخفاض المبيعات انخفاض ربحية السهم العادي بنسبة أكبر.
- القروض على عكس الأسهم لها تاريخ استحقاق ومن ثمة ينبغي على المنشأة العمل على توفير قدر كبير من النقدية لاستخدامها في سداد الدين عندما يحل أجله.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> <https://www.ibtesamah.com/showthread-t-413149.html>

<sup>2</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 56.

<sup>3</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 42.

<sup>4</sup> منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق، ص 568.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

– قد يعطي عقد الاقتراض الحق المقترض في فرض القيود على المؤسسة ومن الأمثلة تلك القيود حظر الحصول على قروض جديدة وحظر بيع وشراء الأصول الثابتة ومنع إجراء توزيعات

– القرض طويل الأجل ليس متاحا لكل المؤسسات، فالكبيرة منها، وتجد صعوبة الحصول على القروض<sup>1</sup>.

**2 – التمويل الخارجي قصير الأجل.**

يعتبر الائتمان المصرفي قصير الأجل ذو أهمية خاصة للمؤسسة لتمويل دورة نشاطها، ويتمثل في القروض قصيرة الأجل، التي تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات بغرض توفير الأموال اللازمة لاحتياجات رأس المال العامل وخاصة الاحتياجات الموسمية الطارئة، والتي تعرف على أنها، " مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة من اجل تمويل احتياجاتها الجارية والتي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة، والمتمثلة في الأصول المتداولة "<sup>2</sup>.

### 2 - 1 - أنواع القروض قصيرة الأجل.

**2 - 1 - 1 – الائتمان التجاري:** يعرف الائتمان التجاري بأنه قرض قصير الأجل، يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضائع أو مواد أولية بصورة آنية، مقابل وعد بالتسديد في تاريخ لاحق.

تلجأ المؤسسة إلى القروض الخارجية غير المباشرة، في حالة عدم كفاية رأس المال لمقابلة الحاجات الجارية، وكذا في حالة تعذر الحصول على قروض مصرفية قصيرة الأجل ذات تكلفة منخفضة.

بما أن القرض التجاري ينتج عن العمليات التجارية العادية للمؤسسة، فإنه بذلك يعتبر تمويل تلقائي، كما يؤدي تمديد فترة القرض وزيادة حجم المشتريات إلى حصول المؤسسة على تمويل إضافي<sup>3</sup>.

**2 - 1 - 2 – الائتمان المصرفي قصير الأجل:** يتمثل الائتمان المصرفي قصير الأجل في ( السلفيات) التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، وتلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة. والقاعدة العامة أن الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة<sup>4</sup>.

وبالرغم من التسهيلات التي تمنحها البنوك للمؤسسات، إلا أنها تحتاط في تقديم مثل هذه الائتمان بمعايير وشروط تحدد من خلالها مقدار القرض وبهدف تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك في حالة تعذر المقترض عن السداد في المواعيد المتفق عليها<sup>5</sup>.

### 2 - 2 - مزايا وعيوب قروض قصيرة الأجل.

#### 2 - 2 - 1 - مزايا قروض قصيرة الأجل.

– تكلفته منخفضة، مقارنة بتكلفة الائتمان التجاري، خصوصا في حالة عدم استفادة المؤسسة من الخصم النقدي الممنوح من طرف المورد لأي سبب كان.

<sup>1</sup> منير ابراهيم الهندي، مرجع سبق، ص 568.

<sup>2</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 36.

<sup>3</sup> سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص 148.

<sup>4</sup> <http://www.startimes.com> مننديات تايمز 13/03/2019 à 10 h40

<sup>5</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 297.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

– يساعد القرض قصير الأجل في الحصول على الأموال المطلوبة في صورة نقدية سائلة حتى يمكن استخدامها في أغراض متعددة، وليس في بضاعة مثل الائتمان التجاري

– اعتماد المؤسسات على القرض قصير المدة في تلبية الاحتياجات التمويلية ، خاصة حديثة النشأة، حيث لا تستطيع الحصول على القدر الوافر من المصادر المالية الأخرى بسبب مسؤوليتها المحدودة وقدرتها المالية المحدودة أيضاً<sup>1</sup>.

**2 - 3 - الفرق بين الأموال الخاصة والديون:** يظهر الفرق بين التمويل بالأموال الخاصة والديون من:

**جدول رقم ( 02 ) الفرق بين الأموال الخاصة والديون.**

الديون	الأموال الخاصة
الفوائد المدفوعة عن الديون تخفض من الضرائب	لا تنتج أي أعباء مالية ثانية
تكلفة استخدامها أقل من تكلفة الأموال الخاصة	لأنخفاض توزيعات الأرباح من الضرائب
هذا المصدر يرفع من مستوى الخطر المالي	تكلفة استخدامها أعلى من تكلفة الاستدانة
	يرفع من طاقة الاستدانة في المؤسسة كما أنه يخفض من رقابة المقرضين

المصدر: عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، ص: 475.

### 3 – المساعدات المالية.

تقدم هذه المساعدات المالية من الدولة كإعانة، من أجل السهر على تنظيم ومراقبة عمل وأنشطة المؤسسات، والهيئات المالية والمصرفية. وهذه الإعانات قد تأتي كتخفيف جبائي، وكإعفاءات وتخفيضات ضريبية بغرض تحفيز الاستثمارات وتطوير المؤسسات الحديثة النشأة<sup>2</sup>.

وكما تأتي في شكل إعانات مالية، والتي سوف نصب جل تركيزنا عليها حيث تمنح من قبل الدولة للمؤسسات، في شكل منح غير مسترجعة، أو تدخل في إطار مسح الديون، وأحياناً تكون في شكل قروض ميسرة بشروط أخف من شروط الحصول على الموارد التمويلية الأخرى، كتخفيض معدلات الفائدة أو منح مدة أطول للتسديد، كما نجد صنفان من الإعانات إعانات استغلال وإعانات استثمار.

### 3 - 1 - أصناف الإعانات المالية.

**3 - 1 - 1 - إعانات الاستغلال:** تستفيد منها المؤسسات من أجل تعويض بعض الأعباء، التي لم تكن النواتج الاستغلال كافية لتغطيتها، وتسجل محاسيباً مثل نواتج الاستغلال العادية، إلا أنها تعتبر نواتج خارج الاستغلال وبشرط أن تكون في نفس الدورة ومؤكدة الحدوث كذلك في نفس الدورة.

**3 - 1 - 2 - إعانات الاستثمار أو التجهيز:** وهي توجه لشراء الأصول أو تمويل النشاطات طويلة الأجل،

<sup>1</sup> محذب خله توفيق، مرجع سابق، ص ص 292، 293.

<sup>2</sup> - براق محمد، مرجع السابق، ص 71.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وتسجل محاسبيا في حساب الأموال المملوكة، إذا كانت الهيئة المانحة وصية على المؤسسة، ولهذا تعتبر زيادة مجانية في رأس مال المؤسسة، ناتجة عن مساهمات مالية ممنوحة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية.<sup>1</sup> أما إذا كانت ممنوحة من طرف هيئة أخرى فتسجل في حساب إعانات الاستثمار.

**3 - 1 - 3 - إعانات التوازن:** هي تلك التي تستفيد بها المؤسسة لمواجهة جزئية أو كلية للعجز المسجل خلال الدورة نتيجة سوء التسيير أو لمواجهة ما يسمى بإغراق منتجاتها أو الحاليتين معا، وهدفها اجتماعي.<sup>2</sup> محاسبيا تعالج مثل إعانات الاستغلال، فهي تعتبر نواتج استغلال بغض النظر على الجهة المانحة.<sup>3</sup>

**4 - إعادة تقييم الميزانية.**

تتيح لنا عملية إعادة تقييم الميزانية فرصة تخطي اثر التكلفة التاريخية والذي يجبر تسجيل الأصول فيها وقت حيازتها و بتكلفة حيازتها ضمن ممتلكات المؤسسة.

**4 - 1 - مفهوم إعادة التقييم:** إعادة التقييم عملية منظمة قانونا، وهي عملية استبدال القيمة التاريخية التي سجل بها الأصل أثناء حيازته بقيمة حقيقية عند تاريخ معين.

حيث أن إعادة التقييم تسمح بتحديث القيمة المحاسبية للأصول الثابتة للمؤسسة من اجل الأخذ بعين الاعتبار تغير في قيمتها نتيجة عامل التضخم أو انخفاض في قيمة العملة، والفرق الايجابي الذي نحصل عليه في حالة تغيير القيمتين يسمى بفائض إعادة التقييم.

**4 - 2 - أهداف إعادة التقييم:** لعملية إعادة التقييم هدفان أحدهما إعلامي وثانيهما هدف اقتصادي مالي، الأول نريد به عكس القيمة الحقيقية للمؤسسة، حيث تسمح عملية إعادة التقييم احترام مبدأ إعطاء المعلومة الموضوعية من خلال تغليب القيمة الحقيقية على السجلات المحاسبية بقيمتها التاريخية. أما الهدف الاقتصادي المالي يتمثل في: الرفع من مستوى الأموال الخاصة بمقدار فائض إعادة التقييم، وكذلك الرفع من موارد التمويل الذاتي عن طريق أقساط الامتلاك الإضافية ونتيجة ارتفاع قيمة الأصول.

<sup>1</sup> يوسف مامش، ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص 197.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص ص 198، 199.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## المبحث الثالث: مصادر التمويل الحديثة ( المتخصصة ).

ظهرت في الآونة الأخيرة من القرن العشرين أوجه جديدة لمصادر التمويل هي حديثة النشأة ومتخصصة، اعتمدت عليها المؤسسات الاقتصادية في تمويل استثماراتها كبيرة الحجم، وهذا بهدف تجنب عدة مخاطر قد تتعرض لها المؤسسة جراء اختيارها لمصادر تمويل سابقة الذكر.

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم مصادر التمويل الحديثة في المؤسسات الاقتصادية كالآتي:

### المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة للأوراق المالية التقليدية.

لقد تطرقنا فيما سبق إلى الأسهم العادية والممتازة وكذا السندات على أنها مصادر تمويل مباشر، إلا أنه في الثلث الأخير من القرن العشرين أدخلت عدة تحديثات على البعض منها مما أكسبها صفة الحدائثة، منها:

#### 1 - الأسهم العادية الحديثة.

**1 - 1 - الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية:** ظهر هذا النوع من الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية لأول مرة من طرف المؤسسة جينرال موتورز، وكان هذا في الثمانينات فالي جانب الأسهم العادية للمؤسسة أصدرت أسهم أطلقت عليها اسم **E Class** وربطتها بالتوزيعات التي يتحصل عليها حملتها، بأرباح قسم إنتاج أنظمة المعلومات الالكترونية، ومجموعة أخرى أطلق عليها اسم **H Class** وربطتها بالتوزيعات التي يتحصل عليها حملتها، بأرباح قسم إنتاج أجزاء الطائرات، وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع الجديد من الأسهم إلا أنه خلق نوعاً من التضارب بين المستثمرين.<sup>1</sup>

**1 - 2 - الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة:** الأصل في توزيع الأرباح جزئياً أو كلياً، في حالة تقرر توزيعها يكون لحملة الأسهم العادية، وبالتالي لا تعتبر من المصاريف التي يمكن خصمها قبل فرض الضريبة، عكس فوائد السندات، إلا أن التشريع الضريبي في الولايات المتحدة مؤخراً سمح للمؤسسات التي تتبع حصة من أسهمها للعاملين بها فقط بخصم الأرباح الموزعة لهم.

طبعاً هذا في إطار الخطة المنتهجة لتشجيع مشاركة العاملين بالمؤسسة في ملكيتها، كما نص نفس التشريع على إعفاء المؤسسة المالية التي تمنح قرضاً لصندوق العاملين المخصص لتمويل شراء تلك الأسهم من دفع الضريبة على 50% من الفوائد التي تحصل عليها من طرف هذا الصندوق.<sup>2</sup>

العوامل الأخرى المساعدة على خطة المشاركة والتي تكلم عليها التشريع الأمريكي؛ نجد منها.<sup>3</sup>

— إن الخصم الضريبي التي تستفيد منه المؤسسة المالية المقرضة يجعلها في موقف يسمح لها بتخفيض معدل الفائدة على القروض الممنوحة للعاملين إلى حدود 4% مما يسمح بتخفيض تكلفة شراء السهم

— كذلك فإن خصم قيمة توزيع الأرباح لحاملي الأسهم العادية من العاملين في المؤسسة، من الإيرادات قبل فرض الضريبة، هذا لا يمكن الاستفادة منه إلا في ظل خطة المشاركة.

<sup>1</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> مرجع نفسه، ص 50.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

— كما يعد دافعا قويا لهذه المؤسسات من اجل تقديم مساهمات إضافية، تخصم من الإيرادات قبل فرض الضريبة (كفي شكل لأجور)، لزيادة الموارد لدي العاملين لديها من اجل استخدامها في شراء الأسهم.  
— يشجع المؤسسة على تقديم الأصول كرهن لقيمة القرض المستخدم لتمويل خطة المشاركة مما يزيد من تفاعل المؤسسة مع هذه الخطة خصوصا إذا كانت أرباحها تقع في الفئة التي تخضع لمعدل ضريبة عالي.

**1 - 3 - الأسهم العادية المضمونة:** الأسهم العادية هي أوراق مالية أبدية لا يمكن المطالبة بها ما دامت المؤسسة مستمرة، ولا يمكن إرجاعها للمؤسسة التي أصدرتها في حالة تدهور قيمتها السوقية، إلا أن في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت ولأول مرة سنة 1984، أسهم عادية تعطي لحاملها الحق في المطالبة بالتعويض في حالة انخفاض القيمة السوقية للسهم لكن إلى حد معين ولفترة معينة بعد الإصدار.

أي يمكن لحامل السهم، خلال فترة معينة ومعلومة تسمى فترة ضمان، و في حالة تحقيق أرباح رأسمالية تؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم العادي، أما مخاطر التعرض لخسائر الرأسمالية، لا تكون إلا إذا انخفضت القيمة السوقية لهذه الأسهم إلى مستوى اقل من المستوى المحدد للمطالبة بالتعويض، وتكون مقدار التعويض عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية للسهم وبين الحد الأدنى التي تضمنه المؤسسة.

أما إذا لم تنزل القيمة السوقية للسهم اقل من المستوى المطلوب يمكن تعويضه بشرط إن فترة الضمان تكون سارية المفعول.<sup>1</sup>

### 2 - الأسهم الممتازة الحديثة.

في بداية الثمانينيات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، أنواع جديدة من الأسهم الممتازة منها:

**2 - 1 - الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة:** تختلف عن الأسهم الممتازة التقليدية من حيث نسبة التوزيعات، حيث تكون ثابتة ومحددة بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسهم الممتازة التقليدية. أما الأسهم الممتازة الجديدة فتمتاز بتغير نسب التوزيعات، وذلك وفقاً لمعدل العائد على أنواع السندات الحكومية (سندات الخزينة)، على أن يتم تعديل نصيب السهم من الأرباح مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، وهذا تبعاً لتغير معدل عائد تلك السندات. وحتى تتم المحافظة على مستوى ملائم من الطلب على هذا النوع من الأسهم، عادة لا تقل نسبة التوزيعات عن 75 % من القيمة الاسمية للسهم.

**2 - 2 - الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت:** تمنح هذه الأسهم لحملة الأسهم العادية، كتعويض عن انخفاض القيمة السوقية للسهم العادي. كما أشرنا سابقاً عند معالجتنا للأسهم العادية المضمونة.<sup>2</sup>

### 3 - السندات الحديثة.

**3 - 1 - سندات ذات قيمة صفرية أو معدومة:** وهذه السندات تتميز بان حاملها لا يتحصل على فوائد سنوية، لكن يحصل على علاوة تعويضية عند تاريخ استحقاقها. وتكون هذه العلاوة بمقدار الفرق بين القيمة

<sup>1</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup> عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

المدفوعة عند الشراء وبين القيمة الاسمية التي تمثل سعر البيع، وهي قيمة الفائدة التي يحققها المستثمر بالرغم من انه لا يتحصل عليها إلا عند تاريخ الاستحقاق.<sup>1</sup>

من خلال معدل العائد السنوي الذي يحسب على فكرة معدل العائد الداخلي، مصلحة الضرائب تحصل على حقوقها سنويا.<sup>2</sup>

**3 - 2 - سندات ذات معدل فائدة متحرك:** استحدثت في بداية الثمانينات لمواجهة التضخم الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وترتب عليه انخفاض القيمة السوقية للسندات طويلة الأجل، وظهر هذا النوع لمعالجة تلك المشكلة، إذا عادة ما يمهلون لهذه السندات فترة محدد، ويكون لها سعر فائدة مبدئي مدته ستة أشهر يعاد النظر فيه بشكل نصف سنوي لتعديل العائد بما يتوافق مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.<sup>3</sup>

**3 - 3 - سندات ذات الدخل:** لها فترة محددة، ولا يجوز لحاملها المطالبة بعائد ربحي في حالة عدم تحقق الربح ويمتلك كامل الحق بتحويل قيمته إلى أسهم.

**3 - 4 - السندات الرديئة:** كذلك استحدثت في بداية الثمانينات، بهدف امتلاك أعضاء مجلس الإدارة حصة كبيرة من رأس مال المؤسسة التي يديرونها، وذلك بإصدار قروض تستخدم حصيلتها لشراء أسهمها المتداولة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة نسبة القروض إلى الأموال المملوكة، وهذا ما يجعل الاستثمار في تلك السندات محفوف بمخاطر كبيرة. يكون معدل العائد مرتفع حتى يعوض المستثمر فيها تلك المخاطر.

**3 - 5 - سندات القوة القاهرة:** ظهر هذا النوع في منتصف التسعينات وقادته شركات التأمين، حيث يعطي التشريع الحق لشركة التأمين في إصدار سندات بسعر فائدة ثابت ومحدد، يحاكي السندات التقليدية. إلا انه في الحالات التي تتعرض فيها الشركة إلى أزمة حادة، هنا يكون حامل السند خيارين: إما أن يسقط حقه في جزء من قيمة القرض، أو تحويل السند إلى سهم عادي، طبعاً سوف يكون معدا العائد فيه مرتفع مما يشجع على شراؤه، وذلك على ضوء المخاطر التي يتحملها بسبب الخيار المطروح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 56.

<sup>3</sup> <https://www.avatradear.com/cfd-trading/bonds> consulté le : 17/05/2019 à 18 h35

<sup>4</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 57، 58.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## المطلب الثاني: الإيجار التمويلي كمصدر تمويل.

يعتبر الإيجار التمويلي تقنية جديدة في التمويل، له ميزات كثيرة تميزه عن باقي القروض الأخرى، ومن خلال هذا المطلب سوف نشير إلي، مختلف المفاهيم والتعارف والخصائص المرتبطة به، وكذا مميزاته وعيوبه مقارنة بالعقود الأخرى.

### 1 - مفهوم التأجير التمويلي وخصائصه.

يمكن تقسيم التشريعات المقارنة التي اهتمت بتنظيم عقد التأجير التمويلي إلى نوعين وهي التشريعات ذات الصبغة الأنجلوسكسونية، والتشريعات ذات صبغة اللاتينية.

**التعريف الأمريكي:** يعرف عقد التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية، حسب المادة 301-2 A من القانون التجاري الأمريكي الموحد بأنه<sup>1</sup> " عقد التأجير الذي لا يتيح للمؤجر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، بل التعاقد مع الطرف الثالث الذي يلتزم بتوريد البضائع فيملكها المؤجر بقصد تأجيرها إلى المستأجر" ، إلا أن الصورة الشائعة في القانون الأمريكي تتمثل في التزام المستأجر بإعادة تأجيره من جديد إلي شخص آخر.

**التعريف الفرنسي:** عرف المشرع الفرنسي في المادة الأولى في فقرتها الأولى من قانون رقم 455-66 الصادر بتاريخ 02 جويلية 1966 ، المتعلق بالمؤسسات الممارسة لعقد التأجير التمويلي على انه " عمليات تأجير المعدات ووسائل العمل المشتراة بغرض التأجير من طرف المؤسسات التي تبقى مالكة لها، فان هذه العمليات مهما كانت طبيعتها تخول للمستأجر إمكانية تملك كل الأموال المؤجرة أو بعضها مقابل الوفاء بثمن متفق عليه، يأخذ بعين الاعتبار علي الأقل جزئيا الأقساط المدفوعة علي سبيل التأجير."<sup>2</sup>

**التعريف الجزائري:** ورد تعريف قرض الإيجار صراحة حسب القانون الجزائري من خلال نص المادة الأولى من الأمر 09/96 المؤرخ في 10/01/1996، على أنه<sup>3</sup> " يعتبر عملية تجارية ومالية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونياً والمعتمدة من طرف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين، تابعين للقانون العام أو الخاص، ويتعلق الأمر فقط بالأصول المنقولة أو غير المنقولة ذات الاستعمال المهني، أو المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية.

### 2 - خصائص الإيجار التمويلي: مما سبق يمكن توضيح خصائص هذه التقنية كالآتي:

- يربط عقد القرض الايجاري بين ثلاثة أطراف المستأجر، المؤجر، المورد ( المقرض).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صفاء عمر خالد بلعوي، النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 50.

<sup>2</sup> رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، ص 17.

<sup>3</sup> الأمر رقم 96 / 09 المؤرخ في 10 / 01 / 1996، المتعلق بالاعتماد الاجاري، جريدة الرسمية، رقم 03 ، الصادرة في، 14/01/1996.

<sup>4</sup> Brealey. R. A. Mayers . C ،Laroche. P. Principes de Gestion Financière des Sociétés. 2<sup>ème</sup> Edition. Edition Mc. Gaw-Hili . France ،1992.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- عادة ما ترتبط مدة عقد قرض الإيجار بمدة حياة الأصل، وذلك وفق ما تم الاتفاق عليه بين المؤجر المستأجرة، بحيث تكون هذه المدة المحددة في العقد غير قابلة للنقض.<sup>1</sup>
  - يسدد القرض في شكل أقساط منتظمة، تشمل تكلفة استعماله، قيمة الفوائد، هامش الربح المستأجرة.<sup>2</sup>
  - يتم تحديد خيار الشراء في العقد على النحو الذي يسمح للمؤسسة المستأجرة باقتناء الأصل.
  - مهمة تأمين الأصل وصيانته تسند إلى المستأجر طيلة مدة العقد، بينما تبقى ملكية الأصل للمؤجر.
- ### 3 - أنواع الإيجار التمويلي.

**3 - 1 - التأجير التمويلي :** حيث تختار الشركة الأصل الذي هي بحاجة إليه وتذهب إلى طرف ثالث، البنك أو شركة مؤجرة وتتفق معه على قيامه بشراء الأصل وتقوم هي باستجاره من البنك ولا يمكن إلغائه ولا بد من سداد قيمة الأصل بالكامل، بالإضافة إلى عائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة (الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة )

**3 - 2 - البيع ثم الاستئجار :** في هذا النوع تقوم المؤسسة بتملك أراضي أو مباني أو معدات ببيعها إلى مؤسسة أخرى وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة، ويتم إعداد جدول سداد الإيجار بصورة دفعات سنوية متساوية تكفي لتغطية قيمة الأصل وتزويد المؤجر بعائد مناسب على استثماره ومن أهم المنشآت التي تشارك في هذا النوع من الاستئجار من خلال القيام بشراء الأصول من الشركات الصناعية وإعادة تأجيرها لها، شركات التأمين والشركات المالية والبنوك.

**3 - 3 - التأجير التشغيلي (استئجار خدمة):** يتضمن كل من خدمات التمويل والصيانة على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها ويلاحظ عادة على هذا النوع من الاستئجار أن مجموع أقساط الاستئجار لا يغطي تكلفة الأصل بالكامل، وفي نفس الوقت فإن عقد الاستئجار يكون لفترة تقل كثيرا عن العمر الإنتاجي الأصل، ويتوقع المالك المؤجر في هذه الحالة أن يحصل على فرق القيمة بإعادة التأجير بعد نهاية المدة المتفق عليها، ويعطي هذا الحق ميزة مهمة للمستأجر، وهي أنه يستطيع التخلص من الأصل في حالة التطور التكنولوجي وظهور أصول أكثر حداثة تؤدي إلى العمل بكفاءة أكبر، ومن مزايا لجوء المنشأة إلى الاستئجار عموما، مقابلة الاحتياجات المؤقتة، وإمكانية إنهاء الاستئجار ومزايا ضريبية أخرى وكذلك الاحتفاظ برأس المال طالما أنها تحصل على خدمات الأصل الذي تحتاج إليه دون الحاجة إلى الشراء.

### 4 - مزايا وعيوب الإيجار التمويلي.

يعتبر كباقي مصادر التمويل له ميزات وفيه عيوب تتمثل في:

#### 4 - 1 مزايا عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر.

تستفيد مؤسسات عقد التأجير التمويلي من عدة فوائد وامتيازات نتيجة تمويلها شراء عتاد ومعدات، أو بناء عقارات مهنية باستخدام تقنية عقد التأجير التمويلي، من عدة مزايا هي:

<sup>1</sup> عبد القادر بوعزة، مرجع سابق ص 40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 40.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- ضمان قوي ضد عجز المستأجرين عن السداد: كون المؤسسة المؤجرة هي المالك القانوني للأصل المؤجر، فإن ذلك يحميها من عدم الملاءة المحتملة لمستأجر، كما يمكن استرجاعه في حالة إفلاسه.
- تجنب المخاطر التجارية: يعتبر عقد التأجير التمويلي عملية ائتمانية، وأقل وسائل الائتمان خطورة.
- تحقيق نسب مردودية عالية: يمكن أن تحقق مؤسسات عقد التأجير التمويلي نسب مردودية مرتفعة نتيجة الأقساط التأجيرية المدفوعة من طرف المؤسسة المستأجرة، والتي تكون بمستوى مرتفع، حيث يتم تحديد قيمة الأقساط على ضوء التكاليف التي تحملها المؤجر مع الفائدة المستحقة و هامش الربح.
- تحقيق مزايا ضريبية: تحقق مؤسسات التأجير التمويلي عدة مزايا و فترات ضريبية نتيجة إقدامها على منح قرضاً إيجارياً، فلو كان التسجيل المحاسبي لعقد التأجير التمويلي يخضع للاعتبار القانوني، فإن كون المؤسسة المؤجرة مالكة للأصل يمنحها حق حساب الاهتلاكات الجبائية للأصل الممول، كما أنه في معظم الحالات يسمح للمؤسسة المؤجرة كذلك باستخدام الاهتلاك المتناقص.

### 4 - 2 - مزايا عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجرة.

- يسهل الإيجار التمويلي من أمر الحصول على التمويل خصوصاً بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغير والمتوسطة، وذلك من دون تقديم ضمانات تثقل كاهلهم.
- نقل التكنولوجيا والاستفادة منها فالإيجار التمويلي، يتيح لأصحاب العمل والمشاريع مسايرة التطورات التكنولوجية، وذلك عن طريق إمكانية استئجار التجهيزات والمعدات والآلات الحديثة حين ظهورها.
- للحصول على تمويل كامل بنسبة 100% للاستثمار مع احتساب كل الرسوم (TTC) من خلال الضمان الذي يمثله امتلاكه من طرف المؤجرة والموضوع تحت تصرف المؤسسة المستأجرة، على عكس القرض البنكي الكلاسيكي الذي يتطلب مساهمة مبدئية من طرف الزبون بقيمة 20% إلى 30% وكذلك فإن القرض التقليدي لا يشمل أبداً الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- السرعة في الحصول على التمويل لكون مؤسسات التأجير التمويلي متخصصة.
- نظراً لارتفاع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المستأجرة، اعتمدت في تقدير وتقييم هذه المخاطر على خصائص الأصل، وليس نوعية المؤجر أو الزبون، هذا الأصل هو ضمان المؤجر.<sup>1</sup>
- استئجار الأصل لا يعطي الحق للمؤجر في أن يتدخل في شؤون المؤسسة المستأجرة، ولا يضع قيوداً على قرارات الإدارة بشأن الحصول على قروض مستقبلية، أو بشأن إجراء توزيع أرباح.
- قد تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى اتخاذ قرار التمويل بالاستئجار بهدف توفير الموارد المتاحة من أجل استخدامات أخرى، يصعب تمويلها بقروض بنكية .

- تتحقق مزايا ضريبية عندما تكون فترة التأجير تقلّ عن العمر الافتراضي، تتمثل في الوفورات الضريبية المتولد عن قسط الاهتلاك، وفقاً لبعض الأنظمة الضريبية ومنها النظام الضريبي الأمريكي، يجوز للشركة أن تستخدم أسلوب القسط الثابت في حساب الاهتلاك وذلك لغرض إعداد التقارير المالية، ومع هذا يظلّ من حقّها أن تستخدم أسلوب القسط المتناقص للإغراض الضريبية، ولقد أتاح ذلك للمنشآت التي

<sup>1</sup> رزاق محمد، مرجع سابق، ص 58.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

تخضع لشريحة ضريبية عالية تحقيق تخفيض هائل في الوعاء الضريبي، في السنوات الأولى من عمر الأصل الممول، مما يمكن منشآت أخرى تجنب دفع أي ضرائب خلال تلك السنوات.

### 4 - 3 - عيوب عقد الإيجار التمويلي.

– صعوبة تحول القيم الثابتة الممولة بعقود التأجير التمويلي إلى سيولة، إذ أن المؤسسة المستأجرة لا يمكنها بيع هذه المعدات خلال مدة التأجير باعتبارها ليست المالك القانوني لها.

– قد تؤثر دفعات التأجير على السيولة النقدية للمؤسسة، خاصة إذا كانت نسبة الأصول المؤجرة مرتفعة بالنسبة للأصول الرأسمالية.

– تحمل كل الأخطار التي تصيب الأصل الممول.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الاندماج وعقد تحويل الفاتورة كمصدر تمويل.

يعتبر كل من الاندماج وتقنية عقد تحويل الفاتورة، من مصادر التمويل الحديثة والمتخصصة، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف عليهما، من حيث مختلف المفاهيم الأسس والأهداف، وكذا مزايا وعيوب كل واحد منهما.

#### أولاً: الاندماج كمصدر تمويل.

اندماج الشركات يمثل أحد مظاهر عصر العولمة، وهذا ما ساعد على ظهور الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الدولي الواسع الانتشار لكي تتمكن من المقدره على المنافسة والصمود والنمو، و حتى تتمكن نحن من فهم هذه التقنية سوف نتطرق إلى مفهومها و أسسها وأهم مزاياها.

#### 1 - مفهوم وأسس الاندماج.

**1 - 1 - مفهوم الاندماج:** الاندماج بصفة عامة هو اتحاد للمصالح بين شركتين أو أكثر ينتج عنه ظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات، فمثلاً اندماج الشركة يعني دخول كلي لكيانها في شركة أخرى، وبالتالي يزول كيانها القانوني، وتدخل في كيان الشركة الأخرى المندمجة معها، وهذا يختلف عن تحول الشركات حيث تبقى الشركة قائمة وإنما يتغير كيانها القانوني، كما أن الاندماج ليس بالضرورة أن يكون بين الشركات من ذات النوع، فيجوز أن تندمج شركة مع أخرى من نوع آخر، سواء كان الاختلاف من حيث النشاط، أو من حيث الكيان القانوني.

#### 1 - 2 - أسس الاندماج: ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص الأسس الرئيسية الاندماج منها:

– أن الاندماج عقد يبرم بين الشركات الداخلة فيه ولذلك يلزم توافر الأركان العامة لعقد الاندماج.  
– الأثر الذي يترتب على الاندماج وهو زوال الشخصية المعنوية للمؤسسات المندمجة وانتقال أصولها وخصومها إلى المؤسسة الدامجة أو الجديدة.

<sup>1</sup> معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التاجيري المفاهيم و الأسس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

لا يعتبر اندماجا وفقا للتعريف كل من:

- ا - عمليات التركيز الاقتصادي التي تتم بوسائل أخرى غير الاندماج مثل المشروع المشترك، وغيرها.
- ب - انضمام مشروع فردي إلى مؤسسة لا يعتبر الاندماج، بينما يحدث بين مؤسستين قائمتين.
- ج - لا يعتبر اندماجا في حالة نقل جزء من ذمة المؤسسة إلى مؤسسة أخرى.
- د - الاندماج يكون بين المؤسسات فقط، لا يكون بين الجماعات والمؤسسات العامة.

## 2 - أهداف الاندماج.

- توفير الأموال الكافية والقادرة على تحقيق أهداف الشركات، مع تحقيق الائتمان والثقة لدى البنوك.
- من ناحية أخرى، فإن اندماج الشركات يؤدي إلى توحيد الإدارات وخط التفكير وانسجامه.
- توفير الجهود وتوحيدها، والحد من المنافسة، توفير الأيدي العاملة الماهرة.
- يؤدي إلى جودة الإنتاج وخفض التكاليف، يعد الاندماج سبيل للشركات للخلاص من الانهيار الإفلاس.
- ويهيئ الاندماج للدولة فرصة لتقوية اقتصادها وزيادة رؤوس الأموال القوية التي تمكنها من التصدي والصمود والمحافظة على أسواقها الداخلية والخارجية وفتح أسواق جديدة.<sup>1</sup>

## 3 - مزايا ودوافع اندماج الشركات.

أهم الدوافع التي تقوم على أساسها عمليات الاندماج هي:

- 3 - 1 - اقتصاديات الحجم:** عملية الاندماج تتيح مزايا اقتصادية معتبرة في التشغيل وفي مختلف التكاليف، وتكون ربحية المؤسستين بعد الاندماج أكبر من مجموع ربحيتهما قبله، وقيمتها بعده أكبر.<sup>2</sup>
- 3 - 2 - الاندماج من أجل العولمة والمنافسة:** سعت المؤسسات إلى إقامة تكتلات فيما بينها من خلال الاندماج لمواجهة المتغيرات الاقتصادية التي سوف تسببها العولمة، و قد تلجأ المؤسسات إلى الاندماج بهدف المنافسة أو البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة المؤسسات المسيطرة أو الأكبر حجماً.<sup>3</sup>
- 3 - 3 - تخفيض تكلفة التمويل:** من شأن الاندماج - الذي يصاحبه بالضرورة ضخامة في حجم المؤسسة - أن يكون حجم صدارتها من الأوراق المالية كبيرا، مما يؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية للسهم، أما السندات قد تزيد قيمتها السوقية نتيجة انخفاض المخاطر التي تتعرض.<sup>4</sup>
- 3 - 4 - الاندماج لأجل التكامل وكعلاج للمؤسسات المتعثرة:** يكون دافع الاندماج تحقيق التكامل بنوعيه الرأسي والأفقي، ويتحقق التكامل الأفقي باندماج مؤسستين أو أكثر لها نفس النشاط، أما التكامل الرأسي يكون باندماج مؤسستين تقوم بأغراض متكاملة كاندماج مؤسسة مقاولات مع مؤسسة.

<sup>1</sup> <http://stockexperts.net/showthread.php?t=59390> :consulté le : 28/05/2019 à 17 h45.

(شبكة خبراء الأسهم)، المنتدى، الاقتصادي الأردني، سوق عمان المالي، (بورصة عمان)، بحث في الاندماج.

<sup>2</sup> محمد فرحي، نشنش سليمة، **أثر اندماج البنوك على التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، دراسة بحثية، ص 03.

<sup>3</sup> <http://stockexperts.net/showthread.php?t=59390> :consulté le : 28/05/2019 à 17 h45.

(شبكة خبراء الأسهم)، المنتدى، الاقتصادي الأردني، سوق عمان المالي، (بورصة عمان)، بحث في الاندماج.

<sup>4</sup> محمد فرحي، نشنش سليمة، مرجع سابق، ص 03.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وتوريد الأخشاب، كما يعتبر الاندماج علاجاً للمؤسسات المتعثرة، فتلجأ هذه الشركات التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والديون إلى الاندماج مع مؤسسة أخرى ذات إمكانيات اقتصادية وإدارية أفضل للتخلص من الظروف الصعبة التي تعاني منها المؤسسة المتعثرة<sup>1</sup>.

**3 - 5 - تحقيق السيولة لحقوق الملكية:** عندما تندمج مؤسستين صغيرتين أو مؤسسة صغيرة في مؤسسة كبيرة فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق سيولة أفضل لحقوق الملكية لملاك المؤسسة الصغيرة نتيجة سهولة تسويق الأسهم التي يمتلكونها.<sup>2</sup>

**3 - 6 - المزايا الضريبية للاندماج:** إذا كانت ربحية المؤسسة عالية وتقع في شريحة ضريبة عالية، فقد يكون من صالح ملاكها شراء مؤسسة خاسرة وإدماجها مما يؤدي إلى انخفاض الوعاء الضريبي للمؤسسة المشتركة، كذلك قد تحقق المزايا الضريبية نتيجة لتوجيه النقدية الفائضة لشراء مؤسسة أخرى، بدلاً من إجراء توزيعات يذهب جانباً كبير منها لمصلحة الضرائب، من خلال الضريبة على دخول المستثمرين<sup>3</sup>.

**ثانياً: عقد تحويل الفاتورة.**

هو تقنية أكثر شمولية من مجمل التقنيات الموجودة، يمكن للمؤسسة من التخلص من حقوقها عند زبائنها، عن طريق تحويل الدائنية إلى مؤسسة مصرفية مختصة في شراء الفواتير المستحقة جزئياً أو كلياً.

### 1 - مفهوم عقد تحويل الفاتورة.

**تعريف عقد تحويل الفاتورة:** تباينه الآراء حول إيجاد تعريفاً شافياً وكافياً لمفهوم عقد تحويل الفاتورة، حيث ترى الغرفة التجارية الفرنسية للمستشارين الماليين بأن عقد تحويل الفاتورة هو "تحويل للحقوق التجارية من مالكيها للوكيل أو الوسيط الذي يتحمل مهمة تحصيلها وضمان الوفاء النهائي في حالة العسر المؤقت أو النهائي للمدين مقابل عمولات جراء هذا التدخل"<sup>4</sup>.

كما عرفه الفقيه بيار جود بأنه "تقنية بمقتضاها تتعهد مؤسسة متخصصة تدعى وسيط بان تتحمل على عاتقها وبدون رجوع الوفاء بكل أو بعض الحقوق التجارية لممون السلع والخدمات"<sup>5</sup>.

التعريف آخر لعقد تحويل الفاتورة الذي يعتبره "عقد تحل بمقتضاه مؤسسة متخصصة تسمى "الوسيط" محل زيونها المسمى "المنتمي"، عندما تُسدد فوراً لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد، وتتكفل بعبء عدم التسديد وذلك مقابل أجر"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> <http://stocksexperts.net/showthread.php?t=59390> :consulté le : 28/05/2019 à 17 h45.

(شبكة خبراء الأسهم)، المنتدى، الاقتصادي الأردني، سوق عمان المالي، (بورصة عمان)، بحث في الاندماج.

<sup>2</sup> محمد فرحي، نشنش سليمة، نفس المرجع، ص 04.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 03.

<sup>4</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص 111.

<sup>5</sup> عبد العزيز خنفوسي، **عقد تحويل الفاتورة كشكل جديد للضمانات المصرفية الحديثة**، مجلة الفقه والقانون، العدد 40، فبراير 2016، ص 26،

27.

<sup>6</sup> المرسوم التشريعي رقم 93 / 08 المؤرخ في 25 ابريل 1993 من القانون التجاري الجزائري المادة 543 مكرر 14.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## المبحث الرابع: تكلفة الأموال والمعالجة الجبائية لمصادر التمويل في المؤسسة.

تم التطرق إلى دراسة وتقييم مختلف مصادر تمويل المؤسسة، ولقد تمت الإشارة في سابقا إلى الأخذ بمعيار التكاليف التي يترتب عليها اعتماد مصدر تمويل دون آخر.

هنا نحاول دراسة التكاليف المختلفة بالتركيز على التكلفة الضريبية موضوع بحثنا، حتى يتسنى لنا الاختيار بين مختلف المصادر التمويلية للمؤسسة بهدف تكوين الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، الذي يحقق التوازن المالي لها بأقل تكلفة ممكنة.

### المطلب الأول: تكلفة مصادر التمويل.

يقتضى تحديد تكلفة الأموال في المؤسسة الوقوف على تكلفة المصادر التمويلية التي يتضمنها الهيكل المالي، لان تحديد تكلفة كل مصدر على حدا يعتبر تمهيد لتكلفة الهيكل التمويلي، لهذا سنتناول في هذا المبحث تكلفة أهم مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

**أولاً: تكلفة الأموال الخاصة.**

تتمثل تكلفة الأموال الخاصة في معدل العائد الأدنى، الذي يجب تحقيقه بهدف المحافظة على الإيرادات المالية لعملية الأسهم في المؤسسة.<sup>1</sup> وتتمثل تكلفة الأموال الخاصة في تكلفة مكوناتها منها:

#### 1 - تكلفة التمويل الذاتي.

يعتبر التمويل الذاتي أهم مورد داخلي للمؤسسة، فهو مكمل أساسي وضروري لكل عمليات الاقتراض، فقد يجنب المؤسسة عمليات الاستدانة بطريقة مبالغ فيها وهذا بالاستخدام الفعال للموارد الداخلية لها. يبدو في بعض الأحيان، بأن التمويل الذاتي يملك مظهراً مجانياً، كون المؤسسة لا تدفع عنه فوائد، لكن في الحقيقة عكس ذلك، إذ أن للتمويل الذاتي تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة، وهي تمثل القيمة المتوقعة من قبل المستثمرين عند قرار الاستثمار في مشروع معين، وهذا بإدخال مفهوم الفرصة البديلة (الضائعة). لأجل التمكن من تحديد تكلفة التمويل الذاتي لأبد من حساب تكلفة كل من الإهلاكات والمؤونات، الأرباح غير الموزعة.<sup>2</sup>

**1 - 1 - تكلفة الإهلاكات والمؤونات:** تشكل الإهلاكات والمؤونات، موارد غير متجانسة، وبذلك تعتبر وسيلة للتمويل بتكلفة الفرصة البديلة، حيث أن الموارد المتولدة عن الإهلاكات والمؤونات يمكن استخدامها في مشاريع استثمارية تحقق معدل مردودية أدنى. إن حساب تكلفة رأس المال المتمثلة في الإهلاكات يرتبط بأسلوب الإهلاك نفسه، لأن تعدد أساليب الإهلاكات يمكن أن يترتب عنه تولد مصادر تمويلية في فترات مختلفة وبكميات مختلفة، وهذا بإدخال مفهوم الفرصة الضائعة .

**1 - 2 - تكلفة الأموال المحتجزة:** تتمثل الأموال المحتجزة في الأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى الاحتياطات، فالأرباح غير الموزعة تمثل أرباحاً تحققت لدى المؤسسة، غير أن المؤسسة قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم، وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مختلفة.

<sup>1</sup> بريش عبد القادر، دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 24.

<sup>2</sup> الاطلاع عليه يوم 14 / 05 / 2019 ، على الساعة، 13:40 منتدى التمويل الإسلامي <http://islamfin.yoo7.com/t1739-topic>

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

تأتي تكلفة الأموال المحتجزة، من وجهة نظر حملة الأسهم في المؤسسة، ممثلة في مقدار العائد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حالة توزيع هذه الأرباح، وقيام حملة الأسهم باستثمارها في استثمارات بديلة. وبما أن هدف المؤسسة هو تحقيق صالح الملاك، فإنه لا ينبغي لها أن تحتجز هذه الأموال ما لم يكن العائد المتوقع من استثماراتها يساوي على الأقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للملاك. وبهذا يجب قياس تكلفة هذا العنصر من مصادر التمويل.

أما من الناحية العملية فإن تكلفة الأرباح المحتجزة هي اقل من التكلفة الأولية للتمويل بالملكية، بالأخص إذا كانت الأرباح الموزعة على المساهمين تخضع للضريبة، كذلك إعادة استثمار هذه الأرباح الموزعة يحتاج إلى عمولة الوساطة، ومن خلال هذا كله نجزم بان تكلفة الأرباح المحتجزة اقل تكلفة من التكلفة الأولية للتمويل بحق الملكية وتحسب تكلفة الأرباح المحتجزة وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{تكلفة الأرباح المحتجزة} = \text{التكلفة الأولية للتمويل بحق الملكية} (1 - \text{نسبة الضريبة}) (1 - \text{نسبة تكلفة})$$

### 2 - تكلفة الأسهم العادية و الممتازة.

**2 - 1 - تكلفة الأسهم العادية:** تتمثل تكلفة الأسهم العادية في حصص الأرباح التي يتحصل عليها حملة هذه الأسهم سنوياً من قبل المؤسسة، وهذا بالإضافة إلى مصاريف. إصدار واكتتاب هذه الأسهم. ويمكن حسابها من خلال استخدام العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$P_0 = \sum_{t=1}^N D_t / (1 + K_c)^t + P_n / (1 + K_c)^N$$

حيث تمثل  $P_0$  القيمة النظرية للسهم عند بداية إصداره.  $K_c$  معدل الاستخدامات أو تكلفة السهم العادي.  $D_t$  حصص الأرباح المستقبلية التي تدفعها المؤسسة لحملة الأسهم خلال الفترة  $t$ .  $P_n$  السعر المتوقع للسهم في السوق خلال الفترة  $n$ .

بافتراض أن قسيمات الأرباح متساوية وغير متناهية، تصبح المعادلة الممثلة أعلاه على الشكل التالي :

$$K_c = D / P$$

• حيث تمثل  $K_c$  تكلفة السهم.  $D$  الأرباح السهم السنوية.  $P$  القيمة السوقية للسهم.

حسب نموذج جوردن شابيرو، الذي يفترض بأن قسيمات الأرباح تنمو بمعدل ثابت فإن تكلفة الأسهم

$$K_c = D_1 / P_0 + g$$

العادية تأخذ الصياغة التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 381.

<sup>2</sup> عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص، 65.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، 66.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

حيث:  $D_1$  حصة الأرباح خلال السنة الأولى.  $P_0$  القيمة السوقية الحالية للسهم.  $g$  المعدل الثابت لنمو توزيعات الأرباح.

**2 - 2 - تكلفة الأسهم الممتازة:** تمثل تكلفة الأسهم الممتازة قيمة العائد الواجب تحقيقه من الاستثمارات الممولة بالأسهم الممتازة، حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوافرة لحملة الأسهم العادية بدون تغيير. هذا المعدل عبارة عن توزيعات السهم الممتاز الواحد، مقسوماً على صافي القسيمة المتحصل عليها من بيع السهم بعد إصدار جديد لها، أي قيمة السهم مخصصاً منها تكاليف إصدار الأسهم، و بذلك نستطيع صياغة المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$K_p = D_p / P_m$$

حيث تمثل  $K_p$  تكلفة السهم الممتاز.  $D_p$  قيمة التوزيع الثابت للسهم.  $P_m$  صافي قيمة السهم. بهدف استبيان تكاليف إصدار السهم في المعادلة أعلاه، نستطيع صياغتها على النحو التالي :

$$K_p = D_p / P (1 - F)$$

حيث تمثل  $F$  نسبة المصاريف إلى سعر السهم.

نشير إلى أن التوزيعات من حصص الأرباح على حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة، لا تعد من الأعباء الواجب خصمها من أرباح المؤسسة، وذلك لأغراض ضريبية، وهذا يعكس فوائد القروض. و منه فإن تكلفة الأسهم الممتازة لا تخضع للضريبة لأنها لا تحقق وفراً ضريبياً، لأن العائد الذي يتم توزيعه على حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة، لا يخضع للضريبة.<sup>2</sup>

**ثانياً: تكلفة مصادر التمويل الخارجي.**

تتمثل تكلفة التمويل الخارجي في تكلفة الاقتراض طويل ومتوسط الأجل وكذا تكلفة القروض قصيرة الأجل.

### 1 - تكلفة القروض ( الديون ) طويلة ومتوسطة الأجل.

عملية الاقتراض بشقيها سواء كانت في صورة قرض تعاقدى مع مؤسسة مالية أو في صورة إصدار سندات، تترتب عليها تدفقات داخلية من خلال بيع السندات أو قيمة القرض المتعاقد عليه من جهة، ومن جهة أخرى تدفقات خارجة تتمثل في الفوائد التي تدفع سنوياً بالإضافة إلى قسط من أصل القرض التي ينبغي سدادها في تاريخ الاستحقاق.<sup>3</sup> بعبارة أخرى فان تكلفة الاقتراض تتمثل في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه المؤسسة للمقرض. وبما أن فوائد القروض تعتبر من الأعباء التي تتضمنها قائمة الدخل، فإن المؤسسة تحقق من ورائها وفورات ضريبية، تتمثل في مقدار الفائدة مضروباً في معدل الضريبة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 301.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 301 .

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، طبعة 1997 الإسكندرية، مصر ص 435 .

<sup>4</sup> Figuer. Pierre. André, Introduction à la Finance de l' Entreprise, DOUNOD, Paris, 1980, P : 116.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

أي أن تكلفة الاقتراض تساوي معدل الاستحداث أو معدل الرسملة والذي يحقق التساوي بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للقرض.<sup>1</sup>

ويتم اللجوء إلى معدل الاستحداث نظرا لتفاوت تواريخ التدفقات الخارجية. لهذا يتم حساب تكلفة الاقتراض بمراعاة عدة عناصر أهمها.<sup>2</sup>

✓ مدة القرض وتاريخ استحقاقه وكذلك الفوائد السنوية أو غير ذلك حسب الاتفاق.

✓ التدفقات النقدية الخارجة للسداد أصل القرض بتاريخ الاستحقاق.

✓ علاوة السداد إن وجدت كما هو الحال في السندات.

✓ التدفقات الداخلة من قيمة القرض أو من خلال سعر بيع السند.

بالإضافة إلى مصاريف العقد ومصاريف الإصدار.<sup>3</sup> هناك فوائد تتحملها المؤسسة، وهي قابلة للخصم من الوعاء الضريبي، إي لا بد من إدراج الأثر الضريبي لهذه المصاريف على المعدل الحقيقي أو معدل الاستحداث، من خلال الأخذ بالوفورات الضريبية الناتجة.<sup>4</sup> وهذا ما يمكن التعبير عنه بالصياغة التالية:

$$E = \sum_{t=1}^n \frac{At + (FFt + FDt)}{(1 - Kd)^t} (1 - T)$$

حيث تمثل:

- E / المبلغ الصافي المقترض.
- A / القسط من الأصل المقترض واجب السداد عند تاريخ الاستحقاق t.
- FFt / المصاريف المالية المترتبة عن الأموال المقترضة خلال الفترة t.
- FDt / المصاريف المالية الأخرى المترتبة عن الأموال المقترضة خلال الفترة t.
- Kd / تكلفة الأموال المقترضة بعد الضريبة.
- T / معدل الضريبة.
- n / مدة القرض.

من خلال هذه العلاقة يظهر مدى تأثير تكلفة الأموال المقترضة على ضريبة أرباح الشركات IBS، فالقروض لها اثر مباشر على نتيجة المؤسسة، كون الزيادة في الأعباء تخفض من الوعاء الضريبي. لذا هناك تكلفتين للأموال المقترضة تكلفة اسمية (Kn) وهي معدل الفائدة المطلوب من طرف المؤسسة المالية المانحة للقرض وأخرى فعلية أو حقيقية (Kd) أي التكلفة التي تتحملها المؤسسة المقترضة فعليا، أما الفرق بينهما (kn - Kd) هي التكلفة التي تتحملها إدارة الضرائب أو ما نسميه معدل الوفر الضريبي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، وآخرون، مرجع سابق، ص 435.

<sup>2</sup> هنري منير إبراهيم، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004 ص 559.

<sup>3</sup> حنفي عبد الغفار، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية مصر 2002 ص 457.

<sup>4</sup> هنري منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 559.

<sup>5</sup> قراش محمد، دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2005 ص 45.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ومنه نجد العلاقة التالية:

$$Kn = Kd + (kn - Kd)$$

حيث ان

○  $Kn$  - تمثل التكلفة الاسمية للأموال المقترضة

○  $Kd$  - تمثل التكلفة الفعلية الحقيقية التي تتحملها المؤسسة

○  $(kn - Kd)$  - معدل الوفر الضريبي أو التكلفة التي تتحملها إدارة الضرائب

أن استخدام طريقة معدل العائد الداخلي تعتبر الطريقة الدقيقة لحساب تكلفة الاقتراض، غير أن هناك طريقة أخرى يمكن أن نحسب بها تكلفة الاقتراض ويطلق عليها الطريقة التقريبية أو الغلة التقريبية.<sup>1</sup> تتلخص فكرتها في ضرورة حساب العناصر التالية :

1 - تحديد متوسط حجم الأموال خلال فترة الاقتراض.

2 - تحديد متوسط التكلفة السنوية للقرض.

3 - حساب التكلفة التقريبية للاقتراض، وهذا من خلال تحديد النسبة المئوية لمتوسط التكلفة السنوية مقسومة على متوسط الأموال المتحصل عليها من القرض، مع مراعاة تعديل التكلفة بعد الضريبة.

2 - **تكلفة السندات.**

2 - 1 - **تكلفة السندات محددة المدة:** تحسب تكلفة التمويل عن طريق طرح السندات محدودة المدة باستخدام العلاقة بين نسبة المصاريف التي تتحملها المؤسسة جراء هذا الإصدار مقسوم إلى صافي التدفق النقدي الداخل من هذه العملية و نعبر عنها كالتالي:

$$\text{تكلفة التمويل بالسندات} = \frac{\text{اجمالي التكاليف السنوية للسند}}{\text{متوسط الاستثمار خلال المدة}}$$

من خلال هذه العلاقة نلاحظ أن تكاليف التمويل بالسندات يحمها عاملين اثنين وهما:

- **العامل الأول:** التكاليف الإجمالية السنوية للسند والتي تتمثل في كل النفقات التي تتحملها المؤسسة من أجل إصدار هذه السندات، من رسوم الإصدار، رسوم الرهونات، كذلك عمولات الإصدار، والمتوسط السنوي للفرق بين القيمة الاسمية للسندات والمبالغ التي تحصلت عليها المؤسسة المصدرة بعد استبعاد كافة النفقات.

- **العامل الثاني:** متوسط الاستثمار خلال مدة الإصدار، وتتحصل على هذا المتوسط من القسمة على اثنين كل من القيمة الصافية لإصدار السند مضافا إليها القيمة الاسمية للسند والمدفوعة في نهاية المدة.<sup>2</sup>

2 - 2 - **تكلفة السندات غير محددة المدة:** يمكن حساب تكلفتها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة السند (العائد المطلوب)} = \frac{\text{معدل الفائدة على السند}}{\text{السعر السوقي لبيع السند}} \times (1 - \text{الوفرات الضريبية})$$

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، وآخرون، مرجع سابق ص 438 .  
<sup>2</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 375.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## 3 - تكلفة الديون قصيرة الأجل.

اختلف كتاب المالية بشأن إدراج تكلفة الديون قصيرة الأجل، ضمن مجموع تكلفة رأس المال، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات نذكر منها اثنان:

- 1 - ضرورة اعتبار الديون قصيرة الأجل عنصراً أساسياً في تمويل الاستثمارات، يجب حساب تكلفتها.
  - 2 - بما أن الديون قصيرة الأجل غير مخصصة لتمويل الاستثمارات، أن تكون لها تكلفة، حيث أن حجمها عادة ما يكون قليل في الهيكل التمويلي للمؤسسة.
- انطلاقاً من ذلك، فإننا سوف ندرس تكلفة الديون قصيرة الأجل، من خلال دراسة تكلفة كلاً من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

## 3 - 1 - تكلفة الائتمان التجاري: لحساب تكلفة الائتمان التجاري، نستخدم مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة،

ونقارن ذلك مع مختلف موارد التمويل الأخرى المتاحة. بما أن الائتمان التجاري يتضمن مهلة التسديد يمنحها المورد للزبون والتي تتراوح ما بين 20 إلى 35 يوماً في أغلب الأحوال، ففي حالة غياب الخصم النقدي يمكن اعتبار الائتمان التجاري تمويل مجاني. إلا أنه يمكن أن يصبح مكلفاً بحيث يعرض المؤسسة لفقدان سمعتها في السوق وقد يؤدي إلى إفلاسها في حالة سوء استخدامه<sup>1</sup>.

3 - 2 - تكلفة الائتمان المصرفي: تمثل تكلفة الائتمان المصرفي في الفائدة التي تدفعها المؤسسة كنسبة مئوية من قيمة القرض التي حصلت عليه، ويمكن أن يطلق على هذه التكلفة بالتكلفة الاسمية تمييزاً لها عن التكلفة الفعلية المرتبطة بشروط الاتفاق بين المؤسسة والجهة المانحة للقرض، والمتأثرة أيضاً بمعدل الضريبة الخاضعة له أرباح المؤسسة، وهناك ثلاثة احتمالات بشأن هذه الشروط:

- 1- أن يطلب من المؤسسة الاحتفاظ برصيد معين . 2- أن يطلب من المنشأة سداد الفائدة مقدماً.
- 3- أن يطلب من المنشأة سداد القرض على دفعات.

## ثالثاً: تكلفة مصادر التمويل المتخصصة.

### 1 - تكلفة الإيجار التمويلي.

معدل العائد الأدنى الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة التمويل التأجيري، هو المعدل الذي تتساوى فيه القيمة الحالية التي تتحملها المؤسسة مع القيمة الحالية للدفعات (بعد خصم الضريبة) مضافاً إليه ما تفقده المؤسسة من اقتصاد الضرائب على (الاهتلاكات) خلال مدة عقد التمويل التأجيري مضافاً إليه قيمة إعادة شراء الأصل في نهاية عمره الاقتصادي .

تحسب تكلفة التمويل التأجيري بالصيغة التالية:

$$V_0 = \sum_{t=1}^n \frac{Li(1-T) + AiT}{(1+r)^t} + \frac{Rn}{(1+r)^n}$$

<sup>1</sup> <http://islamfin.yoo7.com/t1739-topic> consulté le : 14/05/2019 à 14 h00 منتدى التمويل الإسلامي بحث حول تكلفة الاموال

<sup>2</sup> <https://accdiscussion.com/acc6232.htm> : consulté le : 14/05/2019 à 14 h25 منتدى المحاسب العربي

حيث تمثل

V0: القيمة الحالية الصافية للاستثمار (قيمة التجهيزات و الآلات).

Li: الدفعة الإيجار أو التأجير ( التي سوف تدفع في السنة i ).

T: معدل الضريبة على أرباح المؤسسات .

Ai: الاهتلاكات السنوية للأصل فيما لو كانت المنشأة مالكة له.

Rn: القيمة المتبقية من الأصل في نهاية العقد.

r: تكلفة الاستئجار (معدل العائد المساوي بين قيمة التدفقات الحالية لعناصر الأصل المستأجر).

## 2 - تكلفة عقد تحويل الفاتورة.

لتكلفة عقد تحويل الفاتورة وجهين، الوجه الأول هو ما تم معالجته سابقا وما يسمى بالتعويض عن الخدمات المقدمة المتضمنة خدمات التحصيل، ضمان خطر عدم الوفاء عند الاستحقاق عند إعسار العميل، وكذلك الخدمات المقدمة اتجاه مختلف الإدارات الأخرى والاستشارات المحاسبية .

أما الوجه الثاني ما يسمى بالتعويض عن عملية التمويل المقدمة من طرف الوسيط، والتي تكون في شكل فائدة تحسب من خلال التمويل الفعلي الذي قدمه الوسيط إلى المورد، ويحسب كذلك للمدة الممتدة من تاريخ تحويل الفاتورة إلى غاية تاريخ استحقاقها.

لكن الشيء المهم هنا هو كيفية تحديد التكلفة الصافية والحقيقية لهذا المصدر، مع الأخذ بعين الاعتبار معرفة الفوائد والفورات التي يحققها المورد أو المنتمي من خلال اعتماده لهذه التقنية.

بما أن تكلفة مصدر عقد تحويل الفاتورة مرتبط بشكل نسبي مع حجم المبيعات المحققة والمحوّلة إلى الوسط، وحتى نتمكن من معرفة هل هذه التكلفة تستحق الدفع أم لا، هنا يجب مقارنتها مع مجمل التكاليف والأعباء التي يكون المنتمي أو المورد مجبر على تحملها في حالة عدم اعتماد هذه التقنية وهي تقنية عقد تحويل الفاتورة أو تكلفة الفرصة البديلة.

حتى يتسنى ذلك يجب أن ننظر لها من ثلاثة مواطن أساسية لنشاطها الاستغلالي:<sup>1</sup>

**1 - الميدان الإداري** ويتضمن الأعباء الثابتة الناجمة عن الأعمال الإدارية التي سيتولى الوسيط القيام بها بدل المنتمي، مقارنة مع الأعباء نفسها في إذا ما قامت بها المؤسسة أو المنتمي نفسه، مثل تسيير وتحصيل الحقوق، عدد العاملين عليها، الأدوات والتجهيزات، مصاريف النقل، مصاريف الاستقصاء التجاري... بمعنى آخر حتى تقرر المؤسسة اختيار هذه التقنية من حيث تحقيق وفورات مالية في الميدان الإداري فقط بالمقارنة بما قد تحققه ايجابيا بين ما قد يدفع كأعباء جراء اختيار عقد تحويل الفاتورة وما قد تتحمله المؤسسة أو المنتمي من مصاريف وأعباء مصلحة تسيير الزبائن، طبعا سوف تكون هذه الأخير أكبر بكثير من اختيار تقنية الفاكورتينغ، وذلك لما تتطلبه مصلحة تسيير الزبائن من موظفين مختصين وتكنولوجيا عالية.

<sup>1</sup> احمد بوراس، مرجع سابق، ص، 122، 123 .

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

**2 - ميدان الضمان المقدم** إن ما يقدمه الوسيط مرتبط أساساً بضمان تحصيل قيمة الفواتير المحول له على الأقل في مواعيد استحقاقها. ومن خلال اختيار المؤسسة لهذا العقد يجنبها تكاليف عقود تامين مخاطر عدم تسديدها، مصاريف تسيير حسابات الزبائن، ومصاريف الديون المشكوك فيها، والمصاريف القضائية في حالة لجوء المؤسسة إلى المحكم من أجل استرجاع حقوقها، هذا مقارنة مع ما يكلفه عقد تحويل الفاتورة من أعباء، فالحاصل الايجابي يعتبر بمثابة وفورات مالية للمؤسسة نتيجة اختيارها لهذه التقنية.

**3 - الميدان المالية** ما يتيح من إمكانية الحصول على تدفقات نقدية داخلية تلقائية ودائمة نتيجة عقد تحويل الفاتورة يتلاءم مع حجم مبيعات المؤسسة، وفي الغالب تكون تفوق ما قد تحصل عليه من مصادر تمويل أخرى تقليدية، فهذه الزيادة من التدفقات الداخلة تسمح للمؤسسة من ضمان دفع مستحققاتها من الديون قصيرة الأجل، حيث تمكنها من تسديد التسبيقات البنكية مما يمكنها من توفير بعض المصاريف التي كانت سوف تتحملها في صورة اجبو.

كما تسمح بسديد مستحقات مورديها في الآجال التي يمكنها من الحصول على خصومات نقدية التي تعتبر وفورات مالية.

اختيار هذه التقنية يمنح للمؤسسة الحق في سحب كمبيالات على المدينين لحساب المؤسسة. وهذه الكمبيالات يمكن إظهارها كلما دعت الحاجة.

ما نستخلصه من هذا كله إن التكلفة الصافية الحقيقية لعقد تحويل الفاتورة ما هو إلا ذلك السعر الذي تتحمله المؤسسة مقابل الجهد الذي يبذله الوسيط، أي أنها التكلفة الإجمالية مطروحا منها الوفرات التي يمكن تحقيقها في الأعباء الثابتة والمتغيرة والمزايا التي تحصل عليها المؤسسة.

### رابعا: التكلفة الوسطية المرجحة والتكلفة الحدية للأموال.

بعد أن تعرفنا على كيفية حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل المختلفة للمؤسسة، ومنه تحديد تكلفة الهيكل التمويلي للمؤسسة مجتمعة، وذلك من خلال تحديد التشكيلة المناسبة من مصادر التمويل، والتي يتكون منها الهيكل التمويلي. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحديد كلاً من التكلفة الوسطية المرجحة للأموال<sup>1</sup> بالإضافة إلى تقدير التكلفة الحدية لهذه الأموال.

### 1 - التكلفة الوسطية المرجحة للأموال.

في هذه الحالة يتم حساب متوسط تكلفة الأموال لهيكل رأس المال، وذلك من خلال استخراج المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان الفعلية لمصادر التمويل المختلفة المكونة للهيكل التمويلي للمؤسسة.

يتم هذا الترجيح من خلال منح وزن يعادل نسبة كل مصدر من مصادر التمويل إلى مجموع المصادر المكونة للهيكل التمويلي. وبهذا تحدد التكلفة المرجحة للأموال بالمعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$K_a = w_k k_i + w_p k_p + w_s k_s \text{ (or) } w_s k_m$$

<sup>1</sup> - بن حمودة محبوب، المرجع السابق، ص: 187.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء رمضان، الأثر الجبائي للبدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTAP بحاسي

مسعود ورقلة، خلال فترة، 2008 / 2010، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ص 39.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

حيث ان :

Ka : الوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

Wi : وزن الدين طويل الأجل (السندات) في الهيكل المالي للمؤسسة.

Wp : وزن الأسهم الممتازة في الهيكل المالي للمؤسسة.

Ws : وزن الأسهم العادية في الهيكل المالي للمؤسسة.

ملاحظة: تكلفة الدين يجب حسابها بعد الضريبة.

- مجموع الأوزان يساوي واحد.
- وزن الأسهم العادية، يتم ضربه إما بتكلفة الأرباح المحتجزة أو بتكلفة الأسهم العادية أو كليهما حسب أي مصدر من مصادر الأسهم العادية سوف يتم استخدامه.

حتى نقرب المفهوم أكثر نأخذ هذا المثال التطبيقي ونقارن بين الحالة التي تكون فيها الديون اقل من أموال الملكية و الحالة المعاكسة لها.

مثال التطبيقي: <sup>1</sup> \* حيث ان الضريبة تساوي 40%

الحالة الثانية			حالة الأولى			مصدر التمويل
تكلفة المرجحة	تكلفة	الوزن النسبي	تكلفة المرجحة	تكلفة	الوزن النسبي	
7.8%	13%	60%	9.75%	13%	75%	
2.4%	6%	40%	1.5%	6%	25%	
10.2%	19%	100%	11.25%	19%	100%	

المصدر من إعداد الطالب.

يمكن إيجاد بضرب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل في وزن كل مصدر بالنسبة إلى مجموع جميع مصادر التمويل التي استخدمت في الهيكل المالي للمؤسسة.<sup>2</sup>

## 2 – التكلفة الحدية للأموال.

تقدر تكلفة رأس المال على أساس المزيج الذي يستخدم في تمويل استثماري جديد، أي على أساس الخليط الذي تعتمد عليه المؤسسة في اقتراح استثماري معين، وبعبارة أخرى فان حساب هذه التكلفة يتم على ضوء أوزان المصادر التي سوف تستخدم في تمويل الاقتراح الاستثماري المعروف.<sup>3</sup>

كما تعرف التكلفة الحدية على أنها التكلفة المتوسطة للأموال الجديدة أو الإضافية التي تحصل عليها المؤسسة، وهي التكلفة الواجبة الاستعمال عند اختيار المشاريع، أين تتصف بعدم التمييز بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية لعناصر التمويل.

<sup>1</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 382.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 371.

<sup>3</sup> يوسف مامش، ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص 76.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

### 3 – استخدامات التكلفة المتوسطة المرجحة والتكلفة الحدية للأموال.

من جهة أخرى فإن أهمية التكلفة الحدية تظهر من خلال الاعتماد عليها في عملية تقييم الاقتراحات الاستثمارية للمؤسسة، حيث لا يتم قبول إلا تلك الاستثمارات التي يزيد معدل العائد الداخلي لها عن تكلفة الأموال الحدية لهذه الاستثمارات. كما يجب أن يكون مؤشر الربحية أكبر من الواحد الصحيح، و عند استخدام معدل خصم يعكس تكلفة الموال الحدية.

في كل الحالات فإن انخفاض تكلفة هيكل رأس المال تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وتكلفة هيكل رأس المال التي يتم استخدامها هي التكلفة الوسطية المرجحة التي تحسب بعد حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ثم يتم ترجيحها بما يتناسب مع لبناء هيكل التمويل قصد تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل. يمكن إيجاد بضرب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل في وزن كل مصدر بالنسبة إلى مجموع جميع مصادر التمويل التي استخدمت في الهيكل المالي للمؤسسة.<sup>1</sup>

ما يمكن ملاحظته أن تكلفة الأموال الإضافية تبقى ثابتة إلى أن يتم استنفاد مصادر الأموال الخاصة كاملة، بعد ذلك يبدأ هذا المتوسط مباشرة في الارتفاع التدريجي، نتيجة لزيادة الأموال المتولدة من خلال إصدار أسهم عادية جديدة، والتي تتميز بتكلفة مرتفعة. تضمن تكاليف الإصدار بالإضافة إلى تكاليف أخرى، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبي في متوسط التكلفة.

### المطلب الثاني: مفهوم الهيكل التمويلي الأمثل ومحدداته.

بعد التطرق إلى مختلف مصادر التمويل وتكلفة الهيكل المالي للمؤسسة فيما سبق، في هذا المطلب يتم عرض أهم النظريات التي درست للهيكل التمويلي وعلاقته بتكلفة الأموال في ظل غياب ووجود العامل الضريبي.

### أولاً: مفهوم الهيكل التمويلي.

يقصد بالهيكل التمويلي بصفة عامة، أنه يعرض مختلف أنواع وأشكال التمويل من أموال الملكية وأموال الاقتراض الدائمة والمؤقتة قصيرة الأجل منها والطويلة الأجل.

كما يعرف الهيكل المالي أحياناً بالخطة المالية للمؤسسة، وذلك نظراً لطبيعة تكوين مصادر التمويل طويلة الأجل، مثل السندات، القروض طويلة الأجل، الأسهم الممتازة و حقوق الملكية.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الهيكل التمويلي للمؤسسة، وهيكل رأس المال. حيث يقتصر هذا الأخير على جميع أنواع التمويل طويل الأجل فقط (التمويل الدائم)، وبذلك يعتبر هيكل رأس المال جزء من هيكل التمويل، بحيث لا يشمل مصادر التمويل قصيرة الأجل.<sup>2</sup>

يمكن استعراض كل من الهيكل التمويل وهيكل رأس المال في صورته الضيقة (الأموال الخاصة) وفي صورته الواسعة (التمويل الدائم) ومن يتكون كل واحد.

<sup>1</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 371

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، وآخرون، مرجع سابق، ص 495 .

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

جدول رقم (03): الفرق بين هيكل التمويل وهيكل رأس المال وهيكل المالي.

هيكل التمويل	هيكل رأس المال	هيكل المالي
حق الملكية ( الموارد الذاتية )	- رأس المال	- رأس المال
- قروض طويلة الأجل	- احتياطات	- احتياطات
- خصوم متداولة	- أرباح محتجزة	- أرباح محتجزة.
		- قروض طويلة الأجل

لمصدر من إعداد الطالب مستنبت من التحليل

ثانيا: محددات الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة.

يتحدد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة بمجموعة من العوامل، حيث لا يمكن تقديم نموذج تمويلي أمثل يتناول كل العوامل المؤثر في قرارات المسير المالي للمؤسسة. لأنها على درجة عالية من التعقيد والتنوع، تبعا دائما لسواق رأس المال وما يميزها من مخاطر العالية.

إذا سنتطرق على وجه التحديد لهذه العوامل المحددة للهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة كالاتي:

**1 - تكلفة التمويل:** تتمثل في الفوائد والأقساط واجبة السداد والأرباح او عوائد المساهمين. هذان العنصران هما تكلفة التمويل سواء بحق الملكية أو بالديون، إلا أنهما يختلفان من حيث التكلفة ففي معظم المؤسسات الناجحة تكون تكلفة الديون اقل من تكلفة حق الملكية.

**2 - القدرة على الوفاء بالديون:** تحدد على عامل الحد الأقصى الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة من القروض، والذي يجب أن لا تتجاوزه حتى لا تهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه تسديد هذه القروض. وفي نفس الوقت يجنب الملاك أو حملة الأسهم العادية بالمؤسسة، أية مخاطر حالية إضافية.

**3 - المرونة:** يجب على المؤسسة تحديد الهيكل المالي الأمثل، الذي يعمل على تعظيم قيمتها، وبأقل المخاطر الممكنة، حيث لا يتحقق ذلك إلا من خلال التوازن بين كل تلك العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة، وبالتالي فإن التخطيط السليم للهيكل المالي الأمثل هو الذي يأخذ في الاعتبار مصالح كل من المساهمين في المؤسسة، العمال، الموظفين والدائنين.

الملاحظ أنه في بعض الأحيان، قد تعطي مؤسسة أهمية أكبر للمرونة على حساب الرقابة، بينما تهتم مؤسسة أخرى بالقدرة على الوفاء بالديون أكثر من العوامل الأخرى، كما قد تتغير الأهمية النسبية لهذه العوامل تبعا لتغير ظروف البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

نتيجة لذلك فإن الهيكل المالي الأمثل هو الذي يكون قابلاً للتكيف بسهولة مع الظروف المتغيرة، وفي ضوء تلك العوامل السابقة أعلاه، يجب على المسير المالي للمؤسسة أن يراعي مستوى أو درجة الرفع المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة. وسيتم تحليل هذه المعطيات على النحو التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 91.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

**3 - 1 - الرفع المالي:** هناك تشابه قريب بين الرفع التشغيلي والرفع المالي لان كلاهما يقوم على مبدأ الربحية بالاستفادة من صفة الثبات لبعض النفقات، ففي الرفع المالي فرصة تحسين الربحية تتأتى من الاقتراض بتكلفة ثابتة ومنخفضة نسبياً، ويعود انخفاض تكلفة الاقتراض إلى تدني عامل المخاطر من وجهة نظر المقرض وأولوية الديون على قيمة التصفية لموجودات المقرض، كما يشير الرفع المالي إلى التأثير الممارس بالديون على مردودية الأموال الخاصة، أي مدى قدرة المديونية على الرفع من مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة.

يطلق على الرفع المالي مصطلح المتاجرة بالملكية، أي الاعتماد على الاستدانة لتمويل استثمارات المؤسسة، الرفع المالي إذا ما تم في ظل عائد على الاستثمارات أعلى من تكلفة الاقتراض يحقق الميزات:

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين الاقتراض ومردود الاستثمار.
- السيطرة على المؤسسة لان الدائنون لا يتمتعون بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.
- استئثار المساهمين من الأرباح دون غيرهم.
- الاستفادة من الوفورات الضريبية نتيجة خصم فوائد المديونية من وعاء الضريبة.
- في وجود تضخم يتم حيازة المؤسسة ذات قدرة شرائية عالية وعادتها بأموال ذات قدرة شرائية اقل.

أفضل طريقة لفهم الرفع المالي، أهدافه واستخداماته، تأتي من خلال آثاره على ربح الأسهم (EPS) وهذا في ظل درجات مختلفة من الرفع المالي.

يتم حساب عائد EPS مباشرة من العلاقة التالية:

$$EPS = (X - R) (1 - T) / N$$

حيث تمثل :

X : الأرباح قبل الفوائد والضرائب. R : قيمة الضرائب المستخدمة. T : معدل الضريبة.

N : عدد الأسهم المصدرة و المباعة (العادية).

- من خلال استبدال عدد الأسهم المصدرة والمباعة (N) في العلاقة أعلاه، بـ (E) أموال الملكية العادية أو صافي قيمة المؤسسة، نحصل على العائد على الملكية كنسبة مئوية، تتحدد من خلال الصياغة التالية:

$$e = (X - R) (1 - T) / E$$

- في حالة احتواء الهيكل التمويلي للمؤسسة على أسهم ممتازة، في هذه الحالة يتم خصم نصيب هذه الأسهم من الأرباح بعد الفوائد والضرائب عند حساب العائد على الملكية بالتالي نستطيع أن نكتب :

$$EPS = (X - R) (1 - T) - Dp / N$$

$$e = (X - R) (1 - T) - Dp / E$$

حيث تمثل Dp: نصيب الأسهم الممتازة من الأرباح.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

3 - 2 - المخاطر المالية: يرتبط الخطر المالي بالقرارات المالية التي تتخذها المؤسسة، وإلا كيف يمكن لها تحديد طريقة التمويل الأفضل هذا ممكن ولكن ليس بالشكل المطلق، ففي حالة اختيار طريقة التمويل بالاستدانة هذا يمكنها من تحقيق أكبر عائد محتمل للسهم، يعني انه تم اختيار طريقة تمويل الأكثر مخاطرة، وفي حالة اختيار طريقة التمويل بحقوق الملكية هذا يضمن لها أقل مخاطرة، إلا أن عائد السهم المحتمل يكون متدني، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تختار الهيكل التمويلي الذي يعظم من قيمتها، وفي نفس الوقت يعمل على التقليل من المخاطر المالية. ونشير إلى أنه يمكن للمؤسسة تجنب هذه المخاطر، من خلال انتهاج سياسة التنوع في مصادر التمويل، وهذا من أجل تجنب الوقوع في نفس المخاطر التي تعيق سير المحفظة المالية للمؤسسة.

عندما يقوم الهيكل المالي للمؤسسة على تمويل الاحتياجات المالية لها بالأموال الخاصة بالكامل، فإنها لا تتعرض للخطر المالي. أما إذا كانت القروض تمثل جزءاً من الهيكل المالي للمؤسسة، ففي هذه الحالة يظهر الخطر المالي، واحتمال عدم القدرة على تسديد الديون. وبالتالي يجب على المؤسسة أن تختار الهيكل التمويلي الذي يعظم من قيمتها، وفي نفس الوقت يعمل على التقليل من المخاطر المالية.

نشير إلى أنه يمكن للمؤسسة تجنب هذه المخاطر، من خلال انتهاج سياسة التنوع في مصادر التمويل، هذا من أجل تجنب الوقوع في نفس المخاطر التي تعيق سير المحفظة المالية للمؤسسة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دراسة أثر الضريبة على تكلفة الأموال والهيكل التمويل.

من خلال هذا المطلب، يتم عرض أهم النظريات والأطروحات المالية التقليدية والحديثة، التي حاولت الإجابة على التساؤلات التالية:

هل يوجد هيكل مالي أمثل في المؤسسة؟

ما هي العلاقة بين درجة الرفع المالي وكلا من القيمة السوقية للمؤسسة وتكلفة الأموال بها؟

ما هو تأثير الضريبة على تكلفة الأموال وعلى الهيكل التمويلي للمؤسسة؟

أولاً: نموذج مودجلياني و ميلر (M & M) انعدام هيكل التمويل الأمثل.

فيه يتم عرض النظريات والأطروحات المالية الحديثة والتقليدية، التي اهتمت بالهيكل المالي الأمثل في المؤسسة.

### 1 - نظرية هيكل التمويل.

تؤكد الأصول العلمية والواقع العملي على أن اختيارات عناصر الهيكل التمويلي للمؤسسة ينعكس أثارها على حقوق الملكية سواء من حيث العائد أو المخاطر، ولا شك فإن الهيكل التمويلي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وهذا الاختلاف كان موضع العديد من الاختبارات والدراسات أفضت إلى عدة نظريات.

<sup>1</sup> عيد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 92.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

**1 - 1- النظرية التقليدية :** التي يشير مضمونها إلى إمكانية وصول المؤسسات إلى مزيج امثل لعناصر الهيكل التمويلي، من خلال استخدام الافتراض بشكل معقول، لكن أكدت هذه النظرية على المؤسسات الحفاظ على التوازن بين المخاطر الناجمة على ارتفاع حجم الديون من جهة، الانتفاع بمزاياها من جهة أخرى، وذلك لان الخطر التمويلي سيزداد إلى درجة تهديد المؤسسة ومستقبلها نتيجة زيادة الديون عن الحد المعقول. وقد مثلت هذه النظرية ما عرف بالرفع المالي لاحقا، لان هذه النظرية لم تعرف أبعاد تطبيقية تذكر.<sup>1</sup>

## **1 - 2- نظرية مودجلياني و ميلر ( Modgiliani & Miller ).**

تعتبر هذه النظرية من أهم الانجازات في أدبيات التمويل، حيث جاءت كتطوير للنظرية كلاسيكية، إذا تنفي وجود علاقة بين الهيكل التمويلي والقيمة السوقية للمؤسسة، يعني تنفي تأثير قرار التمويل على قيمة المؤسسة بالارتفاع أو بالانخفاض حسب ما جاءت به النظرية التقليدية في البداية وإنما تؤكد على أن القيمة السوقية للمؤسسة يحدده القرار الاستثماري.

كانت هذه النظرية في شكل مقترحين، المقترح الأول ظهر سنة 1958، حيث يقوم على افتراضات نظرية بحثة منها:<sup>2</sup>

- وجود سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة، و يحكم تصرفات المتعاملين فيها منطق الرشد.
  - تستخدم المؤسسة نوعان من الأموال: حقوق الملكية والسندات الدائمة التي ليس لها تاريخ استحقاق.<sup>3</sup>
  - ثبات حجم الأصول ومن تم فحجم الهيكل التمويلي للمؤسسة ثابت غير أنه يمكن تغيير تشكيلة الافتراض في الهيكل التمويلي عن طريق سداد القروض مثلا أو إعادة شراء الأسهم.
  - توزيع الأرباح بالكامل دون احتجاز شيء منها.
  - يتمتع جميع المتعاملين بنفس التوقعات المستقبلية لأداء الأسهم المتداولة في السوق.
  - عدم توقع نمو لربح العمليات في المؤسسة مستقبلا.
  - مخاطر الأعمال ثابتة ومستقلة عن هيكل التمويل والمخاطر المالية.
  - المعلومات عن المؤسسات العاملة في السوق متاحة ومجانية.
  - المستثمر يمكنه شراء ما يحتاجه من أوراق مالية مهما كانت الكمية صغيرة.
  - إمكانية تصنيف المؤسسات إلى مجموعات على أساس درجة المخاطر التي ينطوي عليها النشاط.<sup>4</sup>
- وبالتالي تشكل مجموعات متجانسة المخاطر.
- وجود سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة، ويحكم تصرفات المتعاملين فيها منطق الرشد.
  - ليس هناك تكاليف لعقد و تنفيذ الصفقات التي تتم في هذا السوق.
  - ليس هناك أية ضرائب على الأرباح الناجمة عن التعاملات في السوق.

<sup>1</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 348.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 350.

<sup>3</sup> مليكة زغيب، نظرية قلادي، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، حالة مؤسسة سيجيكو ( SJICO ) سكيكدة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014، ص 100.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 100.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

استنتاج المقترح الأول<sup>1</sup> من خلال استخدامه للبراهين الرياضية إلى أن المؤسسات المشابهة في كل أوجه أنشطتها وتختلف في هياكل تمويلها تكون متساوية في القيمة السوقية، وبالتالي لا يؤثر الرفع المالي (الاقتراض) على القيمة السوقية للمؤسسات، على عكس ما ذهب إلىه النظرية التقليدية، وإذا حدث وارتفعت القيمة السوقية لبعض المؤسسات فعملية الترجيح كفيلة لإعادة التوازن بين المؤسسات.<sup>2</sup>

إلا أنه في عام 1963 عادوا واضعي هذه النظرية بمقترح ثاني حرروا فيه فروضهم من قيد الضرائب، وخلص في الأخير إلى إن القيمة السوقية المؤسسة التي يحتوي هيكلها التمويلي على قروض تفوق مثيلاتها المعتمدة فقط على أموال الملكية وتظهر هذه الميزة من خلال ما يعرف بالدرع الضريبي لفوائد الاقتراض.<sup>3</sup>

وقد بين (M & M) أنه في حالة وجود فرق بين القيمة السوقية للمؤسسات، فإنه لا يجب أن يزيد أو ينقص عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة، وفي حالة زيادة أو نقص هذا الفارق فعملية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن هذه القيمة، بحيث أن الهيكل التمويلي الأمثل هو ذلك الهيكل الذي تكون فيه نسبة الاقتراض أكبر ما يمكن، إلى أن إمكانية خصم الفوائد للأغراض الضريبية، تمكن المؤسسة من تخفيض تكلفة أموالها كلما زادت درجة الرفع المالي، وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق هيكل تمويلي أمثل لا بد من استعمال القروض بنسبة كبيرة.

لكن هذه النظرية قد تعرضت للعديد من الانتقادات بخصوص عدم واقعية افتراضاتها، ومن أبرزها إمكانية إحلال الاقتراض الشخصي محل الاقتراض المؤسسات وبنفس معدل الفائدة، كذا انعدام تكاليف الصفقات، تجاهل تكاليف الإفلاس وتكاليف الوكالة الناتجة عن فصل الإدارة عن الملكية خصوصا في المؤسسات المساهمة الحديثة، ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن هذه النظرية لازالت تشكل احد الدعائم الأساسية لنظرية الهيكل التمويلي.

ثانيا النظريات الحديثة لتفسير الهيكل التمويلية للمؤسسة.

## 1 - نظرية الوكالة.

ففي عام 1976 قام **جينسن و مكلينج (Jensen & Meckling)** بدراسة حول علاقة تكاليف الوكالة بالهيكل التمويلي وتبين أن هناك تأثير سلبي للاقتراض على القيمة السوقية للمؤسسة، وهذا الطرح يعتبر اعتراض على ما جاء به (M & M)، يعتبر هذا التأثير ناتج عن تكاليف إضافية تتمثل في تكاليف الرقابة والمتابعة لأعمال إدارة المؤسسة، وتكاليف ضعف الكفاءة الإدارة.

إلا أن **جينسن Jensen** قام في عام 1986 بتطوير مفهوم تكاليف نظرية الوكالة فيما يتصل بالهيكل التمويلي ليشمل تكاليف سوء استخدام السيولة الزائدة في حالة توفرها من قبل إدارة المؤسسة لتخدم مصلحتها على حساب مصالح المساهمين، وما أصبح يعرف بنظرية فائض النقدية، والتي مفادها أن الاقتراض يوفر فرصا أفضل للرقابة على إدارة المؤسسة، حيث أن الأموال المقترضة سوف تذهب إلى زيادة الاستثمارات

<sup>1</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 348.

<sup>2</sup> مليكة زغيب، نظرية قلادي، مرجع سابق، ص 100.

<sup>3</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 348.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

جديدة، وهذا يؤدي إلى شراء جزء من أسهم المؤسسة المتداولة في السوق، ومنه سوف تذهب الأموال الزائدة إلى خدمة ديون المؤسسة، وبالتالي تتناقص أمام إدارة المؤسسة فرص سوء استخدام النقدية الزائدة، ومن جهة أخرى وحسب نظرية فائض النقدية فالمؤسسة تعمل تحت التهديد المالي في حالة الاقتراض وهذا ما يملئ عليها أن تعمل بكفاءة عالية، وهذا ما يدفع بإدارة المؤسسة إلى تخفيض تكاليف الوكالة، إلا أن كل مقترحات **جينسن Jensen** لم تجب على الأشكال المطروح ما هو حجم الاقتراض الأمثل في هيكل رأس المال؟<sup>1</sup>

### 2 - الضريبة الشخصية والهيكل المالية.

ففي العام 1977 طور **ميلر Miller** نموذجاً عرف باسمه تناول فيه تأثير التمايز في معدلات الضريبة على الأفراد من جهة، ودخل المؤسسات من جهة أخرى، وتأثير ذلك على تكلفة الاقتراض لكلا الجهتين، وأفض **ميلر Miller** إذا أخذت الضرائب بعين الاعتبار تقلل من منافع الاقتراض المطلق للمؤسسات المساهمة، وعليه فانه من الممكن تعظيم القيمة السوقية للمؤسسات من خلال وجود الرفع المالي. تلت هذه الدراسة دراسات أخرى كلها تصبوا إلى أن اعتماد المؤسسة على القروض كمصدر تمويلي من شأنه أن يحقق وفورات ضريبية تترك أثراً إيجابياً على القيمة السوقية للمؤسسة.<sup>2</sup>

وبالتالي نلمس مدى أهمية السياسة الجبائية في الهيكل التمويلي للمؤسسة من خلال ما توفره من مزايا جبائية، والمتمثلة أساساً في الوفورات الضريبية الناتجة عن القروض والوفورات الضريبية البديلة الناتجة عن مصادر أخرى غير القروض. فحجم الوفورات الضريبية يعد من محددات نسبة الاقتراض، ولكن الاقتراض المرتفع للمؤسسة سيؤدي إلى ظهور تكاليف مختلفة، فالأثر الإيجابي للوفورات الضريبية يقابله أثر سلبي لتكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة التي تصاحب الاقتراض كما جاء في نظرية التوازن.

### 3 - نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل.

وكما تسمى أيضاً بنظرية أولوية حيث تعتبر نظرية الترتيب السلمي لمصادر التمويل من أهم النظريات تأثيراً في علم مالية المؤسسة، وهي كنظرية قامت من أجل المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية ومصادر التمويل الخارجية.<sup>3</sup>

قدم **مايرز Myers** هذه النظرية عام 1984 التي تعود جذورها إلى دراسة مسيحية قام بها **دونالدسنفي Donaldson** عام 1960 حول المسلك التمويلي للمؤسسة، وحسب هذه النظرية فإن ترتيب التمويل طويل الأجل يكون تفضيل المؤسسة حيث تحبذ أن يكون في المرتبة الأولى التمويل الذاتي (أرباح محتجزة واحتياطيات)، وفي حالة احتياج تمويل خارجي فإنها تفضل الديون، ثم تلجأ إلى الأدوات المالية الأخرى مثل السندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحمل، وتأتي الأسهم العادية كأخر ملاذ للمؤسسة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 350.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 350.

<sup>3</sup> غربي حمزة، براق محمد، مرجع سابق، ص 25.

<sup>4</sup> محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 352.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ثالثا: نظرية التوازن (وجود هيكل مالي امثل).

برهن كل من موديقلياني و ميلر (Modgiliani & Miller) في ظل مجموعة من الفرضيات بان قيمة المؤسسة تتأثر ايجابيا وسلبيا بزيادة الاستدانة في الهيكلة المالية، والمقصود بالأثر الايجابي هو كل ما توفره الاستدانة من اقتصاد ضريبي الذي يؤدي من رفع القيمة السوقية للمؤسسة، أما الأثر السلبي تعني ظهور تكاليف الإفلاس التي تؤدي إلى خفض القيمة السوقية للمؤسسة، وهذا كل ما ارتفعت الاستدانة في المؤسسة.

حيث تفضي نظرية التوازن على أن القرار الأمثل للاقتراض هو تلك النسبة من الديون التي يتساوى فيه الأثر الايجابي للوفورات الضريبية مع الأثر السلبي لتكلفة الإفلاس.<sup>1</sup>

و حسب دراسة ميلر Miller سنة 1977 فعلى المؤسسة أن تقوم باختيار نسب الديون المثلى الذي يحقق الموازنة بين مزايا نتيجة الضرائب وتكلفة الإفلاس، وعلى هذا التوازن أن يعكس التكامل بين الأثرين الايجابي المتمثل في الوفورات الضريبية والأثر السلبي المتمثل في تكلفة الإفلاس، أين تكون فيه القيمة السوقية للمؤسسة في أعلى حد لها عند نقطة التوازن .

إلا أن الكثير من المهتمين حاولوا إعطاء علاقة رياضية يتم من خلالها حساب نسبة الاقتراض المثلى منهم شنابل Schnabel سنة 1984 حيث اثبت انه إذا كان النموذج لفترة واحدة، وللمؤسسة أصول قيمتها السوقية في نهاية الفترة L، وكانت الأرباح قبل الضرائب والفوائد X، ومعدل الضريبة t، ومعدل تكلفة الديون K<sub>d</sub>، فان نسبة الاستدانة المثلى طبعاً في ظل وجود الوفورات الضريبية وتكلفة الإفلاس هي D،

إذا تعطى العلاقة بالشكل التالي:<sup>2</sup>

$$D = X (1 - t) + L / 1 + K_d (1 - t)$$

أفكار نظرية التوازن ما هي إلا محصلة لأفكار النظرية التقليدية ونظرية (M & M) زيادة على ما أسهمت به من أفكار جديدة إلا أنها عجزت على تفسير الكثير من الحالات التي تعترض المؤسسات وتؤثر على هيكلتها المالية و قيمتها السوقية منها:

- ازدهار كثير من المؤسسات في ظل نسبة الديون منخفضة في هيكلها المالي.
- الكثير من المؤسسات لها نسب ديون مرتفعة حتى وإن كان معدل الضريبة منخفض أو معدوم.
- زيادة نسب الاقتراض على الرغم من ارتفاع معدلات الفائدة والتي تنقص أو تحد من الوفورات الضريبية.
- فرضية انخفاض تكلفة تعديل الهيكلة المالية بعيدة عن الواقع، خصوصاً عندما يكون حجم التعديل كبير، لان لو كان هذا فعلاً واقعي عملي لأصبحت كل المؤسسات قادرة على التكيف للحالة المثلى من نسبة الاستدانة مع ما يلائمها.

<sup>1</sup> غربي حمزة، براق محمد، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 146.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

مما سبق نستخلص إن للسياسة الجبائية دور فعال في تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، وذلك عن طريق اختيار المؤسسة لمصادر تمويل اقل تكلفة جبائية، ومنه تحقق وفورات ضريبية هي بدورها تزيد من القيمة السوقية للمؤسسة.

## المطلب الرابع: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل.

بعدما تعرفنا على مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية، وحساب تكلفة كل مصدر من هذه المصادر، سنحاول من خلال هذا المطلب تناول المعالجة الجبائية لهاته المصادر.

**أولاً: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الداخلي.**

التمويل الداخلي هي مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، تتمثل أساساً في التمويل الذاتي، من خلال هذا المطلب نتناول المعالجة الجبائية لمختلف مكونات عناصر التمويل الداخلي والمتمثلة في الإهلاكات، المؤونات، الأرباح المحتجزة.

**1 - المعالجة الجبائية للاهلاكات.**

تعدد أنظمة الإهلاك التي تتبناها التشريعات الجبائية، تسمح للمسير باختيار النظام الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة من جهة، وتمكنه من المفاضلة بينهم، لما يتيح كل نظام من موارد مالية تمكن من تجديد الاستثمار، وكذا ما توفره من وفورات ضريبية نتيجة خصم أقساط الإهلاك من نتيجة الاستغلال، إن آلية الإهلاك تمكن المؤسسة بتسيير نتائجها من خلال المفاضلة بين هذه الأشكال التالية:

### 1 - 1 - طرق حساب الإهلاك.

**1 - 1 - 1 - الإهلاك الخطي الثابت:** التشريع الجبائي لا يبين بشكل رسمي العمر الاقتصادي للأصول، إلا أنها تختلف حسب وجهتها، إذا كانت ذات استعمال صناعي، تجاري، ويتمثل هذا في تحديد معدلات إهلاك الأصول، ففي التشريع الجزائري يحدد معدل إهلاك المعدات والأدوات بين 3 و 15 % على سبيل المثال لا الحصر، وهذا يتيح للمؤسسة باهلاك الأصل في مدة تقل عن المدة الحقيقية لتدني قيمة الأصل.<sup>1</sup>

بالمقارنة مع التشريع الفرنسي مثلاً يتيح للمؤسسة من خلال إعادة تعديل مخطط الإهلاك سواء بالزيادة أو بالنقصان وشريطة إن لا يكون له اثر رجعي للسنوات السابقة أو على الدورات المالية السابقة وهذا بحجة التخفيف من الأعباء إذا حققت المؤسسة عجز متتالي لسنوات. كما يسمح نفس المشرع بالهلاك الاستثنائي لمعدات خضعت لنظام إهلاك خطي نتيجة توقفها على النشاط، وأعطى إمكانية للمؤسسة من إهلاك القيمة الباقية الصافية للأصل وتكون دفعة واحدة.<sup>2</sup>

حيث أن قرار تعديل مخطط الإهلاك يتنافى و مبدأ (ثبات طرق التقييم) ، لذا المؤسسات التي تريد ذلك عليها بتبرير اقتصادي، كتغيير نمط وتيرة الإنتاج من العمل (بثلاث ورديات إلى العمل بورديتين).

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 88.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

أما التشريع الجبائي الجزائري لا يقبل تماما بمثل هذه التعديلات، فبمجرد اعتماد طريقة وبمعدل معين لا يمكن التراجع عليه، وهذا ما يقلص من فرص تسيير نتائج المؤسسة التي يتيحها المشرع الجزائري. كما أن محدودية اختيار طريقة الاهتلاك الخطي للمؤسسة الجزائرية أصبح لا فائدة منه، حتى وإن كان عبء ثابتا يخصم من النتيجة، فالاهتلاك الخطي لا يسمح باسترجاع قيمة الأصل في الوقت المناسب بسبب اختلال وتيرة تدنى الأصل وظروف تجديده، زيادة على التطور التكنولوجي السريع، حيث أن الفجوة الزمنية بين اهتلاك التجهيز ومخصصات اهتلاكاته المتراكمة مقرونة بعمره الاقتصادي طويلة جدا ولا تلبى حاجة الاستبدال والتجديد خصوصا في الظروف التي تكون فيها معدلات التضخم مرتفعة.

**1 - 1 - 2 - الاهتلاك المتناقص ( المتنازل ):** يمثل خيار حقيقي لمسير المؤسسة لما يحتويه من ايجابيات مالية وجبائية، رغم تقييد هذا النوع بشروط سبق ذكرها إلا أنه يحقق للمؤسسة مزايا منها:

- توفير تمويل ذاتي كبير في السنوات الأولى وانخفاضه تدريجيا بعد ذلك
- يتيح للمؤسسة إمكانية تجديد الاستثمارات بشكل سريع، باعتباره نفقات وهمية لا يصاحبها تدفق خارجي حقيقي من خزينة المؤسسة.

- يعمل على الحد من الأثر السلبي للتضخم على قدرة المؤسسة على تجديد استثماراتها، من خلال اهتلاك الاستثمار بأكثر من 50 % في السنتين الأوليتين إذا كان عمر الاستثمار مثلا خمس 5 سنوات.
- أما الميزة الضريبية فتتمثل في اقتصاد الضريبة في السنوات الأولى، من خلال حجم الأقساط المخصومة من النتيجة المالية وزيادة على توظيف الأرباح المحققة في السنوات الأولى في استثمارات توسعية أو جديدة.
- قدرة المسير الجبائي على معرفة مثل هذه الميزات تغريه على توفير شروط اختيار هذا النوع للاستفادة منه خاصة المؤسسات حديثة النشأة لأنه يمكنها من استرجاع جزء لا يستهان به من قيمة استثماراتها ويوفر لها الموارد اللازمة لمواجهة الاختلالات التي قد تعترض طريقها خصوصا في بداية حياتها.

- يجب تنبيه المؤسسات التي تحقق نتائج ضعيفة لا ينصح بإتباع الاهتلاك المتناقص حتى لا تتحول أرباحها إلى خسائر، قد تشوه صورتها أمام المتعاملين معها، وهذا مجال آخر للتسيير الجبائي الذي من مهامه الحفاظ على الصورة الجيدة للمؤسسة والحفاظ على موقعها الاستراتيجي في السوق.<sup>1</sup>

**1 - 1 - 3 - الاهتلاك المتزايد ( المتصاعد ):** هو عكس نظام الاهتلاك المتناقص، حيث يتصاعد قسط الاهتلاك تدريجيا، وهذا ما يجعله يساهم بجزء ضعيف من قسط الاهتلاك في التمويل الذاتي في السنوات الأولى، ثم تزداد بمرور الوقت، هذا النوع يناسب المؤسسات التي تعتمد على القروض طويلة الأجل في تمويل استثماراتها، أما شرط تطبيق هذا النوع في الجزائر يقتصر على تقديم طلب لإدارة الضرائب، ولا ينصح باعتماد على الاهتلاك المتزايد للمؤسسات التي تحقق أرباحا وذلك لسبب:

- الاهتلاك المتزايد ينقص من وتيرة تطور رأس المال العامل، مما يؤدي إلى خطر عدم التوازن المالي في هيكل الميزانية خاصة في مرحلة الاستثمار، مع تضييع إمكانية الاقتصاد في الضريبة بالنظر إلى ضعف حجم الأقساط المطبقة.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 89.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

— المؤسسات العاجز لا يهتم ماذا تعتمد من أنواع نظم الاهتلاكات لأنه لا ينتج عنه اقتصاد في الضريبة، لكن إذا كانت تتوقع أن تحقق أرباحا في أجل لا يتعدى عمر معدات الإنتاج الخاضعة للاهلاك المتزايد، فهذا يتيح لها خصم أكبر لأقساط الاهتلاك عند تحقيق ربح الاستفادة من اقتصاد في الضريبة.

— الاهتلاك المتزايد يناسب المؤسسات التي تستفيد من الحوافز والامتيازات مثل التخفيضات من IBS لمدة معينة مثل تشجيع الاستثمار في مناطق الجنوب حيث يصل التخفيض إلى 50% من IBS لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة 2000 م ففي هذه الحالة تكون الاستفادة من اقتصاد في الضريبة لهذه المؤسسات مهم.

من هنا يظهر لنا جليا هدف الدول من هذه الامتيازات الجبائية في تشجيع الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، كما يمكن للمؤسسة من خلال تسيير جبائي فعال الاستفادة من هذه الامتيازات وتحقيق هدفها المنشود ألا وهو تعظيم العائد.

### 1 - 2 - شروط خصم قيمة الاهتلاكات.

حتى يكون الاهتلاك قابل للخصم من الوعاء الضريبي فهو محفوف بعدة شروط واجب توفرها فمنها ما هو موضوعي ومنها ما هي شكلي، وفقا للتشريعات خصوصا التشريع الجزائري نذكر منها:

### 1 - 2 - 1 - الشروط الشكلية.

— أول شرط وهو وجوب تسجيله محاسبيا حتى يكون محل خصم من النتيجة خاضعة للضريبة.

— ثاني شرط إظهار مخصصات الاهتلاك في القوائم المالية وبالتحديد في الملاحق الخاصة بالاهتلاك.<sup>1</sup>

### 1 - 2 - 2 - الشروط الموضوعية.

— الاهتلاكات الحقيقية التي تمت فعلا في حدود تلك الاهتلاكات المقبولة عادة حسب الاستعمالات في كل نوع من أنواع الصناعة أو التجارة أو الاستغلال المنصوص عليه عن طريق التنظيم<sup>2</sup>، طبقا للمادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

— كما يمكن اعتبار العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز مبلغ 30.000 دج كأعباء قابلة للخصم للسنة المالية المتصلة بها.<sup>3</sup>

— الاهتلاك الواجب خصمه من الوعاء يكون يخص فقط الأصول الثابتة، التي تتعرض إلى تدهور نتيجة استخدام هذا الأصل مثل المعدات والأدوات والمباني، وسائل الإنتاج..... الخ.

— أما الأصول التي لا تهتك فلا يتم خصمها مثل الأراضي وشهرة المحل إلا وفي الحالات الاستثنائية، فيتم خصمها في شكل مؤونات وليس مخصصات اهتلاك.

— تخصم فقط مخصصات الاهتلاك للأصول المبينة في المركز المالي للمؤسسة، و نقصد هنا للمؤسسة الحق في خصم اهتلاك الأصل التي تتمتع بحقبة ملكيته، ونشير من خلال هذا الشرط للفرقة بما هو ملك

<sup>1</sup> الجريد الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2017 المادة 152.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 141 - 3.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، المادة 141 - 3.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وما هو مستأجر، ففي حالة الاستئجار فهنا تخصم كأعباء من الوعاء الضريبي بما تسمى أقساط الإيجار ليس أقساط الاهتلاك.

– شرط تكلفة الأصل يعني إن قسط الاهتلاك يجب أن يحسب على أساس تكلفة حيازة الأصل أو عن تكلفة إنتاجه أو على أساس إعادة تقييمه أو على أساس القيمة معاد تقييمها.

بمعنى أن قيمة مجموع أقساط اهتلاك الأصل يجب أن تكون مساوية للقيمة الأصل أو لقيمة تقييمه أو قيمة إعادة تقييمه، في حالة مجموع أقساط الاهتلاك تكون أكبر من قيمة الأصل أو القيمة تقييمه له أو قيمة إعادة تقييمه طبعاً هذه مقارنة بالعمر الاقتصادي للأصل فإن الفرق يضاف إلى النتيجة ويخضع للضريبة.

– أما الحالات الخاصة مثل كيفية حساب أقساط اهتلاك السيارة السياحية وعندما لا تكون هي الوسيلة المعتمدة حسب نشاط المؤسسة فإنها يخصم قسط الاهتلاك من الوعاء الضريبي على أساس سقف.

ب 1000.000 دج<sup>1</sup>، أما فوق هذا السقف يدمج في النتيجة الخاضعة للضريبة.

– لا يجب خصم مخصصات اهتلاك للعناصر المستعملة ضمن نشاط المؤسسة، عملاً بقاعدة لا خصم لأي تكاليف من النتيجة الخاضعة للضريبة إلا إذا كانت ضرورية للاستغلال.

– أقساط الاهتلاك لا تؤجل بل تخصم من نفس الدورة التي شكلت منها مهما كانت نتيجة تلك الدورة.

### 2 – المعالجة الجبائية للمؤنات.

تتطلب معالجة المؤنات مرحلتين الأولى هي مرحلة تشكيل المؤونة والثانية مرحلة استرجاعها في نهاية السنة المالية، ففي الأولى المؤونة تخصم من النتيجة المحاسبية وهذا مرتبط بوقوع سبب تشكيلها أما الثانية تسترجع المؤونة بسبب عدم حدوثها.

للمؤنات طبيعة تعامل جد حساس لأنها ترتبط ارتباط وثيق بكل من ( حجم والزمن والعناصر).

تعتبر مخصصات المؤنات التهرب الضريبي عندما تسجلها المؤسسة بنوع من المغالاة في قيمتها.

دراسة المؤنات جيد يساهم في تسيير نتائج المؤسسة ومنه فالمؤنات هي أحد مجالات التسيير الجبائي.

### 2 - 1 - شروط تشكيل المؤونة.

#### 2 - 1 - 1 - الشروط الشكلية ( قانونية )

– تسجيل المؤونة محاسبياً حتى تكون محل خصم من النتيجة خاضعة للضريبة طبقاً لما جاءت به.<sup>2</sup>

– إبراز مخصصات المؤنات في القوائم المالية للمؤسسة، وبالتحديد في الملاحق الخاصة بالمؤنات.<sup>3</sup>

#### 2 - 1 - 2 - الشروط الموضوعية.

– أن تكون الأسباب الدالة على احتمال وقوع الخسائر مبنية على سند ( التحديد، الوضوح، الاحتمالية).

– أن تحدد قيمة المؤونة بدقة ولا يكون مبالغ فيها.

– أن يكون الحدث المنشئ للعبء أو الخسارة قبل نهاية السنة.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2017، مرجع سابق، المادة 141 - 3.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 141 - 5.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، المادة 152.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- أن يعاد النظر فيها في نهاية السنة.

- أن تكون تخص عبء قابلة للخصم من الناحية الجبائية.

### 2 - 2 - الدور المالي والمعالجة الجبائية للمؤونة.

يسمح تخفيض مخصصات المؤونات من النتيجة السنوية في شكل أرباح يمكن توزيعها أو الاحتفاظ بها.

أن هذه الموارد تتيح إمكانية تعويض تدني قيمة الأصل أو مواجهة الأعباء متوقعة الحدوث.

بخلاف الاهتلاك الذي يمثل تدني قيمة الأصل بشكل نهائي، فإن المؤونة تحمل طابعا مؤقتا، وبالتالي تعتبر

المؤونات تكلفة غير أكيدة بالرغم من كونها متوقعة الحدوث، فإذا تحققت أصبحت تكلفة نهائية تطرح من

نتيجة السنة المالية، أما إذا لم تتحقق، فإن تلك المؤونة تتحول إلى إيراد يضاف إلى نتيجة السنة المالية.

المؤونات التي تساهم في التمويل الذاتي، هي تلك التي لها طابع احتياطي أي غير المحققة، وهي خاضعة

للضريبة، حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة، وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي.

حتى لا تترك الحرية التامة للمؤسسة في تشكيل المؤونات وضع المشرع زيادة على الشروط الموضوعية

والشكالية قيود قانونية أخرى يجب مراعاتها وهنا تكمن مهمة وظيفة التسيير الجبائي.<sup>1</sup>

هناك ثلاث حالات يمكن أن تشكل عليها المؤونة، أما أن تستعمل في الموضوع الذي شكلت لأجله، أو أن

تصبح بدون موضوع، أو تحول عن موضوعها الأصلي.

- **في الحالة الأولى** عند الحدوث الفعلي للخسائر والتكاليف التي شكلت من أجلها المؤونة، جبائيا المؤسسة

تقوم بتحويل المؤونة في شكل إيراد إلى نتيجة السنة، مع تخفيض قيمة الحقيقية للخسارة أو العبء المحتمل

هذا ما يتوافق والنظام المحاسبي المالي طبعاً مع مراعاة الفرضيات الممكنة، في حالة الخسارة المحتملة أكبر

من المؤونة، وفي حالة التساوي، وفي حالة المؤونة أكبر من الخسارة المحتملة، وكل فرضية تعالج محاسبيا

حسب قواعد ومبادئ المحاسبة العامة.<sup>2</sup>

- **في الحالة الثانية** التي تصبح فيها المؤونة بدون موضوع، يعني لم تتحقق الخسارة أو العبء الذي شكلت

من أجله المؤونة، فإنها تصبح غير مبررة الهدف وبالتالي يعاد دمجها في نتيجة السنة لنفس الدورة وتخضع

للضريبة، ففي حالة تغاضي المؤسسة على ذلك، فإن من حق الإدارة الجبائية بدمجها في دورة نفس السنة.<sup>3</sup>

- **في الحالة الأخيرة** التي تحول فيها المؤونة على الوجهة التي شكلت لأجلها كان توزع كأرباح على الشركاء

أو تضم للاحتياطات فهذه الوجهة تعتبر غير مبررة وعلى الإدارة الجبائية أن تعيد ضمها إلى نتيجة السنة

المالية وإخضاعها للضريبة. حسب (ق ض م و ر م) فإنه "في حالة تحويل شركة مساهمة أو ذات مسؤولية

محدودة إلى شركة أشخاص، فإن المبالغ المعفية سابقاً من الضريبة على تكوين المؤونات والتي لم تستعمل

للغرض الذي شكلت لأجله، تدمج في ربح السنة التي تم فيها تغيير الشكل القانوني للشركة."<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 76.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 182.

<sup>4</sup> قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2017، مرجع سابق، المادة 141 - 5.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

أما بعض التشريعات الأخرى تدمج المؤونات التي حولت على وجهتها الحقيقية نتيجة السنة التي حولت فيها، وإذا تقادمت فإنها تدمج في نتيجة السنة الأقرب لها والتي لم تخضع بعد للتقادم.

### 3 المعالجة الجبائية للأرباح المحتجزة.

#### 3 - 1 أنواع الاحتياطات.

3 - 1 - 1 - الاحتياطي القانوني: هو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا بد من تكوينه ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال.

3 - 1 - 2 - الاحتياطي النظامي: يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقاً للنظام الأساسي للشركة، حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة، وهو غير إجباري.

3 - 1 - 3 - الاحتياطات الأخرى: ينص قانون المؤسسات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة ويكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

3 - 1 - 3 - الأرباح المرحلة: نقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات على حملة الأسهم.<sup>1</sup>

ثانياً: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي المباشر.

سنحاول دراسة التكلفة الجبائية المتعلقة بتغيير رأس مال المؤسسة، بالإضافة إلى دراسة ضرائب القيم المنقولة التي تتمثل أساساً في السندات والأسهم.

#### 1- الضرائب على رأس مال المؤسسة.

عند القيام ببعض التعديلات في عقد المؤسسة من زيادة أو نقصان في رأس مال، تخضع هذه التعديلات إلى ضرائب ممثلة في حقوق التسجيل، خلال مدة نشاطها.

❖ في حالة زيادة رأس مال المؤسسة، عن طريق اعتماد حصص جديدة مقدمة من قبل الشركاء القدامى أو الجدد، أو عن طريق إدماج الاحتياطات المالية والأرباح أو المؤونات.

ففي حالة الأولى: يطبق الرسم على القيمة الحقيقية للحصص الجديدة، استناداً إلى:

– وفقاً لتصريح الموثق، القاضي بدفع المبلغ نقداً بالنسبة لشركات الأسهم،

– وفقاً لمحضر فحص الحصص المقدمة عيناً بالنسبة لشركات الأسهم،

– وفقاً لأية وثيقة أخرى تثبت زيادة رأس المال بالنسبة للشركات الأخرى.

أما في حالة الثانية: فإنها تخضع إلى رسم حقوق التسجيل تقدر بمعدل 0.5 % من مجموع القيمة المدمجة.

❖ حالة تخفيض رأس المال المؤسسة، يخضع العقد المعد للتخفيض رسم تسجيل ثابت يقدر بـ 500 دج.<sup>1</sup>

أما التخفيض رأس المال عن طريق الاقتطاع من الأرباح، يخضع لرسم ثابت للتسجيل. بينما يبقى

التخفيض القائم عن توزيع قيم رأس المال، يخضع للرسم المطبق على قسمة القيم الممنوحة بـ 1.5 %.

<sup>1</sup> موقع، الابتسامة، ، consulté le : 01/05/2019 à 17 h45. <https://www.ibtesamah.com/showthread-t-413149.html>

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

❖ في حالة التنازل عن الحقوق، المتمثلة في مجموع الأسهم، السندات والحصص المختلفة المكونة لرأس مال المؤسسة بمقابل، تخضع إلى رسم 2.5 %<sup>2</sup> استناداً إلى قيمة السهم أو السند الذي يبين حق مساهمة الشريك في رأس مال المؤسسة، ويحدد حقه فيها، مع ضرورة تسجيل عقد التنازل في مدة شهر من تاريخ تحريره. مع توفر الشروط التالية:<sup>3</sup>

– الوجود الفعلي للشركة، مع تمتعها بالشخصية المعنوية.

– أن تكون الحقوق المتنازل عليها عبارة عن منقول متميز عن باقي الأموال الأخرى للمؤسسة.

– يجب أن لا يترتب عن هذا العقد انقضاء المؤسسة.

### 2 – المعالجة الجبائية للأسهم والسندات.

يعتبر السند من بين أهم مصادر التمويل الخارجية المباشرة للمؤسسة، حيث يمكن للمؤسسات المسعرة في البورصة وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المؤسسات العمومية أن تصدر سندات في السوق المالية، بهدف تمويل احتياجاتها المالية.

من الناحية الجبائية فإن الفرق الذي يتولد بين سعر إصداره والسعر الاسمي، والتي تسمى علاوة إصدار، قابلة للخصم من الربح الضريبي في شكل فوائد. كما ينتج عنه وفورات ضريبية أكبر من الوفورات الضريبية الناتجة عن القرض البنكي، ونشير إلى أن الأرباح الناتجة عن القروض السندية تخضع للضريبة على دخل الأموال المنقولة، لأن السندات من الناحية الجبائية تعد رؤوس أموال منقولة وليست قيماً منقولة.<sup>1</sup>

ملاحظة: في السندات

– الفوائد: قابلة للخصم من الوعاء الضريبي وفقاً للشروط التي يخضع لها أي قرض.

– المصاريف الملحقّة: تتمثل في الإشهار، ومصاريف إصدار السندات، وهي تعد ضمن المصاريف الإعدادية تخصم جملة واحدة، بالإضافة إلى خصم مكافأة سندات العلاوة.

بخصوص الأسهم، فإن الدخول المتأتية من مصدر التمويل هذا تكون معفاة كلياً من دفع الضريبة، وهذا بهدف تشجيع المدخرين وزيادة طلبهم على شراء الأسهم المطروحة في البورصة، وبخاصة إذا كانت المؤسسات تعتمد سياسة التوزيع المنتظم للأرباح.

### ثالثاً: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي غير مباشرة.

يتم تناول المعالجة الجبائية لتكلفة الديون الطويلة والقصيرة الأجل، وكذا المعالجة الجبائية لقرض

الإيجار، على النحو التالي:

### 1 – المعالجة الجبائية للقروض.

1 - 1 – المعالجة الجبائية للقروض: المعالجة الجبائية للقروض تتركز على خصم مصاريفها المالية من

الوعاء الضريبي للدورة وحتى تكون هذه المصاريف قابلة للخصم يجب أن تتوفر شروط منها:

<sup>1</sup> قانون التسجيل، المادة 208.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 244.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، المادة 218.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

**1 - 1 - 1 - الشروط المتعلقة بالقرض:** حتى تكون الأعباء المالية الناتجة عن القرض قابلة للخصم، يجب أن يستوفي القرض ثلاثة شروط:

– التعاقد مع طرف آخر: بما أن شركات الأموال (وحتى شركات الأشخاص) تتمتع بالشخصية القانونية، فإنها مؤهلة للتعاقد مع مختلف الهيئات أو الأشخاص من أجل الاقتراض.

– استعمال القرض لفائدة المؤسسة: الأموال المقترضة يجب أن تستعمل لتلبية احتياجات المؤسسة، أي يجب أن تتماشى و التسيير العادي لها.

– إثبات حقيقة الدين: يجب إثبات حقيقة هذه المصاريف بتوفر الوثائق التبريرية لها، يسمح هذا الشرط بتفادي توزيع الأرباح على المساهمين تحت شكل فوائد على قروض وهمية.

**1 - 1 - 2 - الشروط المتعلقة بالعبء المالي:** حتى تستطيع المؤسسة خصم المبالغ المالية الناتجة عن الاقتراض يجب أن يستوفي العبء المالي شرطين:

– أن تكون لديه خصائص الفائدة، أي أن يكون مقابل ومكافأة للأصول المستأجرة، وعليه فإن أقساط تسديد القرض ليست عبئا قابلا للخصم.

– تخصم الفائدة من السنة الخاصة بها، فإذا لم تستحق الدفع نهاية الدورة يمكن أن تسجل كمؤونة لعبء يسدد لاحقا، إذا تم تسديد الفوائد بتسبيق، فإنها لا تخصم كلها من نتائج السنة التي تم فيها التسديد بل توزع على السنوات التي استحققت بموجبها.

**2 - المعالجة الجبائية للإعانات وفائض إعادة التقييم.**

**2 - 1 - المعالجة الجبائية للإعانات.**

بصفة عامة تصنف الإعانات جبائيا وفقا لنظام إخضاعها وليس وفقا لهدفها، وعليه فإنها تصنف إلى إعانات خاضعة حيناً وإعانات مجدولة الخضوع.

الإعانات الخاضعة حيناً هي إعانات الاستغلال حيث تدمج في نتيجة نفس سنة المنح، سواء كانت قد قبضت فعلا أو سيتم قبضها لاحقا من طرف المؤسسة المانحة.

أما الإعانات مجدولة الإخضاع وهي إعانات الاستثمار وسوف تدمج في النتيجة الجبائية للمؤسسة على عدة سنوات، وهذا ما تنص عليه المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.<sup>1</sup>

**2 - 2 - المعالجة الجبائية لفائض إعادة التقييم.**

وفقا للمرسوم التنفيذي<sup>2</sup> رقم: 130/90 المؤرخ في 27 ماس 1990، والمرسوم التنفيذي<sup>3</sup> رقم: 250/93 المؤرخ في 24 أكتوبر 1993 فان فائض القيمة يدمج في رأس المال، ولا يمكن بأي حال أن يوزع على الشركاء بحكم انه ليس فائض قيمة حقيقي، ويعفى من الضريبة على الأرباح ويسجل في احتياطي خاص خارج الاستغلال في الخصوم.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2017، نفس المرجع، المادة، 144.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم، 103/90 المؤرخ في 27 / 03 / 1990.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم، 250/93 المؤرخ في 24 / 11 / 1993.

## الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

إلا أن جاءت المادة 107 من قانون المالية لسنة 1996 وأدخلت ما يسمى بمبدأ<sup>1</sup> (الحياد الجبائي لفائض القيمة) الذي يجبر بمنع تخصيص فائض القيمة، ودمج سنويا في نتيجة المؤسسة كإيراد استثنائي بقيمة مساويا للاهلاك الإضافي الناتج عن إعادة تقييم الأصول، إلى أن يتم ترصيد الحساب عند نهاية عمره الأصل الاقتصادي.

أما اثر عملية التقييم الثالثة التي جاء بها قانون المالية لسنة 1996 لقد اخضع فائض القيمة للضريبة على أرباح الشركات وهذا بدمجه في النتيجة بنفس حجم الاهتلاك الصافي المتولد عن عملية إعادة التقييم. ومن خلال هذه المعالجة الجبائية تجعل الاهتلاك يدعم التمويل الذاتي من خلال الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك المحسوبة دون أن يكون هناك اقتصاد في الضريبة بسبب تحيد اثر الاهتلاك الإضافي على النتيجة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم، 28 المؤرخ في 30 / 12 / 1995، قانون المالية، لسنة، 1996 المادة، 107.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم، 336/96 المؤرخ في 12 / 11 / 1996.

# الفصل الأول: الخلفية النظرية للتسيير الجبائي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى التسيير الجبائي وكيفية تأثيره على مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية التقليدية منها والمتخصصة من خلال تسيير تكلفة كل واحد منها، ومن ثمة على الهيكل التمويلي للمؤسسة، مع محاولة التعرف من خلال مختلف النظريات التي اهتمت مثل نموذج مودقاليني وميلر اللذين توصلا إلى عدم وجود علاقة بين الهيكل التمويلي والقيمة المؤسسة، يعني تنفي تأثير قرار التمويل على قيمة المؤسسة بالارتفاع أو بالانخفاض، حسب النظرية التقليدية وإنما اكدا أن القيمة المؤسسة يحددها القرار الاستثماري.

ثم وحرروا فروضهم من الضرائب، وخلص في الأخير إلى إن القيمة المؤسسة التي يحتوي هيكلها التمويلي على قروض تفوق مثيلاتها المعتمدة أموال الملكية.

في الأخير حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق هيكل تمويلي أمثل لا بد من استعمال القروض بنسبة كبيرة، ومن خلال خصم الفوائد للأغراض الضريبية يزيد من قيمة المؤسسة.

هذا كله تم بعد التعرف على مصادر التمويل وتقييمها وتحديد تكلفة كل واحد منها على حدا ثم كيفية معالجة الأثر الضريبي على الهيكل التمويلي من خلال تأثر المصادر المكونة له.

الفصل الثاني  
واقع ممارسة التسيير الجبائي  
على مصادر تمويل  
مؤسسة حليب حضنة  
بالمسيلة - دراسة حالة -

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

تمهيد:

مما سبق تناوله في الفصل الأول من ماهية التسيير الجبائي وآلياته، وما يحقق إذا حسن استخدامه، ثم التطرق إلى مختلف مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، تقليدية كانت أو متخصصة، داخلية أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة، ثم تحديد معايير المفاضلة بينها سواء عن طريق ما تحمله من مزايا وعيوب أو من ناحية تكلفتها بالتركيز على تكلفتها الجبائية، كان هذا كله تحت بعنوان الخلفية النظرية للتسيير الجبائي لمصادر التمويل على المؤسسة الاقتصادية .

تأكيدا لما سبق أسقطت هذه المفاهيم النظرية على الواقع، من خلال دراسة ميدانية لأجل إثبات صحة تحول الجانب النظري إلى حقيقة في حالة تطبيق، حيث وقع الاختيار على مؤسسة حليب حضنة، لكي نقوم بدراسة حالة، معتمدين فيها على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة وعلى الاستفسار والاستماع إلى مسيرها.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

- تعريف عام بمؤسسة حليب حضنة بالمسيلة.
- واقع التسيير الجبائي البسيط في المؤسسة.
- دراسة الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة.
- دراسة الأثر الجبائي على مصادر تمويل المؤسسة.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

**المبحث الأول: التعرف على مؤسسة حليب حضنة بشكل عام.**

في هذا المبحث يمكن تقديم بطاقة فنية للتعريف بالمؤسسة ومختلف أنشطتها ومراحل توسعها.

**المطلب الأول: تعريف عام بالمؤسسة.**

هي شركة ذات مسؤولية محدودة عدد شركائها 4 تقوم بإنتاج الحليب ومشتقاته تأسست في 1998/12/15 برأسمال 6000.000 دج حيث تقع بالمنطقة الصناعية بالمسيلة .  
**أولاً: نشأة وتطور المؤسسة.**

مرت المؤسسة بعدة مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

**1 - مرحلة الإنشاء (ديسمبر 1998/ديسمبر 2000).**

في هذه المرحلة اكتفت المؤسسة بإنتاج اكياس الحليب (عادي، لبن، رائب، حليب البقرة) حيث كانت قيمة هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة هي 58541691.88 دج بطاقة إنتاجية تصل 40000 لتر/يومياً واستمرت مبيعات المؤسسة في الارتفاع لتصل إلى 1271792000 دج سنة 2000 .

**22 - مرحلة التوسع الأولى (2001/2003).**

بقيت نفس المنتجات السابقة وكانت قيمة الاستثمارات خلال هذه الفترة 29596968.27 دج بطاقة إنتاجية فاقت 140000 لتر/يومياً بعدما كانت 40000 لتر/يومياً حيث تطور رقم الأعمال كما يلي:

- 335937000 دج لسنة 2001 بـ 40 عامل.

- 496255000 دج لسنة 2002 بـ 39 عامل.

- 519355000 دج لسنة 2003 بـ 53 عامل.

**3 - مرحلة التوسع الثانية (جانفي 2004 / ديسمبر 2004).**

في هذه المرحلة أضافت المؤسسة إنتاج مادة " ياغورت " وتحسين المنتجات السابقة حيث وصلت قيمة الاستثمارات خلال هذه الفترة 513938339.31 دج وفاقت القدرة الإنتاجية 320000 لتر/يومياً ومن بين أهم أنواع المنتجات خلال هذه الفترة منتج الياغورت بثلاث أنواع قارورة الحليب، لبن، رائب. وحققت المؤسسة خلال سنة 2004 مبيعات قدرت بـ 5731000 دج باستخدام 58 عامل.

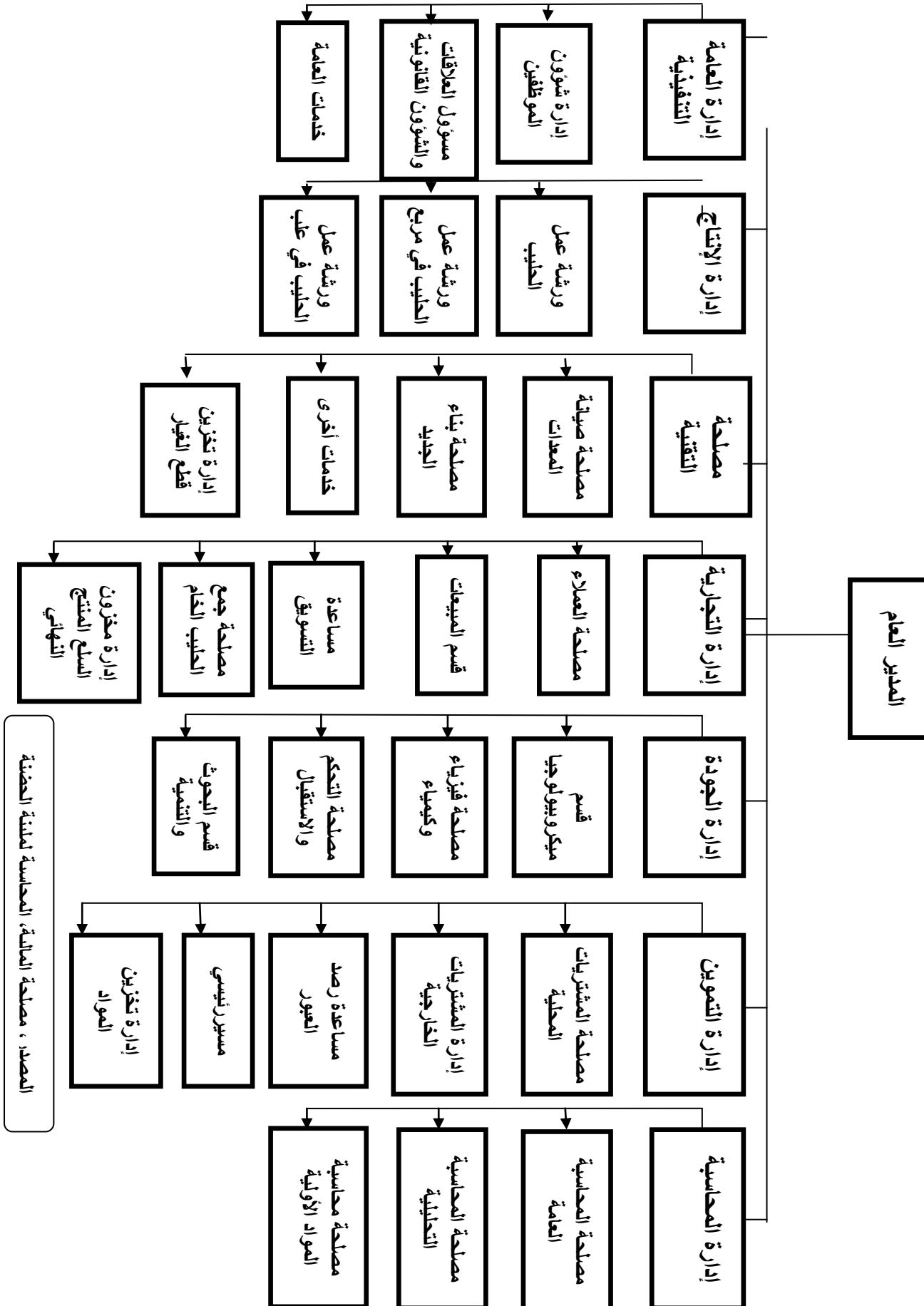
**4 - مرحلة التوسع الثالثة (2005/2009):**

بقيت المؤسسة تنتج نوعين من المنتجات الحليب ومشتقاته حيث بلغت قيمة الاستثمارات 5566445.65 دج والطاقة الإنتاجية فاقت 510000 لتر/يومياً. إضافة إلى إنتاج كل من ياغورت معطر في علب 110 غ ياغورت معطر بالفواكه علبه 110 غ، كريم دسار في علبه 100 غ، الفلون علبه 100 غرام، ياغورت ممزوج معطر وبالفواكه.

وتطور رقم الأعمال من سنة إلى أخرى ليصل إلى 5018264160 دج باستخدام 471 عامل.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: يمكن توضيح هيكل المؤسسة في الشكل التالي:  
شكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب الحضنة



## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

سوف نتطرق إلى شرح بعض المصالح فيما يلي:

**1 - المدير العام:** يتأسس المدير العام الهرم السلطوي وهو المسئول الأول حيث تتمثل مهامه فيما يلي:

- التصرف باسم الوحدة وتمثيلها أما القضاء في جميع النشاطات.

- ممارسة السلطة التامة على جميع المستخدمين في الوحدة.

- توزيع المسؤوليات توزيعاً أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة.

- ترأس الاجتماعات العادية لتقييم النشاط ومراقبة أداء أقسام الوحدة.

**2 - مصلحة الإنتاج (الورشات):** وتعتبر من أهم المصالح لأنها هي المصلحة المكلفة بالعملية الإنتاجية وفقاً

للبرنامج المسطر وتحتوي على:

- ملبنة الحليب: تهتم بتحضير مادة الحليب.

- ملبنة مختلفة: تهتم بعملية تصنيع "الياغورت" بمختلف الأحجام والأنواع.

**3 - إدارة الجودة (مصلحة نوعية):** وتهتم بـ:

- التحليل الميكروبيولوجي.

- التحليل البيكوشيمي (تحليل الماء).

- توقيف الإنتاج غير المطابق للمعايير.

- مراقبة معايير النظافة.

**4 - المصلحة التقنية:** وتنقسم إلى:

- قسم الميكانيك: وتسهر على صيانة العتاد وآلات المؤسسة.

- قسم الكهرباء: وتسهر على صيانة الوسائل الكهربائية للمؤسسة.

**5 - المصلحة التجارية:**

- تقوم بالإشراف على العمليات التجارية من بيع وتوزيع واتصال بالزبائن.

- استلام طلبات الزبائن وإنجاز وصلات التحميل والفواتير.

- تسيير المواد التامة الصنع.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### المبحث الثاني: واقع التسيير الجبائي البسيط في المؤسسة.

يتم في هذا المبحث دراسة واقع التسيير البسيط في المؤسسة وهذا من خلال التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة، ومن ثم النظام الجبائي المتبع، ومنه معرفة أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وتقوم بدفعها، ثم التطرق فيما إذا كانت المؤسسة تستوفي الالتزامات الجبائية المرتبطة بها.

#### المطلب الأول: الشكل القانوني للمؤسسة ومنظومة الضرائب الخاضعة لها.

تخضع المؤسسة حسب التشريع الجبائي الجزائري الى جملة من الضرائب المباشرة وغير مباشرة كما تتعرض إلى مجموعة من الرسوم.

#### أولاً: الشكل القانوني للمؤسسة.

من خلال الاطلاع على وثائق المؤسسة، تبين لنا أن مؤسسة حليب حضنة بالمسيلة هي ( شركة ذات مسؤولية محدودة )، أي أنها تقبع تحت مظلة شركات الأموال، ومن حيث طبيعة نشاطها فإنها تصنف في خانة النشاطات الإنتاجية.

#### ثانياً: عرض الضرائب والرسوم التي تخضع لها مؤسسة حليب حضنة.

تخضع المؤسسة حسب التشريع الجزائري، إلى جملة من الضرائب المباشرة غير مباشرة، بغض النظر على رقم أعمالها المحقق.

#### أولاً: الضرائب المباشرة والرسوم.

تخضع مؤسسة حليب حضنة إلى منظومة الضرائب المباشرة التالية:

#### 1 - 1 - الضريبة على أرباح الشركات IBS .

##### أ - مجال التطبيق: يشمل مجال تطبيق هذه الضريبة الآتي:<sup>1</sup>

- شركات الأموال (ذات أسهم، ذات مسؤولية محدودة، بالتوصية ذات الأسهم).
- شركات الأشخاص اللذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على الأرباح.
- الشركات المدنية اللذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على الأرباح، مع طلب مرفق بالتصريح المنصوص عليها ( وفقاً للمادة 151 من ق م و ر م )، هذا الاختيار غير قابل للمراجعة مدى حياة المؤسسة.
- المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي و التجاري.
- الشركات المنجزة للعمليات والمنتجات، المنصوص ( وفقاً للمادة 12 من ق م و ر م ).
- الشركات التعاونية واتحاداتها.

ب - تحديد الأساس الخاضع: يتمثل الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، في الربح الصافي قبل الضريبة IBS الناتج عن الفرق بين النتائج المحققة ( مبيعات ، عائدات استثنائية) والأعباء في إطار نشاط المؤسسة ( تكاليف عامة، تكاليف مالية، اهتلاكات، ضرائب، رسوم مهنية ...).<sup>2</sup>

1 قانون ضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 136.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 141.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

ج - المعدل المطبق: معدل الضريبة على أرباح الشركات 19% ، إضافة إلى بعض المعدلات الخاصة بالاقتطاع من المصدر.<sup>1</sup>

### 2 - الرسم على النشاط المهني TAP.

أ - مجال التطبيق و أساس الرسم: بالاعتماد على وزارة المالية، مديرية الضرائب، النظام الجبائي الجزائري لسنة 2015 ، اختصار مجال التطبيق و أساس الرسم في الجدول التالي:

#### جدول رقم (5): مجال التطبيق و أساس الرسم

مجال التطبيق	الأساس أو الوعاء
الأشخاص الطبيعيين او المعنويين الممارسين لنشاط تخضع عائداتهم:	- يطبق TAP بالنسبة للأشخاص الخاضعين TVA على رقم الأعمال HT .
- IRG لفئة الأرباح الصناعية والتجارية.	- يطبق TAP بالنسبة للأشخاص الغير خاضعين TVA على رقم الأعمال TTC.
- IBS الضريبة على أرباح الشركات	- عند تحديد الأساس الخاضع يجب الأخذ في
- IRG فئة الأرباح الغير تجارية ( تم دمجهم في الفئة الأولى) باستثناء مسيري الشركات ذات مسؤولية محدودة الحاصلين على أغلبية الأسهم	الحسبان التخفيضات القانونية 30%، 50%، 70%
	- يطبق TAP بالنسبة للإيرادات مهنية بدون TVA

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

ب - المعدلات: معدل الرسم على النشاط المهني TAP ب 2%، إلا في نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب يصبح 3%.<sup>2</sup>

ج / الضريبة على الدخل الإجمالي: المؤسسة تخضع للقانون الجزائري فيما يخص الضريبة على الأجر و الرواتب (IRG SALAIR).<sup>3</sup>

### 3 - الرسم العقاري.

أ - مجال التطبيق: يطبق الرسم العقاري على:

- الملكية المبنية: وتشمل المنشآت الخاصة ( إيواء الأشخاص و المواد وتخزين المنتجات)، والمنشآت التجارية ، والأراضي المبنية، والأراضي الغير مزروعة و مستخدمة لأغراض صناعية و تجارية.<sup>4</sup>

- الملكيات الغير مبنية: وتشمل الأراضي الفلاحية، والأراضي العمرانية والقابلة للتعمير، و مناجم الملح .

ب - الأساس الخاضع.- الملكيات المبنية: يتكون الأساس الخاضع للضريبة من حاصل ضرب القيمة الايجارية المعبر عنها بالمتر المربع للملكية المبنية، في المساحة المؤجرة الخاضعة للضريبة، مع تخفيض

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 150.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 222.

<sup>3</sup> الجزائر ، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2019، ص 7.

<sup>4</sup> قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 249.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

2 %، سنويا دون تجاوز حد ادني قدره 40 %، وهذا مراعاة لتقادم البناية، وبالنسبة للمصانع التخفيض يصل إلى 50 %<sup>1</sup>.

- الملكيات غير مبنية: يتكون الأساس الخاضع للضريبة من حاصل ضرب القيمة الايجارية المعبر عنها بالمتر المربع أو بالهكتار الواحد للملكيات الغير مبنية، في المساحة المؤجرة الخاضعة للضريبة.

ج - **معدلات الرسم العقاري:** المادة 261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تفصل في معدلات للرسم العقاري وفق حالة الملكية مبنية أو غير مبنية وكذلك إلى مساحتها وإلى استخدامها.

### 4 - رسم التطهير.

أ - **مجال التطبيق:** يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامة المنزلية، ويتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن ان يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.<sup>2</sup>

ب - **معدلات رسم التطهير:** المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تفصل في معدلات للرسم العقاري وفق حالة الاستعمال.<sup>3</sup>

إلا أن التعريف المطبقة يحددها رئيس البلدية بقرار، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدية لتلك البلدية، مع وجوب اخذ رأي السلطة الوصية، وفي البلديات التي تتم فيها عمليات الفرز، يتم تعويض كل منزل في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامة.

ثانيا: **الضرائب الغير مباشرة والرسوم.**

تخضع مؤسسة حليب حضنة إلى منظومة الضرائب المباشرة ورسوم منها:<sup>4</sup>

### 1 - الرسم على القيمة المضافة TVA

أ - **مجال التطبيق:** هناك عمليات خاضعة للرسم وجوبا وعمليات خاضعة اختياريا

- **العمليات الخاضعة وجوبا:** وتتمثل في:

- العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري والصناعي والحرفي والمنجزة من طرف الخاضعين للرسم

- العمليات التي تنتجها البنوك وشركات التأمين. - العمليات الخاصة بالكحول والمشروبات المماثلة لها.

- العمليات المحققة بالشغال العقارية. - المبيعات حسب شروط البيع بالجملة.

- العمليات التي تقوم بها المساحات الكبرى والنشاطات التجارية المتعددة وتجارة التجزئة، باستثناء الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة. - التجارة المتعدد ( المساحات الكبرى) مع مراعاة شروطها.

- **العمليات الخاضعة لـ TVA اختياريا:** وتشمل:

- العمليات الموجهة للتصدير، الشركات البترولية، شركات تتمتع بنظام الإعفاء.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 261.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 263.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، المادة 263 مكرر 2.

<sup>4</sup> الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2015، مرجع سابق، ص 30-31.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

ب - الأساس الخاضع: كمبدأ عام الرسم على القيمة المضافة يشمل رقم الأعمال بما فيه ثمن البضاعة أو الأشغال أو الخدمة مضافا إليه كل المصاريف والرسوم، ما عدا رسم القيمة المضافة ذاته.

ج - المعدل: يطبق هذا الرسم بمعدلين معدل الأصل أو العادي 19% ، والمعدل المخفض 9%.

### المطلب الثاني: واقع تسيير الالتزامات الجبائية من قبل المؤسسة.

يترتب نتيجة خضوع المؤسسة إلى الضرائب والرسوم سאלفة الذكر جملة من الالتزامات الجبائية.

#### 1 - الالتزامات المحاسبية ومدى التزام المؤسسة بها.

خضوع المؤسسة للضريبة وفق نظام الحقيقي يلزمها أن تمسك المحاسبة وفقا للتشريع المحاسبي

ومبادئ النظام المحاسبي المالي SCF.

#### 1 - 1 - الالتزامات المحاسبية.

خضوع المؤسسة للضريبة وفق النظام الحقيقي، يلزمها مسك المحاسبة طبقا للقانون والأنظمة المعمول

بها.

إذا كان مسك هذه المحاسبة باللغة الأجنبية، وجب ترجمتها مصادق عليها من طرف مترجم معتمد حين

طلبها من طرف مفتش الضرائب.<sup>1</sup>

حسب المادة 65 من قانون الرسوم على رقم الأعمال انه " يتعين على كل شخص معنوي يقوم بعمليات

خاضعة للرسم على القيمة المضافة، أن يمّسك محاسبة تسمح بتجديد رقم أعماله، وفقا للتشريع والتنظيم

المعمول بهما. " جاء هذا القانون في شكل إلزام، خضوع المؤسسة إلى الرسم على القيمة المضافة TVA،

يطبق على رقم أعمالها.<sup>2</sup>

مؤسسة حليب حضنة تمسك مجموعة من الدفاتر المحاسبية منها: اليومية، دفتر الجرد، دفتر

الأجور، بالإضافة إلى اليوميات المساعدة، وغيرها من المستندات القانونية، التي ألزمها القانون التجاري

بمسكها، والاحتفاظ بها على الأقل 10 سنوات، من اجل الرجوع إليها عند الحاجة، وهذا ما يضمن لها

حقوقها وحقوق الغير في آن واحد.

تتم هذه العمليات وفق تسلسل إجباري قانونا على النحو الآتي:

- تسجيل مختلف العمليات المحاسبية وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF .

- التسجيل اليومي للقيود المحاسبية للعمليات المالية التي تقوم بها في دفتر اليومية، طبقا لمستند الإثبات.

- ترحيل الحسابات لدفتر الأستاذ من اجل تحديد أرصدها.

- إنشاء ميزان المراجعة قبل الجرد للتأكد من صحة العمليات.

- إجراء قيود التسوية وتصحيح الخطأ.

- إعداد جدول حسابات النتائج مع ترصيد حسابات التسيير.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة، 152.

<sup>2</sup> الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 65.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

- إنشاء ميزان المراجعة بعد الجرد وإثباته على دفتر الجرد.
- إعداد الميزانية الختامية.

### 1 - 2 - مدى التزام المؤسسة بالالتزامات المحاسبية.

من خلال المعالجة الميدانية لوحظ أن المسؤول القائم على المحاسبة في المؤسسة يقوم بانجاز كل العمليات المحاسبية وفقا لما جاءت به القوانين والتشريعات المحاسبية ونظام المحاسبي المالي SCF من يوميات ودفاتر الجرد ودفتر الأجور واليوميات المساعدة، كما اطلعنا على السجلات المحاسبية مستوفات الشوط ( مختومة ومؤشر عليها من طرف المحكمة)، وغيرها من المستندات القانونية التي ألزمها القانون التجاري الجزائري، وبما أن عملنا يندرج في الشق الجبائي إلا أن صحة الالتزامات الجبائية، مرتبط بشروط صحة الالتزامات المحاسبية والتمثل في مسك محاسبة وفق القوانين والأنظمة المعمول بها .

### 1 - الالتزامات الجبائية الخاصة بالتصاريح ودفعة الضريبة ومدى التزام المؤسسة بها.

مؤسسة حليب حضنة تخضع جبائيا إلى الضرائب الآتية.

### 1 - 1 الضرائب على الأرباح IBS .

الضريبة على الأرباح هي ضريبة سنوية تخضع لها المؤسسة، تسدد في شكل أقساط وفق تصاريح محددة التواريخ منها.

### 1 - 1 - 1 الآجال القانونية لإيداع التصريحات الجبائية.<sup>1</sup>

حسب المادة 151 الفقرة الأولى من ( ق ض م و ر م )، فإن التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات في 30 افريل من كل سنة لمصالح الضرائب التابع لها مقر المؤسسة، زيادة على دفع التسبيقات:

### جدول رقم (6): تاريخ إيداع تصاريح تسديد أقساط الضريبة على أرباح الشركات IBS.

القسط	مبلغ القسط	تاريخ دفع القسط
القسط الأول	30% من IBS لسنة (ن-1)	من 02/15/(ن+1) إلى 03/15/(ن+1)
القسط الثاني	30% من IBS لسنة (ن-1)	من 05/15/(ن+1) إلى 06/15/(ن+1)
القسط الثالث	30% من IBS لسنة (ن-1)	من 10/15/(ن+1) إلى 11/15/(ن+1)

المصدر: ولهي بوعلام محاضرات في الجباية المعمقة لسنة 2014.

على أن تتم تسوية القسط الباقي قبل تاريخ 30 / 04 / (ن+1).

### 1 - 1 - 2 - مدى التزام مؤسسة حليب حضنة بالآجال القانونية لإيداع التصريحات.

أما بخصوص مدى التزام مؤسسة حليب حضنة، نشير هنا أن المؤسسة في السنة الأخير أصبحت جبايتها تابعة إلى مديرية كبريات المؤسسات، أين يتم تقديم كل التصريحات عن طريق الانترنت ماعدا، التصريح السنوي الذي يودع يدويا، وهذا ما سهل على المؤسسات عملية الإيداع بتصريحاتها دون تسجيل أي تأخر.

1 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 151، الفقرة الأولى.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

— التصريح السنوي: هو جدول يتم التصريح فيه بالربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات كما هو مبين في الدول التالي:

جدول رقم (7): حقوق الضريبة على أرباح الشركات IBS وآجال تسديدها الوحدة: دج

البيان	الأساس الخاضع	معدل الضريبة IBS	قيمة الضريبة	تاريخ إيداع التصريح	عقوبات
2016	30.589.364	%19	5.811.979	2017 / 04 / 30	—
2017	31.878.476	%19	6.759.632	2018 / 04 / 29	—
2018	93.786.842	%19	17.819.500	2019 / 04 / 30	—

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسة تقوم بإيداع تصريحاتها السنوي الخاصة بالأساس الضريبي الخاضع في الآجال القانونية طيلة فترة الدراسة، هذا يدل على التزامها وتسييرها لجبايتها بشكل لا يعرضها لأية عقوبات تترجم في تكاليف جبائية إضافية، تنجر عنها مصاريف مالية قد تتهاك عاقبتها.

— **قسط التسبيقات:** حاولنا معرفة وضعية المؤسسة إزاء التزامها بدفع الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح الشركات، لكن تعذر عنا الأمر، ومن خلال الوثائق المالية أي القوائم المالية لم نعثر على اثر للعقوبات والغرامات المتعلقة بمثل هذه العمليات، مما يدل كذلك على انه ليس هناك خطأ تسييري اتجاه مصلحة الضرائب، إنما يدخل في إطار عدم التعاون فقط.

كما يجب الإشارة إلى أن المؤسسة، تستفيد من إعفاء من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكذا إعفاء على رقم الأعمال المتأتي من بيع حليب الأكياس.

### 1 - 2 الرسم على النشاط المهني TAP.

تمثلت الحقوق المتعلقة بالرسم على النشاط المهني TAP المدفوعة من قبل المؤسسة حليب حضنة

خلال فترة الدراسة (2016-2018) كما هو مبين:

جدول رقم (8): حقوق الرسم على النشاط المهني TAP وآجال تسديدها الوحدة: دج

البيان	الأساس الخاضع	معدل الضريبة	قيمة الضريبة	تاريخ إيداع التصريح	عقوبات
2016	4.382.883.300	%1	43.828.833	كلها في تاريخ استحقاقها	لاشيئ
2017	5.762.743.300	%1	57.627.433	كلها في تاريخ استحقاقها	لاشيئ
2018	7.192.731.300	%1	71.927.313	كلها في تاريخ استحقاقها	لاشيئ

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للمؤسسة.

نفس الملاحظة إن المؤسسة تؤدي في حقوق مصلحة الضرائب، في الوقت الاستحقاق بحجة عدم وجود عقوبات ولا غرامات، إلا أننا لم نحصل على المعلومات الكاملة حتى نعطي لتحليلنا وللمعلومة مصداقيتها.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### 1 - 3 حقوق التسجيل .

الملاحظ من خلال القوائم المالية للمؤسسة حليب حضنة بخصوص حقوق التسجيل، أن المؤسسة خلال مدة الدراسة (2016-2018)، لم تقوم بشراء أي عقار مبني كان أو غير مبني، لهذا لم تظهر في وثائقها المالية اثر لهذا الرسم.

### 1 - 4 الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتببات IRG SALAIR.

جدول رقم (9): ضريبة الدخل الإجمالي على الأجور والمرتببات IRG SALAIR الوحدة: دج

البيان	مجموع مصاريف عمال	معدل الضريبة	قيمة الضريبة	تاريخ إيداع التصريح	عقوبات
2016	615.895.745	جدول الفئات	41.857.800	في تاريخ استحقاقها	لاشئ
2017	606.703.345	جدول الفئات	75.657.476	في تاريخ استحقاقها	لاشئ
2018	631.534.536	جدول الفئات	77.913.889	في تاريخ استحقاقها	لاشئ

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تقوم بدفع الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور والرواتب في الآجال، ولا تتعرض المؤسسة إلى تكاليف جبائية إضافية جراء العقوبات والغرامات التأخير مما يدل مرة أخرى أن مسيري المؤسسة يتحكمون في تسيير جبايتهم على أحسن وجه.

### المطلب الثالث: واقع تسيير الخيارات الجبائية وأثره على قيمة المؤسسة.

من خلال هذا المبحث يتم عرض أهم الخيارات المتاحة أمام مؤسسة حليب حضنة، من اجل الاستفادة منها في تخفيض الضريبة، ومدى استغلالها حتى تعود على ترفع من قيمة المؤسسة إذا حسن استخدامها.

تتمثل هذه الخيارات في الحوافز الضريبية التي تقرها القوانين العامة بخصوص الضرائب المختلفة التي

تخضع لها المؤسسة أو تلك الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار ANDI، و منها

#### 1 - الرسم على النشاط المهني TAP: تجدر بنا الإشارة إلى أن تستفيد من إعفاءات تعظم قيمة المؤسسة:

– بإعفاء من الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال المتأني من بيع جليب الأكياس.

– كذلك من تخفض في المعدل، أنها تطبق المعدل المخفض 1%، بدل من المعدل الأصل 2%.

#### 2 - الرسم على القيمة المضافة TVA: كما تجدر بنا الإشارة بان المؤسسة تستفيد:

– بإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على مشتريات المادة الأولية غيرة الحليب المستوردة.

– إعفاء على الاستثمارات التوسعية للمؤسسة، في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

– وكذا إعفاء على رقم الأعمال المتأني من بيع حليب الأكياس.

– وكذلك مستفاد بإعفاء من الرسوم الجمركية للمادة الأولية غيرة الجليب المستوردة.

#### 3 - الحوافز أخرى: يمكن للمؤسسة الاستفادة من بعض الخيارات أخرى بهدف تخفيض تكلفة جبايتها.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية لمؤسسة حليب حضنة.

في هذا المبحث تمت دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة حليب حضنة، بهدف تقييم الاحتياجات المالية للمؤسسة، في مرحلة الاستغلال والاستثمار، وهذا بالاعتماد على معلوماتها المالية لفترة الدراسة ( 2016 - 2018 )، والمتمثلة القوائم المالية للمؤسسة، التي نركز عليها في عملية التحليل، بهدف تسهيل وتبسيط دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

### المطلب الأول: دراسة القوائم المالية لمؤسسة حليب حضنة.

يعرض من خلال هذا المطلب ميزانية المؤسسة بأرصدها الصافية للفترة الممتدة ( 2016 - 2018 ) وهي فترة دراسة وضعية المؤسسة المالية للأجل استتباط.

#### أولاً: عرض الميزانية المالية للمؤسسة.

أهمية عرض الميزانية المالية للمؤسسة، خلال فترة الدراسة، هي محاولة تحليل أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على حسابات المؤسسة في هذه الفترة، مما يسهل علينا الفهم الجيد للوضعية المالية.

### 1 - تقديم الميزانية المالية لجانب الأصول لفترة الدراسة ( 2016 - 2018 ).

جدول رقم (10): الميزانية المالية ( جانب الأصول ) خلال الفترة (2016-2018) وحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
			<u>تثبيبات الغير جارية</u>
—	—	—	فارق بين الاقتناء / الايجابي أو سلبي
293.000	293.000	298.742	التثبيبات المعنوية
—	—	—	التثبيبات العينية أو مادية
369.287.530	369.287.530	369.287.530	— أراضي
390.988.601	427.536.271	463.452.051	— مباني
2.426.681.094	3.221.596.967	2.999.721.967	— تثبيبات عينية أخرى
1.195.094	1.195.045	1.195.045	— تثبيبات ممنوح انجازها
172.471.386	506.385.677	286.996.524	— التثبيبات الجاري انجازها
—	—	—	— التثبيبات المالية
—	—	—	— السندات موضوعة موضع المعادلة
—	—	—	— المساهمات الأخرى الدائنة الملحقة
—	—	—	— السندات الأخرى المثبتة
100.365.841	65.373.428	66.695.027	— القروض و الأصول المالية الأخرى غير - ضرائب مؤجلة على الأصل
<b>3.461.282.497</b>	<b>4.116.600.918</b>	<b>4.187.646.886</b>	<b>مجموع الأصول أو التثبيبات الغير جارية</b>
			<u>تثبيبات الجارية</u>
3.709.258.979	3.566.690.858	2.931.929.710	— مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
—	—	—	— حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
1.133.571.934	464.628.520	787.675.777	— الزبائن أو العملاء
1.375.720.278	1.251.589.693	886.140.379	— المدينون الآخرون
230.759	—	—	— الضرائب و ما شابهها
—	—	—	— حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
—	—	—	— الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية
76.335.870	143.611.043	84.617.655	— الخزينة أو المتاحات
<b>6.295.117.820</b>	<b>5.426.520.114</b>	<b>4.690.563.521</b>	<b>مجموع الأصول أو التثبيبات جارية</b>
<b>9.756.400.317</b>	<b>9.543.121.032</b>	<b>8.878.010.407</b>	<b>مجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضاة

### 2 - تقديم الميزانية المالية لجانب الخصوم لفترة الدراسة ( 2016 - 2018 ) .

جدول رقم (11): الميزانية المالية ( جانب الخصوم ) خلال الفترة (2016-2018) وحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
2.100.000.000	2.100.000.000	2.100.000.000	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> - رأس مال تم إصداره - رأس مال غير مستعان به - علاوات و احتياطات ( احتياطات مدمجة* ) - فوارق إعادة التقييم - فارق المعادلة* - نتيجة صافية ( ن صافية حصة المجمع* ) - رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
156.285.791	141.370.792	126.568.895	
341.103825	298.299.971	296.037.923	
2.997.389.616	2.739.670.763	2.522.606.817	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
1.128.463.474	1.561.162.841	1.553.147.284	<u>خصوم غير جارية</u> - قروض و ديون مالية - ضرائب ( مؤجلة و مرصود لها ) - ديون أخرى غير جارية - مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
1.188.727	1.188.727	1.188.727	
1.129.652.201	1.562.351.568	1.554.336.011	مجموع خصوم الغير جارية
1.633.241.391	1.548.945.332	980.392.800	<u>خصوم جارية</u> - موردون و حسابات ملحقة - ضرائب - ديون أخرى - الخزينة أو متاحات خصوم
130.777.193	168.928.365	60.634.794	
794.936.677	509.777.988	884.938.325	
3.070.403.240	3.013.447.016	2.875.101.661	
5.629.358.501	5.211.098.702	4.801.067.597	مجموع خصوم الجارية
<b>9.756.400.317</b>	<b>9.543.121.032</b>	<b>8.878.010.408</b>	<b>مجموع العام للخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

### ثانيا: عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

انطلاقا من الميزانية المالية الواردة سابقا، وفي ظل النظام المحاسبي المالي SCF، نستطيع إعداد

الميزانية المختصرة للمؤسسة خلال فترة الدراسة، لتظهر على النحو التالي:

#### 1 - عرض الميزانية المختصرة بالنسبة لجانب الأصول : تشمل التثبيات غير جارية والتثبيات المتداولة.<sup>1</sup>

- التثبيات غير جارية: هي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة ( فترة طويلة)، وتتمثل في الأصول المعنوية ( مثل برامج الإعلام و المحل التجاري...)، الأصول العينية ( مثل المباني، المعدات..)، الأصول المالية التي يتم حيازتها من اجل توظيفها على مدى طويل أو غير موجهة للبيع خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن عطية، محاسبة العامة، وفق النظام المحاسبي المالي ( المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، الطبعة الثانية، 2011، ص 11 .

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

– التثبيات الجارية: وهي الأصول التي يتوقع استهلاكها أو بيعها خلال دورة الاستغلال، والتي تمتد من تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات. كما تشمل الأصول التي تم شراؤها قصد بيعها في 12 شهرا.

جدول رقم (12): الميزانية المالية المختصرة ( جانب الأصول ) خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

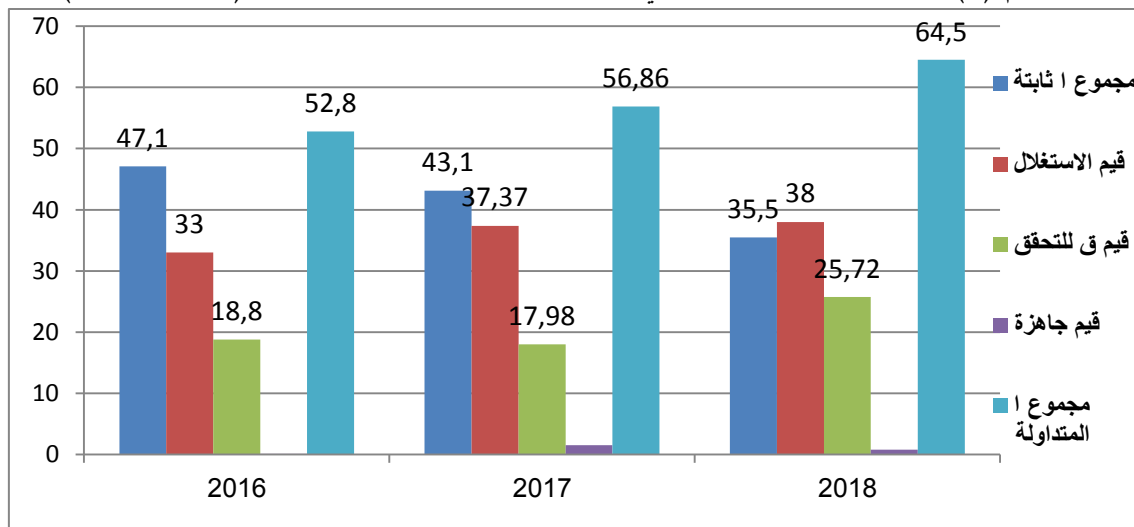
البيان	2016	%	2017	%	2018	%
مجموع الأصول الثابتة	4.187.646.886	47.1	4.116.600.918	43.1	3.461.282.497	35.5
قيم الاستغلال	2.931.929.710	33	3.566.690.858	37.37	3.709.258.979	38
قيم قابلة للتحقق	1.673.816.156	18.8	1.716.218.213	17.98	2.509.522.971	25.72
قيم جاهزة	84.617.655	0.1	143.611.043	1.5	76.335.870	0.78
مجموع الأصول المتداولة	4.690.563.521	52.8	5.426.520.114	56.86	6.295.117.820	64.5
مجموع كلي الأصول	8.878.010.407	100	9.543.121.032	100	9.756.400.317	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

بالنسبة للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول، نلاحظ أن إجمالي التثبيات، في تطور مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة ( 2016 - 2018)، أين قابلها ارتفاع بنفس النسبة تقريبا في التثبيات المتداولة، وهذا الارتفاع في التثبيات المتداولة سببه قيم الاستغلال التي هي بدورها في زيادة مستمرة ومعتبر، ما يفسر زيادة مخزون المؤسسة، لأنها تسعى من أجل تحقيق هدف توسعها والوصول إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، في نفس الوقت يقابلها انخفاض في مستمر في التثبيات غير جارية للمؤسسة.

حتى يتمكن من قراءة معطيات الميزانية المختصر في جانب الأصول، بدقة ووضوح أكثر، تم تمثيلها بيانيا، في شكل أعمدة، توضح نسبة كل عنصر من الميزانية مقارنة إلى إجمالي أصولها كالتالي:

شكل رقم (1) : نسبة كل عنصر من إجمالي أصول الميزانية المختصرة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12).

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

2 - عرض الميزانية المختصرة بالنسبة لجانب الخصوم : يشمل الأموال الخاصة والديون قصيرة الأجل.

– الأموال الدائمة: تشمل الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويل الآجال.

– الأموال الخاصة: وتمثل الفرق الموجب بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير جارية، إنها تظهر في جانب الخصوم إلا أنها لا تعتبر خصوم واجبة التسديد. تشمل رأس المال والاحتياطيات وترحيل من جديد والنتيجة الصافية<sup>1</sup>.

جدول رقم (13): الميزانية المالية المختصرة ( جانب خصوم ) خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

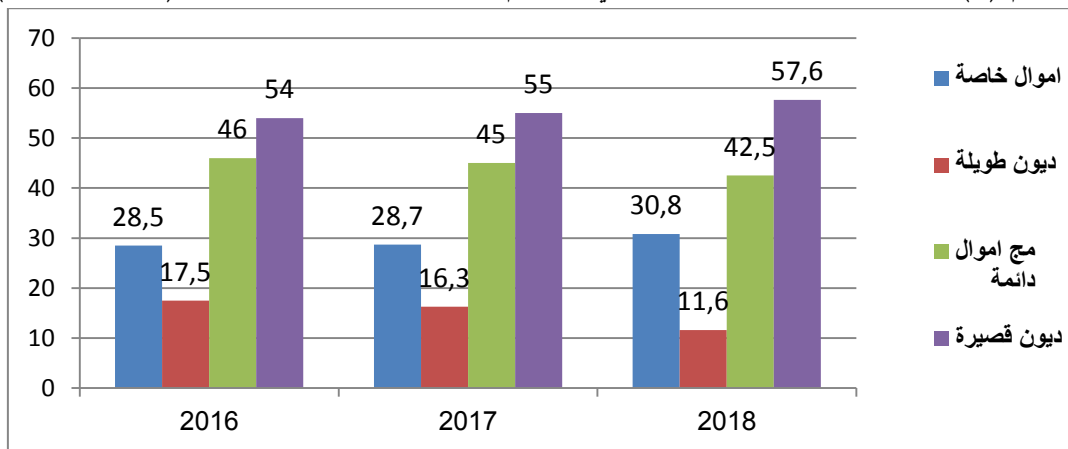
البيان	2016	%	2017	%	2018	%
الأموال الخاصة	2.523.795.545	28.5	2.740.859.490	28.7	2.998.578.343	30.8
ديون ط و م الآجال	1.553.147.284	17.5	1.561.162.841	16.3	1.128.463.474	11.6
مجموع الأموال الدائمة	4.076.942.829	46	4.302.022.331	45	4.127.041.817	42.4
ديون قصيرة الآجال	4.801.067.580	54	5.241.098.701	55	5.629.358.501	57.6
مجموع إجمالي الخصوم	8.878.010.409	100	9.543.121.032	100	9.756.400.318	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

بالنسبة لجانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة، نلاحظ أن إجمالي الخصوم في تطور خلال الفترة ( 2016 - 2018 )، السبب فيه راجع إلى زيادة الأموال الخاصة من سنة إلى أخرى، نتيجة الرفع في رأس مال المؤسسة ب 200.000.000 دج، وبالمقابل زاد حجم ديونها القصير كل فترة الدراسة، بهدف تمويل احتياجاتها المتزايدة.

حتى يتمكن من قراءة معطيات الميزانية المختصرة في جانب خصوم، بدقة ووضوح أكثر، تم تمثيلها بيانيا في شكل أعمدة، توضح نسبة كل عنصر من الميزانية مقارنة إلى إجمالي أصولها كالتالي:

شكل رقم (2) : يبين نسبة كل عنصر من إجمالي الخصوم الميزانية المختصرة خلال للفترة (2016-2018)



<sup>1</sup> عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص 12 .

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (13).

ثالثا: عرض و تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

جدول رقم (14): جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2016-2018) وحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
0	0	0	المبيعات من البضائع
11.401.964.390	10.015.807.147	9.896.044.119	منتجات تامة الصنع
0	1.200.000	0	مبيعات من المنتجات
0	0	0	تقديم خدمات
0	0	0	مبيعات الأشغال
0	0	0	منتجات الأنشطة الملحقة
4.140.505-	1.559.514-	0	تخفيضات و التنزيلات و المحسومات الممنوحة
<b>11.397.823.885</b>	<b>10.015.447.633</b>	<b>9.896.044.119</b>	رقم الأعمال الصافي من تخفيض و تنزيل و الحسم
78.822.824	165.942.545	126.324.347	الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون
0	0	0	الإنتاج المثبت
69.797.428	94.258.308	105.132.176	إعانات الاستغلال
<b>11.546.444.137</b>	<b>10.275.648.486</b>	<b>10.127.500.642</b>	إنتاج السنة المالية -
0	0	0	مشتريات البضائع المباعة
8.951.488.551-	7.741.613.650-	7.487.921.033-	المواد الأولية
0	810.160-	49.726-	التأمينات الأخرى
0	0	0	تغيرات المخزونات
0	163.000-	13.000-	مشتريات الدراسات و الخدمات المؤداة
137.399.063-	126.464.584-	113.548.836-	مشتريات أخرى
13.817.702	14.165.450	0	تخفيضات و التنزيلات و المحسومات المحصلة
0	0	0	التقاويل العام
67.895.602-	109.767.022-	127.174.799-	الإيجارات
63.795.812-	47.708.330-	48.817.980-	الصيانة و التصليحات و الرعاية
0	30.292.459-	33.890.041-	أقساط التأمينات
3.084.759-	3.078.782-	8.391.929-	أجر الوسطاء و الأتعاب
14.397.122-	57.559.632-	14.354.085-	الإشهار
37.543.612-	28.840.998-	24.649.053	التنقلات و المهام و الاستقبالات
275.494.833-	266.415.106-	259.439.821-	خدمات الخارجية
0	0	0	التنزيلات و التخفيضات و المحسومات المحصلة
<b>9.537.281.652-</b>	<b>8.398.548.273-</b>	<b>8.118.250.303-</b>	استهلاك السنة المالية
<b>2.009.162.485</b>	<b>1.877.100.213</b>	<b>2.009.250.338</b>	القيمة المضافة للاستغلال 1 - 2
631.534.536-	606.703.345-	615.895.745-	أعباء المستخدمين
64.340.263-	54.750.145-	41.857.800-	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
<b>1.313.287.686</b>	<b>1.215.646.723</b>	<b>1.351.496.793</b>	إجمالي فائض الاستغلال = 3 - 63 و 64
95.915.758	43.892.320	70.532.206	المنتجات العملياتية الأخرى
176.102.652-	189.910.950-	406.404.228-	الأعباء العملياتية الأخرى
831.463.542-	752.680.727-	726.629.446-	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
0	0	0	استرجاع على خسارة القيمة و المؤونات
<b>401.637.250</b>	<b>316.947.367</b>	<b>288.995.325</b>	النتيجة العملياتية
10.956.178	7.557.065	48.989.942	المنتجات المالية
52.297.469-	82.139.916-	90.217.437-	الأعباء المالية
<b>41.341.291-</b>	<b>74.582.851-</b>	<b>41.227.495-</b>	النتيجة المالية
<b>360.295.959</b>	<b>242.364.516</b>	<b>247.767.830</b>	النتيجة العادية 5 + 6
9.168	68.751.998	90.957.439	عناصر غير عادية (منتجات)*
1.381.802-	6.759.632-	36.875.367-	عناصر غير عادية (أعباء)*
<b>1.372.634-</b>	<b>61.992.365</b>	<b>54.082.072</b>	النتيجة الغير عادية
17.819.500-	6.056.910-	5.811.979	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج IBS
0	0	0	الضرائب المؤجلة - تغيرات - عن النتائج
<b>341.103.825</b>	<b>298.299.971</b>	<b>296.037.922</b>	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

حتى نتمكن من تحليل جدول حسابات النتائج، يجب أن نعرف تطور ربحية المؤسسة من خلال معرفة كل من الهامش الإجمالي للربح وكذا الهامش الصافي للربح والقيمة المضافة، كما في الجداول رقم (13) الآتي:

1 - تطور ربحية المؤسسة.

1 - 1 - التطور السنوي لهامش الربح الإجمالي: يتم حساب هامش الربح الإجمالي بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = (\text{القيمة المضافة} / \text{رقم الأعمال}) * 100$$

جدول رقم (15): هامش الربح الإجمالي للمؤسسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

البيان	رقم الأعمال	المواد المستهلكة	القيمة المضافة	هامش . ربح . الاج
2016	9.896.044.119	8.118.250.303	2.009.250.338	20%
2017	10.015.447.633	8.398.548.273	1.877.100.213	18.7%
2018	11.397.823.885	9.537.281.652	2.009.162.485	17.6%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوائم المالية للمؤسسة.

المدقق في نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ أن نسب هامش الربح الإجمالي متقاربة، لكن في اتجاه متنازل حيث كانت في سنة 2016 تمثل 20% ثم انخفضت إلى حدود 17.6% سنة 2018 لسبب عدم تكافؤ في الزيادة بين رقم الأعمال والمواد المستهلكة.

1 - 2 - التطور السنوي لهامش الربح الصافي وأرباح المؤسسة السنوية.

يتم حساب هامش الربح الإجمالي للمؤسسة بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الصافي} = (\text{النتيجة المالية ( الربح )} / \text{رقم الأعمال}) * 100$$

جدول رقم (16): هامش الربح الصافي ونسبة نموه خلال للفترة (2016-2018) الوحدة: دج

البيان	رقم الأعمال	النتيجة المالية ( الربح )	هامش الربح الصافي
2016	9.896.044.119	296.037.922	2.99%
2017	10.015.447.633	298.299.971	2.97%
2018	11.397.823.885	341.103.825	2.99%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

كذلك المدقق في نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ أن المؤسسة حققت هوامش ربح صافي كلها موجبة خلال سنوات الدراسة ( 2016 - 2018 )، وهذه الهوامش الصافية متقاربة لدرجة التساوي، على مدار كل سنوات الدراسة.

### رابعاً: تحديد النتيجة الجبائية.

حتى نستطيع تحديد النتيجة الجبائية وفقاً للجدول رقم (09)، يجب حساب النتيجة المالية من جداول النتائج لسنوات الدراسة، التي سوف نظهرها مجتمعة في جدول واحد ولفترة الدراسة أي للسنوات ( 2016 - 2018 )، وبعد الفحص والمراجعة الدقيقة لاحظنا أن المؤسسة أضافت أعباء غير قابلة للخصم ضمن الإدماجات في كل السنوات والتي تعبر عن مصاريف تحملتها المؤسسة وليس من حقها تخفيضها من النتيجة المالية، بل واجب إخضاعها إلى الضريبة، مما يدفع المؤسسة إلى التفكير أو بالأحرى تصحيح هذا الخصم، من أجل تجنب هذه الإدماجات ضمن نتيجة الضريبة أو الجبائية لما لها من عواقب وخيمة في حالة اطلاع مصالح الضرائب على مثل هذه التصرفات، وما يعرض المؤسسة إلى تكاليف إضافية، تضر بالهدف المسطر وهو تحقيق أكبر عائد، إضافة إلى الإضرار بسمعة المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.

ومن هذه الإدماجات نذكر خصم الضريبة على أرباح الشركات في سنة 2016، والمقدر بمبلغ 5.811.979 دج، أما سنة 2017 كان مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المخصوم هو 6.056.910 دج، كذلك سنة 2018، تم خصم مبلغ 17.819.500 دج الخاص بالضريبة على أرباح الشركات بمقدار، وكذلك خصم مبلغ 36.876.090 دج سنة 2016 وخصم مبلغ 1.381.802 دج سنة 2018 كاستردادات أخرى لا يحق للمؤسسة خصمها من الوعاء الضريبي إلا أنها خصمتها وبالتالي وجب تصحيحها في جدول تحديد النتيجة الجبائية.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

جدول رقم (17): النتيجة الجبائية للمؤسسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان	
341.103.825	298.299.971	296.037.922	1 - النتيجة الصافية للسنة المالية	
			ربح	
			خسارة	
			2 - الاستردادات	
0	0	0	— أعباء العقارات الغير مخصصة مباشرة للاستغلال	
0	0	0	— حصص الهدايا الاشهارية غير قابلة للخصم	
0	0	0	— حصص الاشهار المالي و الرعاية الخاصة غير قابلة للخصم	
0	0	0	— مصاريف الاستقبال غير قابلة للخصم	
0	0	0	— مصاريف الاشتراكات و الهبات غير قابلة للخصم	
0	0	0	— مؤونات غير قابلة للخصم	
0	0	0	— الاهتلاكات غير قابلة للخصم	
0	0	0	— مصاريف البحث و التطوير غير قابلة للخصم	
0	0	0	— الاهتلاكات غير قابلة للخصم المتعلقة بعمليات عقود القرض الايجاري ( ملك مستأجر ) ( المادة 27 ق م ت 2010 )	
0	0	0	— الإيجارات خارج النتيجة المالية ( القرض الموجر ) ( المادة 27 ق م ت 2010 )	
17.819.500	6.056.910	5.811.979	الضرائب الواجب دفعها على النتائج	— الضريبة على أرباح الشركات
0	0		الضرائب المؤجلة ( تغيرات )	
0	0		— خسائر قيمة غير قابلة للخصم	
0	0		— الغرامات و العقوبات غي قابلة للخصم	
1.381.802	6.759.632	36.876.367	— استردادات أخرى ( * )	
<b>19.201.302</b>	<b>12.816.543</b>	<b>42.687.347</b>	<b>مجموع الاستردادات</b>	
			3 - الخصومات	
0	0	3.365.815	— فائض قيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة المعاد استثمارها ( المادة 173 من ق ض م ر م )	
0	0	0	— حواصل و فوائد القيمة من تنازل على الأسهم و الأوراق المماثلة و كذلك تلك المتأتية من الأسهم أو الحصص OPCVM هيئات توظيف الأموال الجماعية القيم المنقولة المسعرة في البورصة	
0	0	0	— المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات او تلك المعفاة صراحة ( المادة 147 مكرر من ق ض م و ر م )	
0	0	0	— الاهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الايجاري ( القرض المؤجر ) ( المادة 27 ق م ت 2010 )	
0	0	0	— الإيجارات خارج النتيجة المالية ( القرض المستأجر ) ( المادة 27 ق م ت 2010 )	
0	0	0	— تكملة الاهتلاكات	
266.518.285	279.238.037	304.770.090	— خصومات أخرى ( * ) إعفاء ANDI + هامش الخام الحليب	
<b>266.518.285</b>		<b>308.135.905</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	
			4 - العجز السابق القابل للخصم ( المادة 147 من ق ض م و ر م )	
0	0	0	— عجز سنة 20	
0	0	0	— عجز سنة 20	
0	0	0	— عجز سنة 20	
0	0	0	— عجز سنة 20	
<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>المجموع القابل للخصم</b>	
<b>93.786.842</b>	<b>31.878.476</b>	<b>30.589.364</b>	<b>1 - النتيجة الجبائية = ( 4 - 3 - 2 + 1 )</b>	
			ربح	
			خسارة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية.

لتحليل الوضعيات المالية للمؤسسات، هناك العديد من المؤشرات، وفي دراستنا للوضعية المالي لمؤسسة حليب حضنة، نكتفي فقط بمؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل، ومؤشر الخزينة.

أولاً: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشر رأس المال العامل.

يعتبر رأس المال العامل أحد المؤشرات الهامة للدلالة على تحقق التوازن المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى أهميته كأداة من الأدوات المعتمدة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا إلى جانب احتياجات رأس المال العامل والخزينة. يحسب رأس المال العامل انطلاقاً من العلاقتين التاليتين :

- 1..... رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.
- 2..... رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (18): قيم رأس المال العامل خلال الفترة (2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	4.076.942.830	4.302.022.331	4.127.041.817
الأصول الثابتة	4.187.646.886	4.116.600.918	3.461.282.497
رأس المال العامل	( 110.704.056)	185.421.413	665.759.320
نسبة نموه %	—	%267	%259

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوائم المالية للمؤسسة.

نستنتج من الجدول أعلاه، انه في سنة 2016 كان رأس المال العامل سالبا مما يوحي بان الأموال الدائمة للمؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة بشكل تام، مما يؤدي بمسيري المؤسسة إلى الاستعانة بالديون القصيرة ، لكن الملاحظ في مؤسسة حليب حضنة أن هذه الوضعية تغيرت في خلال سنتي 2017 و2018، أين أصبح رأس المال العامل موجباً، وفي ارتفاع مستمر، مما يوحي إلى أن الأصول الثابتة ممولة كلياً بالأموال الدائمة، أي الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة وهذا ما يسمح بتحقيق توازن مالي على المدى الطويل، مع وجود فائض متبقي من رأس مال عامل، أو ما يعرف بهامش أمان، والذي يمكن تخصيصه لتغطية احتياجات دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاقية الديون.

مع ملاحظة أن للمؤسسة خلال هذه الفترة 2017 و2018 رأس مال عامل كبير مجمد وغير مستغل هذا يؤثر أو ينعكس سلبي على مردودية المؤسسة.

ثانياً: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشر احتياجات رأس المال العامل.

يحسب الاحتياج في رأس المال العامل انطلاقاً من العلاقة التالية :

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

- (1)..... قيم قابلة للتحقق + قيم الاستغلال = الاحتياجات الدورية  
 (2)..... ديون قصيرة الآجل - تسبيقات بنكية = الموارد الدورية

احتياجات رأس المال العامل = الاحتياجات الدورية - الموارد الدورية

ومنه:

- الاحتياجات الدورية = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق.

- الموارد الدورية = ديون قصيرة الآجل - تسبيقات بنكية.

بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الميزانية المالية لمؤسسة حليب حضنة، يمكن تقدير احتياجاتها من رأس المال العامل، وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (19): قيم احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
3.709.258.979	3.566.690.858	2.931.929.710	1..... قيم الاستغلال
2.509.522.971	1.716.218.213	1.673.816.156	2..... قيم قابلة للتحقق
5.629.358.501	5.241.098.701	4.801.067.580	3.. ديون قصيرة الآجال
-	-	-	4..... تسبيقات البنكية
589.423.449	41.810.370	(195.321.714)	احتياجات رأس المال العامل (4+3) - (2+1) =
13	1.21	—	نسبة نموه

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه، أن احتياجات رأس المال العامل سجلت ارتفاع مستمر في قيمها خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت قيمة سالبة سنة 2016، يعني هذا أن الاحتياجات في رأس المال العامل خلال هذه السنة كانت أقل من موارد الدورة وبالتالي نقول أن المؤسسة قد غطت احتياجاتها من مواردها أي من خلال ديونها القصيرة. أما باقي السنوات أي 2017 و 2018 كانت احتياجات رأس المال العامل موجبة مما يوحي أن المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجاتها في رأس المال العامل عن طريق مواردها الدورية وبالتالي هي في حاجة إلى رأس مال عامل لتغطية هذا العجز، ومنه يتم اللجوء إلى الأموال الدائمة ومن ثمة نقول أن المؤسسة تحقق توازن مالي على المدى القصير.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

ثانيا: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشر الخزينة.

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، حيث تعبر عن محصلة التدفقات النقدية الناتجة عن دورة الاستغلال و ورة التمويل ودورة الاستثمار، ويمكن حساب خزينة المؤسسة

بالصيغة التي تمثل الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل، ولجدول التالي يبين قيم الخزينة المؤسسة:

يحسب هذا المؤشر مباشرة باستخدام إحدى العلاقتين التاليتين :

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل} \\ \text{الخزينة} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{تسبيقات البنكية} \end{aligned}$$

جدول رقم (20): وضعية خزينة المؤسسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
665.759.320	185.421.413	( 110.704.056)	1 - رأس المال العامل
589.423.449	41.810.370	(195.321.714)	2 - احتياج رأس المال العامل
76.335.871	142.611.043	84.617.568	3 - القيم الجاهزة
—	—	—	4 - تسبيقات البنكية
76.335.871	142.611.043	84.617.568	الخزينة = (1) - (2) = (3) - (4)
(0.34)	0.68	—	نسبة النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المالية للمؤسسة.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن وضعية خزينة مؤسسة حليب حضنة، تظهر بقيم موجبة، خلال السنوات الدراسة، مما يعكس وجود توازن مالي على المدى القصير، بين رأس المال العامل، وبين الاحتياج رأس المال العامل، يعني أن موارد الدورة دائما اكبر من احتياجات الدورة، وهذا يترجم لنا أن هامش السيولة التي تتمتع به المؤسسة ما هو الا مبلغ فائض بعد تغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال. لكن المعروف أن الخزينة الصفرية هي النموذج الحقيقي، لكن مؤسسة حليب حضنة خزنتها موجبة يجب على مسيري المؤسسة من تصحيح الوضع والاستفادة من هذه الأموال.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية باستخدام النسب المالية.

أولاً: نسب التمويل المؤسسية: بالإضافة إلى مؤشرات التوازن، يمكن استخدام النسب المالية في عملية التحليل معطيات ونتائج مؤسسة حليب حضنه، والجدول التالي يوضح أهم النسب المالية التي نعتمدها.

الجدول رقم (21): النسب المالية للتمويل خلال الفترة ( 2016 - 2017 ).

2018	2017	2016	صيغة الحساب	البيان
1.62	1.02	0.97	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.86	0.66	0.60	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0.44	0.40	0.39	الأموال الخاصة / مجموع الديون	نسبة الاستقلالية
2.25	2.48	2.51	مجموع الديون / الأموال الخاصة	نسبة المديونية
1.11	1.03	0.97	الأصول المتداولة / الديون القصيرة	نسبة السيولة العامة
0.013	0.027	0.017	القيم الجاهزة / الديون القصيرة	نسبة السيولة الفورية
2.76	2.32	2.42	رقم الأعمال HT / الأموال الدائمة	نسبة رأس المال الدائم
3.34	4.16	3.92	رقم الأعمال HT / الأموال الخاصة	نسبة رأس المال الخاص

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نستخلص من الجدول أعلاه الآتي: بالنسبة لنسبة التمويل الدائم هي في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة، ونسبتها اقل من الواحد سنة 2016، أما باقي السنوات فهي اكبر من الواحد، هذا يدل على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، وكذلك يدل على وجود هامش أمان يسمح للمؤسسة بتغطية احتياجاتها.

بالنسبة لنسبة التمويل الخاص نلاحظ تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، وهي نسب أقل من الواحد، هذا يعني أن المؤسسة تغطي في أحسن الأحوال ما نسبته في 86%، من أصولها الثابتة عن طريق التمويل الخاص، أما الباقي تغطيه عن طريق اللجوء إلى مصادر خارجية.

فيما يخص نسبة الاستقلالية المالية كانت كل النسب خلال فترة الدراسة اقل من النصف 2/1، إلا أنها تتزايد باستمرار خلال سنوات الدراسة، مما يظهر جليا الهدف الذي يسعى إليه مسيري المؤسسة وهو محاولة تحقيق نوع من الاستقلالية المالية، ومنه فالمؤسسة قادرة على تغطية جزء كبير من ديونها عن طريق أموالها.

تظهر نسب المديونية طيلة فترة الدراسة ( 2016-2018 )، أكبر من اثنان وهي في انخفاض في سنة 2016 كانت تمثل نسبة 251%، ثم انخفضت سنة 2017 إلى 248%، ثم انخفضت في سنة 2018 إلى حدود 225%، وهنا نقول أن المؤسسة تعتمد في مصادر تمويلها أكثر على الديون،

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

خصوصا الديون القصيرة، إلا أنها تبقى تعبر مدى ضمان المؤسسة اتجاه ديون دائئتها، لهذا تسمى بنسبة قابلية التسديد.

وبالنظر إلى نسب السيولة العامة للمؤسسة خلال السنوات الدراسة، نلاحظ أن هذه النسب جميعها في حدود الواحد أو أكبر كما هو الحال سنتي 2017 و2018، مما يبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، وبالتالي احترام آجال تسديد هذه الديون، وتسمى أيضا نسبة الملاءة النسبية وهي تشبه نسبة التمويل الدائم لأنها تدل على وجود رأس مال عامل صافي، وهو يمثل هامش أمان. أما نسب السيولة الفورية، فقد تراجعت خلال السنوات الدراسة، لتصل إلى نسبة 1.3 % في سنة 2018، بسبب التناقص المستمر في القيم القابلة للتحقيق. وهذا ما يستوجب على المؤسسة ضرورة إعادة النظر في مواعيد التسديد الممنوحة للزبائن، حتى لا تكون هناك صعوبات للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها مع الموردين على المدى القصير.

تظهر نسبة رأس المال الدائم إلى رقم الأعمال مرتفعة خلال سنوات الدراسة، أما نسبة رأس المال الخاص إلى رقم الأعمال، فقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً في سنتي 2016 و2017، ثم سجلت انخفاض سنة 2018، بسبب زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة.

**ثانياً: نسب القيمة المضافة للمؤسسة.**

نتعرف من خلال الجدول التالي على أهم نسب القيمة المضافة لمؤسسة حليب حضنة وهي كالآتي:

– نسبة إنتاجية العمل، – نسبة إنتاجية الاستثمار، – نسبة الامتيازات الضريبية، – نسبة مردودية القروض

**الجدول رقم (22): نسب القيمة المضافة للمؤسسة خلال للفترة ( 2016 – 2017 ).**

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة إنتاجية العمل	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	0.30	0.32	0.31
نسبة إنتاجية الاستثمار	مجموع الاهتلاكات / القيمة المضافة	0.36	0.40	0.41
نسبة الامتيازات الضريبية	ضرائب و رسوم / القيمة المضافة	0.02	0.03	0.02
نسبة مردودية القروض	مصاريف مالية / القيمة المضافة	0.04	0.04	0.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ بأن جميع النسب في استقرار وتزايد مستمر خلال السنوات الدراسة (2016 – 2018)، مما يبين تحسن إنتاج المؤسسة وزيادة نشاطها باستمرار. وبمقارنة نسبتي إنتاجية العمل مع إنتاجية الاستثمار، يتضح لنا بأن المؤسسة تعتمد على اليد العاملة في الإنتاج أكثر من استعمال التكنولوجيا من آلات وتجهيزات. وقد عرفت نسبة إنتاجية العمل استقرار شبه تام، أين استقرت نسبته في حدود 30%، بسبب استقرار مصاريف المستخدمين، هذا يدل على أن لمسييري

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

المؤسسة إستراتيجية فيما يخص اليد العاملة، أما نسبة إنتاجية الاستثمار فقد عرفت استقراراً خلال سنتي 2017 و2018، بنسبة ثابتة تقدر بـ 40%، أما سنة 2016 كانت منخفضة 36%، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الاهتلاكات وارتفاع القيمة المضافة لتلك السنة.

أما نسبة الامتيازات الضريبية ونسبة مردودية الاقتراض لقد استقرت نسبتهما في حدود 2% بالنسبة للامتيازات الضريبية و4% لنسبة مردودية القروض، طيلة فترة الدراسة إلا أن نسبة مردودية القروض انخفضت إلى النصف (1/2) في سنة 2018 وهذا راجع إلى انخفاض المصاريف المالية بشكل كبير، هذه ميزة تحسب لمسيرى المؤسسة لضبطها والتحكم في هذه المصاريف، من خلال أساليب معتمدة تتلاءم والتسيير الجيد للمؤسسة.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### المبحث الرابع : دراسة الأثر الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة.

من خلال هذا المبحث يمكن عرض مختلف مصادر تمويل مؤسسة حليب، بعد ذلك تتم دراسة وتحليل أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة.

#### المطلب الأول :تقديم مصادر تمويل المؤسسة.

يتناول هذا المطلب مصادر تمويل المؤسسة التي تعتمد عليها في تشكيل هيكلها التمويلي.

#### أولاً: مصادر التمويل الداخلي.

التمويل الداخلي هو مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية الأخرى.

**1 - التمويل الذاتي:** يتكون التمويل الذاتي من النتيجة الصافية ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

$$\text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات} + \text{الصافية النتيجة} = \text{الذاتي التمويل}$$

الجدول التالي يبين قيمة التمويل الذاتي للمؤسسة وتطورها.

جدول رقم ( 23 ) : قدرة التمويل الذاتي وتطورها خلال للفترة ( 2016 - 2018 ). الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية للدورة	296 037 924	298 299 971	341 103 825
مخصصات اهتلاكات والمؤونات	726 629 446	752 680 727	831 463 542
ترحيل من جديد	—	200.000.000	—
إعانات الاستغلال	(105.132.176)	(94.258.308)	(69.797.428)
<b>قيمة التمويل الذاتي</b>	<b>917.535.194</b>	<b>1.156.722.390</b>	<b>1.102.769.939</b>
نسبة النمو	-	0.26	(0.04)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

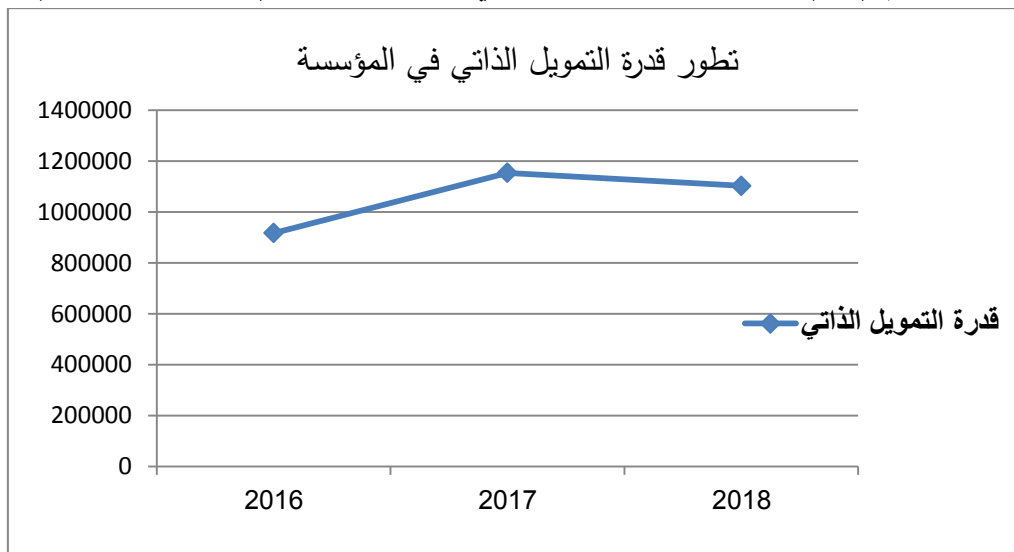
يظهر من خلال الجدول السابق، أن قيم التمويل الذاتي للمؤسسة كلها موجبة خلال سنوات الدراسة ( 2016 - 2018 )، حيث أدت زيادة رأس المال عن طريق حساب 11 الترحيل من جديد مع ارتفاع طفيف في كل من الاهتلاكات و نتيجة الدورة إلى ارتفاع في مقدار التمويل الذاتي لسنة 2017 بنسبة معتبرة تقدر بـ 26%، ثم انخفض في سنة 2018 إلى حدود (4)%، وهو ما يعتبر بالوضع العادي لمصدر تمويل الداخلي ( التمويل الذاتي )، فقط الترحيل من جديد الذي وقع في سنة 2017 هو من اخلى بالاستقرار ثم عاد إلى وضعه من ناحية القيمة، وفي حقيقة الأمر أن هذا المصدر هو في تزايد مستمر في الحالات العادية حين لا تظهر عملية استثنائية مؤقتة مثل الترحيل من جديد.

وبوجه عام فإن للمؤسسة قدرة تمويل ذاتي معتبر، يسمح لها بتمويل جزء من استثماراتها على المدى القصير والطويل بأقل تكلفة و نشير هنا أن للمؤسسة تسفيد من تحفيزات أخرى غير امتيازات الجبائية.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

حتى نستطيع قراءة معطيات قدرة التمويل الذاتي وتطورها، بدقة ووضوح أكثر تم تمثيلها بيانياً في شكل منحني، يوضح لنا تطورت قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة ، وهذا على الشكل الآتي:

الشكل رقم ( 3 ) : تطور قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة خلال ( 2016 - 2018 )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(23).

### 2 - الوفير الضريبي الناتج عن الاهتلاكات.

حتى نتمكن من تحديد أهمية الاهتلاكات من الناحية الضريبية ومدى قدرتها على تحقيق وفر ضريبي هام، نأخذ وضعية مؤسسة حليب حضنة مفترضين، ونقيس قيمة هذا الوفير المحقق عن طريق خصم قيمتها من الربح الضريبي وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (24): الوفير الضريبي المتولد عن اهتلاكات خلال الفترة (2016 / 2018) الوحدة : دج

البيان	الاهتلاك	معدل الضريبة	قيمة الوفير الضريبي
2016	726 629 446	%19	138.059594
2017	752 680 727	%19	143.009.338
2018	831 463 542	%19	157.978.072
مجموع الوفير الضريبي	2.310.773.715	%19	439.047.004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين الوفير الضريبي المتولد عن الاهتلاكات الخاصة بمؤسسة حليب حضنة لكل سنة خلال فترة الدراسة (2016-2018)، أن خصم الاهتلاكات من النتيجة الخاضعة للضريبة يسمح بتحقيق وفر ضريبي هام، محسوب بمحصلة ضرب قيمة الاهتلاك لكل سنة في معدل الضريبة على أرباح الشركات الخاضعة له مؤسسة حليب حضنة، ففي سنة 2016 نجد أن المؤسسة قد حققت وفراً ضريبياً يقدر 138.059594 دج، وفي سنة 2017 كان الوفير المحقق قدره

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

143.009.338 دج أما في سنة 2018 حققت أكبر وفر ضريبي قدره 157.978.072 دج، وأن هذه الوفورات المحققة من خلال خصم الاهتلاكات هي التي تسمح برفع قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي. إلا أن الملاحظ من خلال هذا العمل نجد المسيرين في المؤسسة لا يأخذوا بعين الاعتبار اختيار نظام الاهتلاك الذي يحقق أكبر وفر ضريبي والمسموح به قانوناً، فمسيرى مؤسسة حضنة حليب يطبقون نظام الاهتلاك الخطي الثابت بحكم انه شائع الاستعمال. بالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أنه لم تخصص المؤسسة ضمن فترة الدراسة أي مؤونة ذات طابع احتياطي. **ثالثاً: التمويل الخارجي.**

### 1 - ديون طويلة والمتوسطة الأجل.

تختلف قيمة الديون طويلة الأجل والمتوسطة من سنة لأخرى، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم ( 25 ) الديون طويلة ومتوسطة الأجل وتطورها خلال للفترة ( 2016 - 2018 ). الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018
الديون طويلة الأجل	1.553.147.284	1561.162.841	1.128.463.474
الديون متوسطة الأجل	0	0	0
مجموع الديون طويلة و متوسطة الأجل	1.553.147.284	1561.162.841	1.128.463.474
نسبة النمو	—	0.52	(27.72)

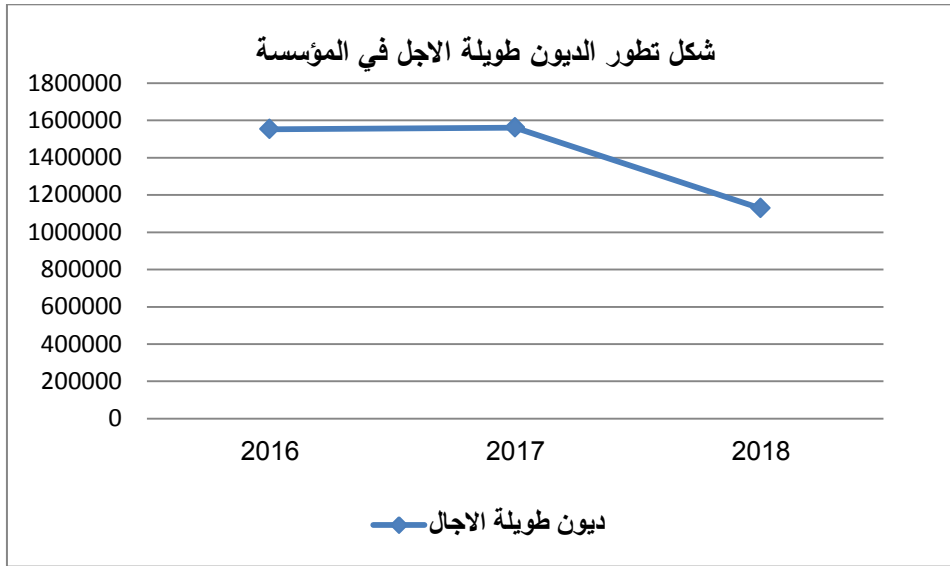
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال تفحص جانب الخصوم من الميزانية المالية للمؤسسة وجد أن المؤسسة لا تستعين بالديون المتوسطة في نشاطاتها الاستثمارية، حيث إنها تساوي صفر كل فترات الدراسة، بينما تعتمد على الديون الطويلة، ولهذا اكتفينا بدراسة تطور هذه الأخيرة خلال سنوات الدراسة (2016-2017). وبما أن مؤسسة حليب حضنة تعمل على توسيع استثماراتها، على عدة أصعدة منها ما هو طويل ومنها ما هو متوسط، من خلال المرحلة الخامسة التي حددتها المؤسسة من اجل التوسع في استثماراتها والرفع من طاقتها الإنتاجية إلى الحد الأقصى والمحددة بالفترة ( 2014 - 2018 )، فهذا كافي لتبرر أهمية هذا النوع من الديون في تمويل احتياجات الاستثمار من ناحية المصدر أي تمويل خارجي متمثل في الديون الطويلة.

يظهر الجدول أعلاه، حجم الديون طويلة الأجل لمؤسسة حضنة حليب تنخفض من سنة لأخرى، حيث نلاحظ انخفاضها سنة 2018 بنسبة (27.72) %، بينما ارتفع قليلا سنة 2017 بمقدار 0.52 %، وهذا نتيجة لسداد ديونها، وفي نفس المرحلة وجدنا نمو القدرة على التمويل الذاتي ارتفعت بنسبة 11.57 %، يعني أن المؤسسة أصبحت قادرة على تغطية احتياجاتها بنفسها إلى حد كبير.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجباي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

لكي نستطيع قراءة معطيات تطور ديون طويلة ومتوسطة الأجل للمؤسسة، بكيفية أكثر دقة، بتمثيلها بيانياً، في شكل منحني، يوضح لنا تطورات الديون طويلة الأجل، وهذا على الشكل الآتي:  
الشكل رقم ( 3 ) : تطور الديون ط و م الأجل للمؤسسة خلال للفترة ( 2016 - 2018 )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(22).

### 2 - الوفر الضريبي الناتج عن القروض.

حتى نتمكن من تحديد أهمية القروض من الناحية الضريبية ومدى قدرتها على تحقيق وفر ضريبي هام، نأخذ وضعية مؤسسة حليب حضنة، ونقيس قيمة هذا الوفر المحقق عن طريق خصم قيمة المصاريف المالية من الربح الضريبي وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (26): الوفر الضريبي المتولد عن الديون ط الأجل خلال للفترة ( 2016 / 2018 ) الوحدة: دج

البيان	مصاريف المالية	معدل الضريبة	قيمة الوفر الضريبي
2016	90.217.437	19%	17.141.313
2017	82.139.916	19%	15.606.584
2018	52.297.469	19%	9.936.519
مجموع الوفر الضريبي	224.654.822	19%	42.684.416

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال ما سبق فإن المصاريف المالية تؤدي نفس الدور الذي تؤديه الاهتلاكات والمؤونات إلا أن الاهتلاكات، تعتبر تدفقات غير حقيقية مقارنتها مع المصاريف المالية التي هي تدفقات حقيقية داخل عملية الاستغلال، ومن خلال الجدول السابق، أن خصم المصاريف المالية من النتيجة الإجمالية قد حقق للمؤسسة وفر ضريبي قدره 17.141.313 دج، لسنة 2016 ومبلغاً قدره 15.606.584 دج، لسنة 2017، بينما لسنة 2018 كان مقدار الوفر الضريبي المحقق هو 9.936.519 دج، حيث نلاحظ أن

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

مقدار الوفر الضريبي ينخفض من سنة إلى أخرى، وهذا ما يتناسب والعلاقة الطردية التي تربطه مع حجم القروض، كما رأيناها تتناقص فكذا ذلك الوفر الضريبي يتناقص بشكل تناسبي معها، وهذا يعني أن الاعتماد على الاقتراض أفضل من الناحية الجبائية لأنه يخفض من الربح الخاضع للضريبة.

### 3 - الديون قصيرة الأجل للمؤسسة.

تظهر الديون قصيرة الأجل لمؤسسة حليب حضنة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (27): الديون قصيرة الأجل وتطورها خلال للفترة ( 2016 - 2018 ). الوحدة: دج

البيان	2016	%	2017	%	2018	%
موردون	980.392.800	20	1.548.945.332	29	1.633.241.391	30
ضرائب	60.634.394	1	168.928.365	2	130.777.193	3
ديون أخرى	884.938.325	18	509.777.988	14	794.936.677	10
الخزينة خصوم	2.875.101.661	60	3.013.447.016	55	3.070.403.240	57
مجموع الديون قصيرة الأجل	4.801.067.580		5.241.098.701		5.629.358.501	
نسبة النمو %	—		9,1		7,4	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من الجدول أعلاه، نلاحظ استمرار ارتفاع مجموع الديون قصيرة الأجل من سنة إلى أخرى، حيث

سجلنا نسبة سنة 2017 زيادة قدرها 91 %، ثم انخفضت قليلا في سنة 2018، إلى حدود

نسبة 74%، وهذا بسبب انخفاض ديون الضرائب مقارنة مع سنة 2017.

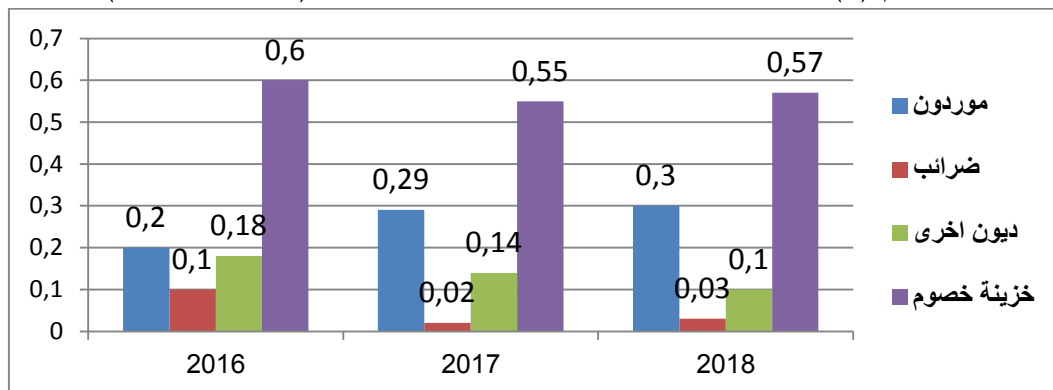
وبهدف تمويل دورة الاستغلال، فقد تعددت وتنوعت الديون قصيرة الأجل للمؤسسة؛ من ديون

الموردون إلى ديون أخرى، ونجد ديون الخزينة تمثل سنة 2016، نسبة 60%، من مجموع الديون القصير.

من اجل تفسر المعطيات المتعلقة بالديون قصيرة الأجل وتطورها، بأكثر دقة، تم تمثيلها، في شكل

أعمدة، توضح نسبة كل عنصر من مجموع العناصر المكونة للديون القصيرة، على الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): مكونات ديون قصيرة الأجل وتطورها خلال للفترة ( 2016 - 2018 ).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (27).

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبايي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### 4 - تطور مجموع ديون المؤسسة

تتمثل مصادر التمويل الخارجية في مختلف الديون، والجدول التالي يوضحها خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم (28) : تطور مجموع ديون المؤسسة خلال الفترة ( 2016 - 2018 ) الوحدة: دج

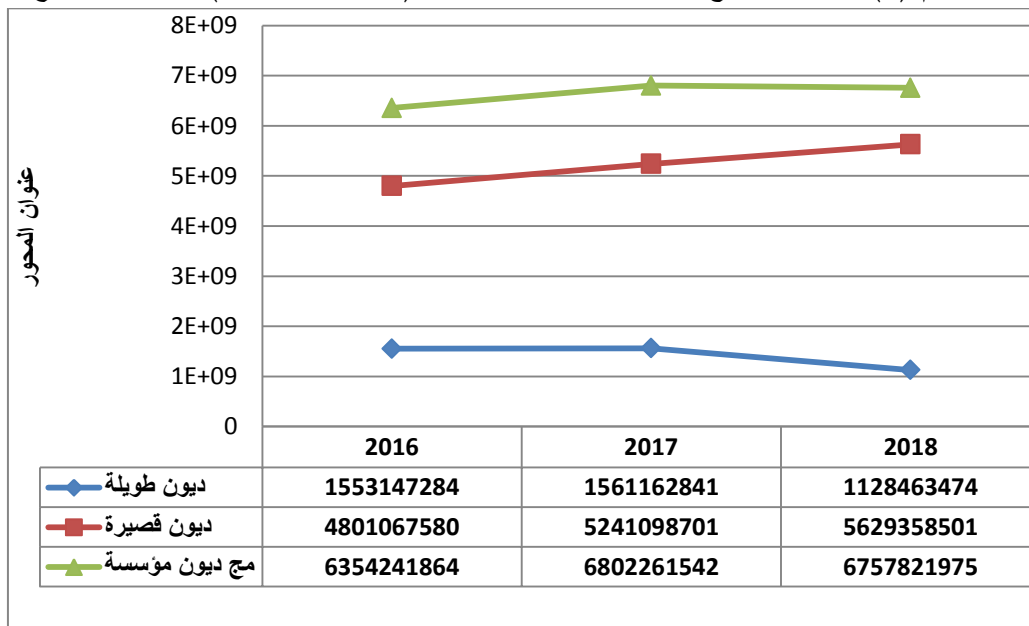
البيان	2016	2017	2018
ديون طويلة الأجل	1.553.147.284	1.561.162.841	1.128.463.474
ديون قصيرة الأجل	4.801.067.580	5.241.098.701	5.629.358.501
مجموع الديون	6.354.214.864	6.802.261.542	6.757.821.975
نسبة النمو %	-	%7.05	%(0.65)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن مجموع ديون المؤسسة سجلت زيادة معتبرة خلال السنة 2017 بنسبة 7,05%، فهذا راجع إلى زيادة كبيرة في الديون القصير خصوصا ديون الموردون والضرائب، يعني أن المؤسسة بدأت تقترب من طاقتها الإنتاجية القصوى التي تعتبر من ضمن أهداف المرحلة التوسع الخامسة ( 2014 - 2018 )، ثم نسجل انخفاض في مجموع ديون المؤسسة في سنة 2018 مقارنة مع السنة التي سبقتها 2017، وهذا سببه قيام المؤسسة بتسديد ديونها طويلة الأجل والتي انخفضت بنسبة (0,65)%، وكانت سنة 2017 تقدر 6.802.261.542 دج، وفي سنة 2018 قدرت 6.757.821.975 دج

للتعمق أكثر في قراءة مكونات مجموع ديون المؤسسة، بحجة أنها تمثل في حدود من 65%، من مجموع موارد التمويل في المؤسسة، بتمثلها بيانيا، في شكل منحني، بهدف تسهيل الفهم وإعطاء صورة أكثر دقة ووضوح، وهذا على الشكل الآتي:

جدول رقم (6) : تطور مجموع ديون المؤسسة خلال الفترة ( 2016 - 2018 ) الوحدة: دج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(28).

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضاة

ثالثا: الأموال الخاصة للمؤسسة.

تتشكل الأموال الخاصة من رأس مال المؤسسة، والاحتياطيات والنتيجة الصافية، (الترحيل من جديد)،

الجدول التالي يوضح مجموع الأموال الخاصة لمؤسسة حليب حضاة:

جدول رقم (29) : تطور الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة ( 2016 - 2018 )

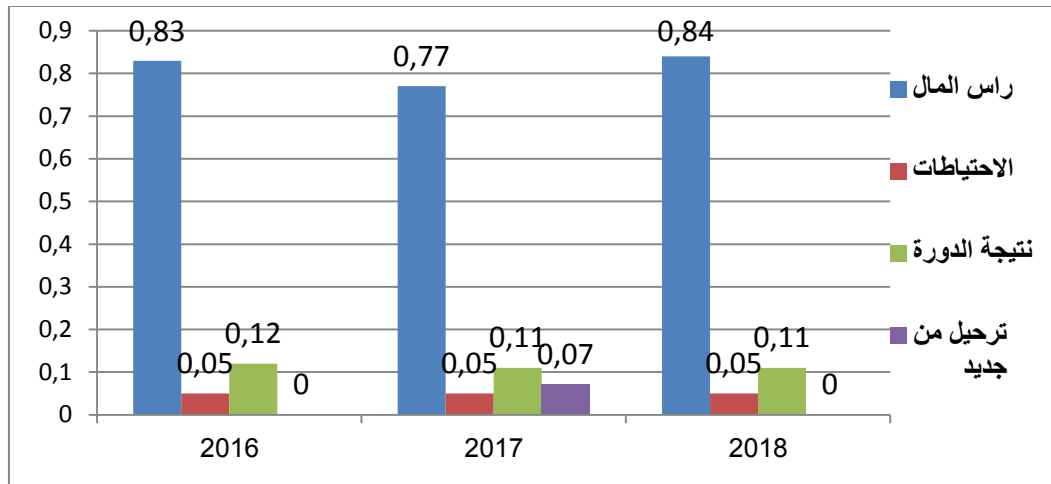
البيان	2016	%	2017	%	2018	%
رأس مال المؤسسة	2.100.000.000	83	2.100.000.000	77	2.500.000.000	84
علاوات احتياطيات	126.568.895	5	141.370.720	5	156.285.791	5
نتيجة صافية للدورة	296.037.923	12	298.299.971	11	341.103.825	11
الترحيل من جديد	0	0	200.000.000	7	0	0
مج أموال الخاصة	2.522.606.818	100	2.739.670.763	100	2.997.389.616	100
نمو الأموال الخاصة	-		8,60 %		9,40 %	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة في تطور مستمر، خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى عدة عوامل، ففي السنة 2016 كانت الأموال الخاصة للمؤسسة تقدر بـ 2.522.606.818 دج، ثم ارتفع بنسبة 8,60 % خلال سنة 2017 لسبب رئيسي وهو ترحيل ما قيمته 200.000.000 دج وهو الباقي من أرباح المؤسسة التي لم يتم فيها قرار التوزيع من طرف الجمعية العامة، فضلا على ارتفاع طفيف في نتيجة الدورة، أما سنة 2018 كانت نسبة الزيادة أو النمو تقدر بـ 9,40 %، كذلك هذا راجع إلى الارتفاع في نتيجة الدورة لكن بشكل قليل السبب الذي أدى إلى هذه الزيادة هو الرفع في رأس مال المؤسسة عن طريق الأرباح المحتجزة بمبلغ قدره 400.000.000 دج.

نفس الشيء نقدم مكونات الأموال الخاصة، في تمثيل بياني، على شكل أعمدة، توضح نسبة كل عنصر من عناصر الأموال الخاصة، حتى تسهل قراءتها وتحليلها بوضوح أكثر، وهذا كالتالي:

منحنى رقم (7) : تطور الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة ( 2016 - 2018 )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (29).

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

### المطلب الثاني: دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة.

من خلال هذا المطلب يتم عرض وتحليل أهم مكونات الهيكل التمويلي، حتى نستطيع حصر الموارد التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار.  
أولاً: هيكل الأموال الدائمة للمؤسسة.

سبق وان تعرضنا إلى جل مصادر التمويل في المؤسسة حليب حضنة، لكن بشكل منفرد كل مصدر على حدة، وبهذا يمكن أن يظهر هيكل الأموال الدائمة بالشكل الموضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (30) : أهم مصادر موارد التمويل وتطورها خلال الفترة ( 2016 - 2018 ). وحدة: دج

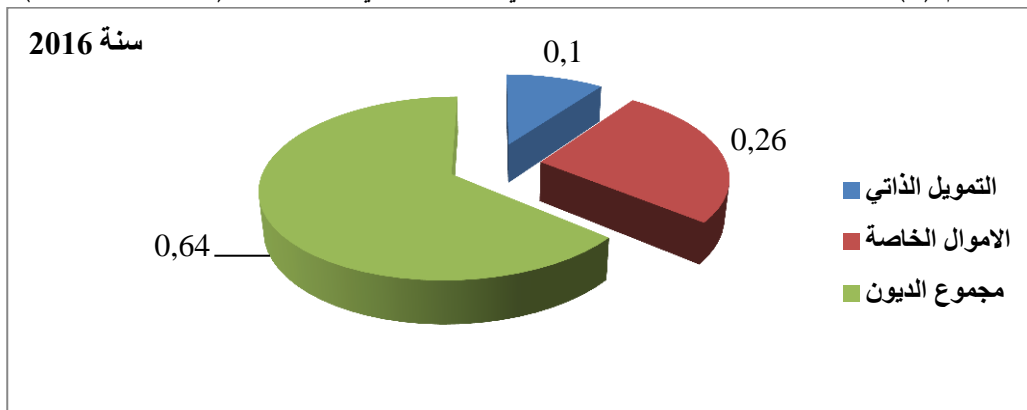
البيان	2016	%	2017	%	2018	%
قيمة التمويل الذاتي	917.535.194	9	1.156.722.390	11	1.102.769.939	10
مجموع الأموال الخاصة	2.523.795.545	26	2.740.859.490	26	2.998.578.343	27
مجموع الديون	6.354.214.864	65	6.802.261.542	63	6.757.821.975	62
مجموع موارد التمويل	9.795.545.603	100	10.499.843.201	100	10.859.170.257	100
نسبة نمو %	-		%7		%3,4	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة موارد التمويل في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة (2016-2018)، نجد قيمة التمويل الذاتي في ترتفع في حدود اقل من نسبة 1%، بالنسبة لسنة 2017، ثم انخفضت بنفس النسبة سنة 2018، أما قيمة الأموال الخاصة، هي في استقرار ماعدا سنة 2018 ارتفعت بنسبة 1%، وما قيل عن الأموال الخاصة يقال عن مجموع الديون، من حيث الثبات.

حتى نوفي هذا المطلب حقه، لسبب وحيد انه يظهر لنا مكونات موارد التمويل في المؤسسة، وكل مورد وما يمثله من نسبة إلى مجموع موارد المؤسسة، لهذا تم تمثله بيانيا، بالاعتماد على أسلوب الكتل، حتى تسهل قراءتها وتحليلها بوضوح أكثر، وهذا على الشكل الآتي:

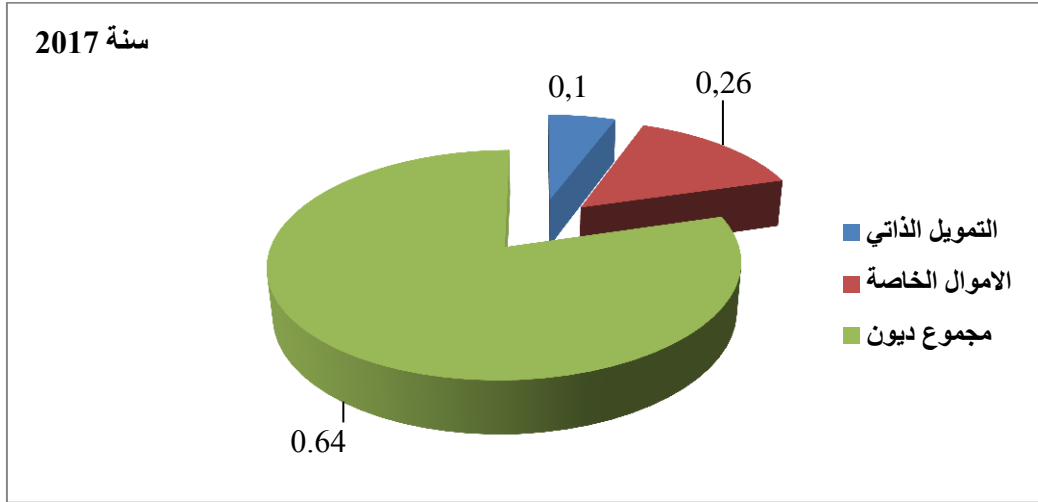
شكل رقم (8) : نسبة تمثيل كل مصادر التمويل في الهيكل المالي خلال للفترة ( 2016 - 2018 )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (30).

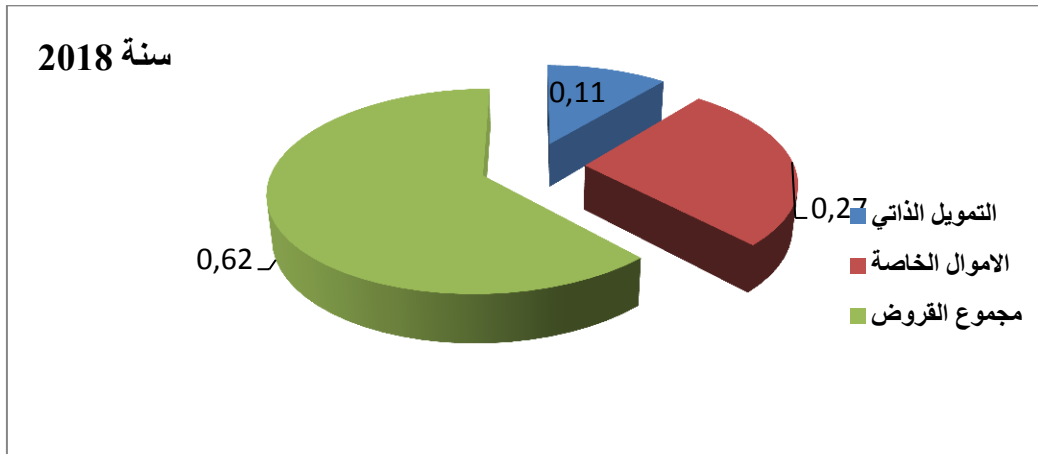
## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

شكل رقم (8) نسبة تمثيل كل مصادر التمويل في الهيكل المالي خلال للفترة ( 2016 - 2018 )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(30).

شكل رقم (8) : نسبة تمثيل كل مصادر التمويل في الهيكل المالي خلال للفترة ( 2016 - 2018 )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(30).

ثانيا: سياسة توزيع الأرباح وإعادة استثمارها.

من خلال التفحص والتدقيق في القوائم المالية للمؤسسة، وبالخصوص جدول حسابات النتائج وكذا جدول تحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة، لوحظ أن النتيجة المالية، تظهر دائما موجبة، هذا يدل على أن المؤسسة تحقق في أرباح صافية، لهذا يجب أن تعالج لكون أنها عنصر من عناصر التمويل الذاتي، مما يستدعي ضرورة وضع سياسة لتوزيع أرباح محكمة ومعلنة، طبعا هذه السياسة تكون من طرف مجلس إدارة المؤسسة، وذلك بناءً على قرار الجمعية العامة للمؤسسة.

وهذا ما هو معمول به في مؤسسة حليب حضنة، حيث إنها بعد تحديد النتيجة المالية، في حالة تحقيق نتيجة ايجابية، تقوم باقتطاع الاحتياطات القانونية، تم تخصيص مبلغ قدره 200.000.000 دج، كريح محتجز يضاف إلى رأس المال سنويا، وهذا ما لاحظناه خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016 كان رأس مال

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

المؤسسة 2.100.000.000 دج، وفي سنة 2017 مقدار زيادة رأس المال كانت 200.000.000 دج في شكل ترحيل من جديد، أين ظهر رأس مال المؤسسة في 2018 بمبلغ قدره 2.500.000.000 دج، إما ما تبقى من ارباح يوزع بين الشركاء الأربعة، في شكل أرباح موزعة.

### المطلب الثالث : تحليل الأثر الضريبي على الهيكل التمويلي للمؤسسة.

دراسة وتحليل الأثر الضريبي على الهيكل التمويلي للمؤسسة، والذي يبقى هو شغلنا الشاغل بسبب إسقاط هذا الأثر على قيمة المؤسسة، هذه، يتطلب منا ضرورة تحليل تطور الضرائب التي خضعت لها المؤسسة وتحملت عبئها طيلة فترة الدراسة (2016-2018)، ثم نقارنها مع مكونات الهيكل التمويلي للمؤسسة، بهدف تقدير درجة التأثير الضريبي على كل مصدر من مصادر التمويل المكونة للهيكل التمويلي، وأخيراً تأتي مرحلة اختيار مكونات الهيكل التمويلي الذي يحقق أقل تكلفة، بهدف الحصول على الهيكل المالي متوازن لا يعرض المؤسسة إلى مخاطر، ومنه يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة.

### 3 - مجمل الضرائب التي خضعت لها المؤسسة.

الجدول التالي يظهر قيمة مجمل الضرائب التي خضعت لها المؤسسة، خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (31) : مجمل الضرائب التي خضعت لها المؤسسة خلال للفترة ( 2016 - 201 ) الوحدة: دج

البيان	2016	%	2017	%	2018	%
الضريبة على أرباح الشركات	5.811.979	1	6.759.632	3	17.819.500	8
الرسم على النشاط المهني	43.828.833	34	57.627.433	30	71.927.313	28
ضريبة الدخل الإجمالي على الأجور	75.695.863	58	75.957.476	39	77.913.889	35
ضرائب و رسوم أخرى	41.857.800	32	54.750.145	28	64.340.263	29
<b>مجموع الضرائب</b>	<b>167.194.475</b>	<b>100</b>	<b>195.094.686</b>	<b>100</b>	<b>232.000.965</b>	<b>100</b>
نسبة التطور %	—		49%		13%	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الضرائب التي تتحملها مؤسسة حليب حضنة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (2016-2018)، حيث ارتفعت قيمة الضرائب في سنة 2017 بنسبة 49%، ثم انخفضت إلى 13%، سنة 2018، مقارنة مع السنة التي سبقتها، وبشكل عام هي في ارتفاع.

## الفصل الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة

ثانياً : مقارنة حجم الضرائب مع مكونات الهيكل المالي.

من خلال دراسة تأثير الضرائب على مكونات الهيكل التمويلي لمؤسسة حليب حضنة، من حيث حساب نسبة إجمالي الضرائب إلى مكونات الهيكل التمويلي على النحو التالي :

جدول رقم (38): نسبة إجمالي الضرائب إلى مكونات الهيكل المالي خلال للفترة ( 2016 - 2018 ).

البيان	2016	2017	2018
النسبة المئوية	%	%	%
إجمالي الضرائب / قيمة التمويل الذاتي	18	17	21
إجمالي الضرائب / إجمالي ديون ط + م + ق	3	3	3
إجمالي الضرائب / إجمالي الأموال الخاصة	7	7	8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة إجمالي الضرائب إلى مكونات الهيكل المالي متقاربة نوعاً ما.

فقدرة التمويل الذاتي على تغطية حجم الضرائب في ارتفاع، ماعدا في سنة 2017 انخفضت بـ1%، بالمقارنة مع سنة 2016، ثم عادت إلى الارتفاع بنسبة 4%، سنة 2018،

أما بخصوص نسبة إجمالي الضرائب إلى مجموع الديون نجدها مستقرة وثابتة بسبب تعويض انخفاض الديون الطويلة بالزيادة التي حصلت في الديون القصيرة، مما أدى إلى استقرار النسبة.

وأخيراً نجد نسبة إجمالي الضرائب التي تحملتها المؤسسة إلى إجمالي الأموال الخاصة أنها مستقرة ماعدا سنة 2018 ارتفعت بنسبة 1%، هذا يدل على أن نسب إجمالي الضرائب إلى هيكل تمويل المؤسسة لم تكون لها الأثر على مصادر تمويل المؤسسة.

حيث كان مجموع الديون هو من تحققت عنده أقل تكلفة ضريبية، ثم جاء بعده الأموال الخاصة، ثم من حققت عنده أكبر نسبة للضريبة هي قيمة التمويل الذاتي.

### خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التعرض لدراسة الأثر الضريبي على اختيار هيكل تمويل مؤسسة حليب حضنة، ففي المبحث الأول الذي تضمن التقديم العام للمؤسسة، وحتى نحدد معالم الإطار التنظيمي الذي تتم فيه دراستنا.

خصص المبحث الثاني لدراسة واقع التسيير البسيط في المؤسسة، من اجل التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة، ومنه أهم الضرائب التي تخضع لها، ثم التطرق فيما إذا كانت المؤسسة تستوفي الالتزامات الجبائية المرتبطة بها.

كما تم التطرق في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، والخاصة بدورتي الاستثمار والاستغلال، من خلال الاعتماد على المعطيات المالية للفترة (2016 - 2018) عند تقديم الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، وجدول تحديد النتيجة، تبين ان المؤسسة تمتاز بقدرات مالية واستثمارية لا يمكن الاستهانة بها. حيث يعبر مجموع الأصول الثابتة ومجموع الأصول الدائمة عن هذه الأهمية.

من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على أهم المؤشرات المالية والنسب المالية بالإضافة إلى توظيف المعلومات المالية لفترة الدراسة، استنتجنا بأن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية متوازنة نوعاً خلال جميع سنوات الدراسة، وهذا يؤدي إلى استقرار وضعية المؤسسة وتوازنها على المدى القصير.

أما المبحث الرابع من خلاله إلى دراسة وتحليل تأثير الضريبة على الهيكل التمويلي لمؤسسة حليب حضنة، وهذا بعرض وتحليل مختلف المصادر التمويلية التي يتكون منها الهيكل التمويلي للمؤسسة، ثم بعد ذلك عالجنا أهم أنواع الضرائب التي خضعت لها المؤسسة لفترة الدراسة، من خلال مقارنة حجم الضرائب مع بعض المؤشرات الهيكلية والمالية وتأثيرها على قيمة المؤسسة.

قد تأكد لنا بأن زيادة حجم الضرائب أو انخفاضها لا يؤثر بصورة مباشرة على قرار اختيار المصادر التمويلية، التي يجب أن تمتاز بالتكلفة الضريبية المنخفضة، حيث بدأت السياسة التمويلية للمؤسسة تميل نحو الاعتماد على الديون الخارجية القصيرة الأجل، بهدف تمويل احتياجاتها بنسبة أكبر من الاعتماد على الأموال الخاصة وقدرة التمويل الذاتي، والاعتماد أكثر على الامتيازات والإعانات الممنوحة في إطار التشريع الجبائي دون النظر إلى طبيعتها المؤقتة.

بما أن العامل الضريبي في هذه الحالة لا يؤثر بصفة مباشرة في سياسة اختيار المصادر التمويلية المكونة للهيكل المالي للمؤسسة، فإن ذلك ما يعبر عن وجود خلل في التسيير الجبائي لمصادر التمويل في المؤسسة، والتي يجب الاهتمام به لما يحققه من عائد يعود على قيمة المؤسسة.

خاتمة

تتمحور دراستنا في هذا البحث حول أثر التسيير الجبائي لمصادر التمويل على قيمة المؤسسة وكيفية ممارسة التسيير الجبائي، حتى يكون كمحدد حقيقي لتحقيق الغاية والهدف المطلوب وهو تخفيف العبء الجبائي، وحتى نتمكن من هذا وضعت إشكالية هذا العمل تمثلت في: ما مدى تأثير التسيير الجبائي لمصادر التمويل على قيمة المؤسسة، واختيرت مؤسسة حليب حضنة كنموذج لإسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي.

قصد اختبار الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية، هذا بعد الإجابة على الأسئلة التي تفرعت على الإشكالية الرئيسية، وحتى يتسنى لنا هذا قسمنا عملنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي عملي. ففي الفصل النظري تناولنا الخلفية النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، الذي قسما هو بدوره إلى عدة مباحث. المبحث الأول تم التعرض فيه إلى مضمون التسيير الجبائي من خلال مفهومه، وحدوده ومميزاته، وكذا ما يتطلبه من مؤهلات يجب أن يتحلى بها المسير الجبائي، كما خصصنا المبحث الثاني إلى التمويل في المؤسسة، من حيث مفهوم وأهداف السياسة التمويلية وكذا محددات وقيود اختيار مصادر التمويل، كلاسيكية كانت أو غير ذلك، وفي المبحث الثالث تم عرض مختلف مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، كو صنف من حيث الحصول عليها، فكانت مصادر تمويل داخلية وخارجية مباشرة وغير مباشرة.

فمصادر التمويل الداخلي هي التي تتولد من فائض نقدي، يؤدي إلى عرض نقدي حقيقي، يسمح للمؤسسة بحصول على أموال تقلل من حاجتها للمصادر خارجية، وهذا الفائض يعبر على ما تبقى من رصيد بعد كل التوزيعات ويعرف باسم التمويل الذاتي، ثم إلى مصادر تمويل خارجية مباشر وغير مباشرة، فمصدر التمويل الخارجي المباشر يكتسي طابع الأمد الطويل، ويتمثل في حالة زيادة رأس مال المؤسسة، عن طريق الأسهم والسندات.

حتى نصل إلى المصدر ما قبل الأخير والمتمثل في مصادر التمويل الخارجي غير مباشر، وهي غير متولدة من نشاط المؤسسة وتعتبر مكملة لمصادر التمويل الداخلي، ونجدها في القروض طويلة ومتوسطة الآجال، وفي القروض قصيرة الآجال وهذا الصنف بدوره من صنف من حيث آجال الاستحقاق.

أما الصنف الأخير هي مصادر التمويل الحديثة أو ما تسمى بالمتخصصة، ويرجع سبب هذا الاسم إلى حداثة نشأتها، وكذلك لاعتمادها من كبريات المؤسسات في تمويل استثماراتها كبيرة الحجم، بهدف تجنب عدة مخاطر، قد تتعرض لها في باقي الأصناف سابقة الذكر، في هذا النوع من مصادر التمويل أكثر من أنها توفر تدفقات نقدية، هي عبارة عن تقنيات قد توفر تدفقات لكن محصنة أكثر من المخاطر، وهنا تظهر مهارة المسير وعلى الخصوص المسير الجبائي في المفاضلة بين البدائل والخيارات، منها نجد الاتجاهات الحديثة للأوراق المالية التقليدية مثل الأسهم العادية للإنتاجية، والأسهم العادية المخصومة، وكذلك الأسهم الممتازة مثل الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة أو التي لها حق التصويت، وفي الأخير السندات الحديثة مثل سندات المعدومة أو صفرية وسندات الرديئة.

## خاتمة

وكذلك مصدر الإيجار التمويلي الذي يعتبر تقنية حديثة لما له من ميزات تميزه على القروض الأخرى، وتم عرض مفهومه وخصائصه وأنواعه. أما المصدر الأخير من ضمن المصادر التي تناولناها في بحثنا هذا هو الاندماج وتقنية عقد تحويل الفاتورة.

كما نتناول تقنية عقد تحويل الفاتورة التي هي أكثر شمولية من مجمل التقنيات التي تم التطرق إليها وفيها تتخلص المؤسسة من حقوقها اتجاه زبائنها إلى مؤسسة مصرفية مختصة بمقابل يكون قد تحدد مسبقا في عقد سمي عقد تحويل الفاتورة.

بالإضافة إلى ما سبق سوف تم تزويد كل مصدر بما له من مزايا وما تشوبه من عيوب، حتى يكون المسير على دراية من أمره في حالة إسناد الاختيار إلى معيار التقييم.

أما الاعتماد على العامل الجبائي في اختيار مصادر التمويل، الأمر الذي أجبرنا أن نخصص له المبحث الرابع لدراسة تكلفة التمويل والمعالجة الجبائية لمصادر التمويل، وفيه تم معالجة تكلفة الأموال الخاصة، المتمثلة في تكلفة التمويل الذاتي.

وفي آخر مبحث تمت دراسة مجموع تكاليف هذه المصادر من اجل الوصول إلى تكلفة الهيكل التمويلي للمؤسسة مرورا بالعديد من النظريات سواء كانت التقليدية أو الحديثة التي تناولت موضوع الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة.

وبعدما دراسة مصادر تمويل المؤسسة وتكلفة كلا منها، تمت معالجتها جبائيا وإحاطتها بشروط قانونية وتشريعية محددة مسبقا حتى لا تتحول من ميزة يكفلها القانون إلى عبء يزيد من حملها.

أما الفصل التطبيقي الذي عبرنا فيه عن واقع ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، من خلال مؤسسة حليب حضنة، أين تم التعرض فيه إلى التعريف بالمؤسسة بشكل عام وإلى هيكلها التنظيمي، ثم لدراسة الأثر الجبائي لاختيار هيكل تمويل من خلال تقديم مختلف القوائم المالية للمؤسسة وتحليل للوضع المالية لها، وكانت الملاحظة الأولى بان المؤسسة لها قدرة تمويلية معتبرة ومتنوعة، كما تبين بأن المؤسسة لها هيكل تمويلي يحتوي على مزيج من مصادر التمويل.

من خلال عرض مجموعة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، ظهر جليا بأنها قادرة على تحمل الأعباء الجبائية الخاضعة لها، لكن ليست بالحجم الذي يؤثر لدرجة تغيير السياسة التمويلية لاختيار مصادر تمويل المؤسسة. وأن الأثر الجبائي على مصادر تمويل مؤسسة حليب حضنة، إنها متقاربة.

# خاتمة

## نتائج الدراسة.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا كالاتي:

### ❖ الجانب النظري للدراسة.

01 - المسؤول على تحديد البيئة الجبائية لأي قرار تسييري في المؤسسة هو المسير الجبائي، ولا يتم ذلك إلا من خلال الوقوف على مختلف الخيارات والبدائل، التي بدونها لا مجال للحديث عن تسيير جبائي، فالمسير الجبائي يتعامل مع مختلف قرارات التسييرية في المؤسسة عادية كانت أو إستراتيجية، هذا ما ألزمه أن يكون متعدد التخصصات، ويملك ثقافة جبائية واسعة، بالإضافة إلى تحكمه في جباية المؤسسة، ودرايته التامة بالقوانين والتشريعات الجبائية، زيادة على إدراكه لمبادئ التحليل والتسيير المالي.

02 - حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق فعالية جبائية متجاوزة بها مجرد التطبيق العادي للمبادئ وقواعد الجباية، تكون في صورة فعالية جبائية مباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني التي هي فيه، ومما يسمح لها من تحقيق وفورات مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية غير مباشرة فهي تتحقق من خلال الخيارات القانونية والجبائية التي تسمح بهامش من الحركة نتيجة تعدد البدائل أو نتيجة سكوت القانون عليها، لهذا فعلى مسيري المؤسسة إدراك انه يمكن تحقيق أهداف جبائية بواسطة خيارات قانونية ذات الأثر الجبائي المتوافق والهدف الجبائي المراد تحقيقه.

03 - المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولا يتحقق هذا إلا بمعرفة مسبقة لمختلف هذه المصادر والمعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل، لهذا اعتبرت من محددات الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

04 - حصر مصادر تمويل المؤسسة وتقييمها ومعرفة طرق الحصول عليه وتحديد تكلفتها بالاعتماد على العامل الجبائي الذي هو من بين العوامل التي تؤثر في تحديد سياسة تمويل المؤسسة، لان التحكم في التكلفة الضريبية وتخفيضها يؤدي إلى ترشيد الاختيارات التمويلية، من اجل بناء هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة، وكل هذه الاهتمامات هي من أهم مهمات المسير الجبائي من أجل تحديد السياسة جبائية للمؤسسة، يرتكز عليها المسير المالي لرسم سياسة التمويل بما يحقق زيادة في قيمة المؤسسة.

### ❖ الجانب التطبيقي للدراسة

01 - التسيير الجبائي في مؤسسة حليب حضنة ما هو إلا التزام بالآجال القانونية لإيداع التصاريح ودفع الضرائب والرسوم أي أن المؤسسة تطبق في التسيير الجبائي بمفهومه البسيط، وهو ليس ضمن اهتمامات مسيريتها حتى تستفيد من كل الخيارات التي يتيحها التشريع الجبائي الجزائري في مثل هذه الحالات، مكتفية فقط بالتحفيز الاستثمارية دون غيرها.

02 - تعتمد مؤسسة حليب حضنة على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها التمويلية، كما أنها تتمتع بنسبة معتبرة من التمويل الذاتي المتأتي من النتائج المحققة ومن الاهتلاكات المطبقة، كما لاحظنا غياب للمؤونات ذات الطبع الاحتياطي.

## خاتمة

أما فيما يخص اعتمادها على الديون فإنها تعتمد أكثر على الديون قصيرة الأجل. غير أن المؤسسة غير مبالية بالعامل الجبائي في اختيار وتكوين هيكلها المالي، ولا تأخذ بعين الاعتبار الوفورات الضريبية التي يمكن أن تحققها من خلال اختيارها لمصادر تمويلها، ممكن هذا راجع إلى استفادتها من مزايا جبائية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومزايا أخرى.

### ❖ توصيات واقتراحات

01 - المؤسسات الاقتصادية مطالبة باستمرار تتابع كل التشريعات الجبائية من أجل الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة.

02 - على المؤسسات الاقتصادية الأخذ بزمام المبادرة في تكوين وتوظيف مختصين في المجال التسيير الجبائي، أو على الأقل التعاقد مع مكاتب مختصة في تقديم الاستشارات الجبائية بهدف تخفيض العبء الضريبي والذي فيه نسبة كبير حسب اعتقادي سببها سوء تسيير العامل الجبائي بكيفية تسمح بالاستفادة منه وليس العكس.

03 - يجب على المؤسسة احترام الالتزامات الجبائية من أجل الاستفادة من المزايا الجبائية التي تتيحها التشريعات الجبائية والنصوص القانونية الأخرى المشجعة للاستثمار وغيره.

04 - في إطار الاتفاقيات التي تبرمها الجامعة مع محيطها الخارجي مثل المؤسسات الاقتصادية نقتح التركيز على هذا الجانب، لما له من مزايا لكل الأطراف للدولة ممثلة في مصلحة الضرائب وللمؤسسة ممثلة في المسير الجبائي، والفيصل القانون والتشريعات الجبائية.

### ❖ أفاق البحث.

نأمل أن تكون هناك دراسات تهتم بالتسيير الجبائي في المستقبل لتقليل من الفجوة المتواجدة بين المكلفين ومصالح الضرائب من جهة وتكريس لمبدأ اليقين.

كما نأمل أن يكون هذا العمل هو إثراء للأعمال والدراسات السابقة ولو بشكل قليل من التعمق وإعادة ترتيب للأفكار.

كما نأمل أن يكون مثل موضوع " تأثير التسيير الجبائي لمصادر التمويل على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" للفترة دراسة 6 سنوات. محل دراسة بتعمق أكثر.

قائمة  
المراجع

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية.

### الكتب.

- 02 – علي محمد منصور، مبادئ الإدارة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999.
- 02 – عايدة سيد خطاب، الإدارة و التخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1985.
- 2004.
- 03 – محب خله توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، السنة 2014.
- 04 – احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، السنة 2008.
- 05 – الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، 2006.
- 06 – حنفي عبد القادر، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 07 – محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 08 – غربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.
- 09 – يوسف مامش، ناصر دادي عدون، اثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الطبعة الأولى، 2008.
- 10 – منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية 1998.
- 11 – سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، 1997.
- 12 – محسن احمد الخضير، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001.
- 13 – معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل ألتأجيري المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2015.
- 14 – عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1997.
- 15 – هنري منير إبراهيم، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 16 – حنفي عبد الغفار، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية مصر 2002.

# قائمة المراجع

17 – عبد الرحمان عطية، محاسبة العامة، وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، الطبعة الثانية، 2011.

## الأطروحات والمذكرات الجامعية.

01 – عبد الحفيظ ميلاط، النظام القانوني لتحويل الفاتورة، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة، 2011/2012.

02 – محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال

الجزائر، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002/2003.

03 – يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

الجزائرية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2007.

04 – عبد القادر بوعزة، التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة، دراسة حالة، مؤسسة

صيدال، مذكرة ماجستير، قسم ما بعد التدرج، الجامعة المركزية، الجزائر، 2003/2004.

05 – زاوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة

سونلغاز، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2008/2009.

06 – صفاء عمر خالد بلعاوي، النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي و تنظيمه الضريبي، مذكرة

ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.

07 – بريش عبد القادر، دراسة اثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

08 – رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود

التأجير التمويلي، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر.

09 – إبراهيم عبد الله، دراسة وصفية تحليلية لعملية تمويل بقرض الإيجار، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا

للتجارة، الجزائر، السنة 1998.

10 – قراش محمد، دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي، مذكرة ماجستير، المدرسة

العليا للتجارة، 2005.

11 – وادة علي، اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية - دراسة حالة - مؤسسة النقل الحضري

والشبه حضري (ETUO) ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015/2016.

12 – فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة Cap-Ti

للخدمات الاستشارية خلال الفترة 2009/2012، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، السنة

2011/2012.

# قائمة المراجع

13 – راندة فراج، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المال للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، مذكرة ماستر، 2013 / 2014.

14 – قدور بن عطية فتيحة، الائتمان الاجباري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة BADR دراسة حالة وكالة بوفيرات، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة 2014 / 2015.

15 – فاطمة الزهراء رضاني، الأثر الجبائي للبدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP بحاسي مسعود ورقلة، خلال فترة، 2008 / 2010، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

15– Anis Mouelhi, **la gestion fiscale de l'entreprise (ca de la Tunisie)**, Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialisé en finance publique Option Fiscalité, IEDF, 22 promotions, Année 2006.

## • القوانين والمراسيم.

01 – الأمر رقم 96 / 09 المؤرخ في 10/01/1996 المتعلق بالاعتماد الاجباري، جريدة الرسمية، رقم 03 الصادرة بتاريخ، 14/01/1996، المادة الثانية.

02 – المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25/04/1993 من القانون التجاري الجزائري المادة 543 مكرر 14.

03 – الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2017 المادة 152.

04 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم، 103/90 المؤرخ 27/03/1990.

05 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم، 250/93 المؤرخ في 24/11/1993.

06 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم، 28 المؤرخ في 30/12/1995، قانون المالية، لسنة، 1996 المادة، 107.

07 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم، 336/96 المؤرخ في 12/11/1996.

08 – الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2019.

## • المجالات.

01 – عابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، اثر التسيير الجبائي على الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة عينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث عدد، 01، ديسمبر 2013.

02 – زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 / 15 افريل 2009.

# قائمة المراجع

03 – محمد فرحي، نشئس سليمة، أثر اندماج البنوك على التنمية الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، دراسة بحثية.

04 – عبد العزيز خنفوسي، عقد تحويل الفاتورة كشكل جديد للضمانات المصرفية الحديثة، مجلة الفقه والقانون، العدد 40، فبراير 2016.

05 – مليكة زغيب، نظيرة فلادي، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، حالة مؤسسة سيجيكو (SJICO) سكيدة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014.

## • الملتقيات والايام الدراسية.

01 – بن طلحة صليحة، معوش بوعلام، الملتقى الولي، حول سياسات التمويل وأثرها على

الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، أيام 21 - 22

نوفمبر، 2006 مداخلة بعنوان : دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل و تحصيل الحقوق،

المركز الجامعي بالمدينة الجزائر، 2006.

## • المواقع الالكترونية

01 \_ [https://www.ibtesamah.com/showthread-t\\_413149.html](https://www.ibtesamah.com/showthread-t_413149.html) consulté le : 01/05/2019 à 17 h45.

مجلة الابتسامة، بحث علمي حول التمويل.

02 \_ <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/132128/> consulté le : 05/05/2019 à 20h00

03 \_ <https://www.almrsal.com/post/451618> consulté le : 13/03/2019 à 10h35

04 \_ <https://accdiscussion.com/acc6579.html> consulté le : 28/05/2019 à 17h25

منتدى المحاسب العربي، مصادر تمويل طويلة الأجل و تكاليفه

05 \_ <https://www.avatrade.ar.com/cfd-trading/bonds> consulté le : 17/05/2019 à 18h35

06 \_ <http://stocksexperts.net/showthread.php?t=59390> :consulté le : 28/05/2019 à 17 h17

( شبكة خبراء الأسهم )، المنتدى، الاقتصادي الأردني، سوق عمان المالي، (بورصة عمان)، بحث في الاندماج.

07 \_ <http://islamfin.yoo7.com/t1739-topic> :consulté le : 14/05/2019 à 13 h40.

منتدى التمويل الإسلامي بحث حول تكلفة الأموال.

08 \_ <http://www.startimes.com> consulté le : 13/03/2019 à 14 h00

منتديات تايمز

09 – WWW.Deloitte.com/USA، انظر الموقع، Oxley 404 للاطلاع على القانون

## • Les livres:

01– Armel LIGER، La gestion fiscale des PMI : Un Mythe، Paris : Editions LGDJ,1998.

02– Christine Collette، Gestion Fiscale des entreprises, Paris, Année1998

03– J. Barreau،J. Delahaye، Gestion Financière،Edition، DUNOD، France، 1996.

04 –Armand. Dayan، Manuel de Gestion، Edition Ellipses، AUF، Volume 2، 1999.

05– Brealey. R . A، Mayers . C، Laroche. P، Principes de Gestion Financière des Sociétés، 2<sup>ème</sup> Edition، Edition Mc. Gaw-Hili، France، 1992.

الملاحق

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M' SILA BP 451 CA

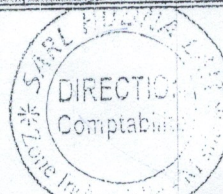
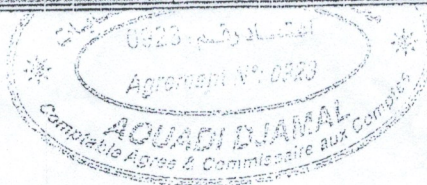
Exercice au 31/12/2018

30 AVR. 2019

**BILAN (ACTIF)**

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 989 664	293 000	293 000
Immobilisations corporelles	0	0	0	0
Bâtiments	661 534 260	270 545 659	390 988 601	427 353 271
Autres immobilisations corporelles	8 749 575 365	6 322 894 271	2 426 681 094	2 746 712 967
Immobilisations en concession	1 195 045	0	1 195 045	1 195 045
Immobilisations en cours	172 471 386	0	172 471 386	506 385 677
Immobilisations financières	0	0	0	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	100 365 841	0	100 365 841	65 373 428
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>10 058 712 091</b>	<b>6 597 429 594</b>	<b>3 461 282 497</b>	<b>4 116 600 918</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	3 709 258 979	0	3 709 258 979	3 566 690 858
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	1 133 571 934	0	1 133 571 934	464 628 520
Autres débiteurs	1 375 720 278	0	1 375 720 278	1 251 589 693
Impôts et assimilés	230 759	0	230 759	0
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
Trésorerie	76 335 870	0	76 335 870	143 611 043
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>6 295 117 820</b>	<b>0</b>	<b>6 295 117 820</b>	<b>5 426 520 115</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>16 353 829 911</b>	<b>6 597 429 594</b>	<b>9 756 400 317</b>	<b>9 543 121 033</b>



Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

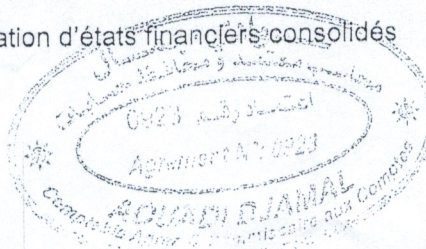
Exercice au 31/12/2018

30 AVR. 2019

## BILAN (PASSIF)

PASSIF	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	2 500 000 000	2 100 000 000
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	156 285 791	141 370 792
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	341 103 825	298 299 971
Autres capitaux propres I Report à nouveau		200 000 000
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>2 997 389 616</b>	<b>2 739 670 763</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	1 128 463 474	1 561 162 841
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	1 188 727	1 188 727
<b>TOTAL II</b>	<b>1 129 652 201</b>	<b>1 562 351 568</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 633 241 391	1 548 945 332
Impôts	130 777 193	168 928 365
Autres dettes	794 936 677	509 777 988
Trésorerie Passif	3 070 403 240	3 013 447 016
<b>TOTAL III</b>	<b>5 629 358 501</b>	<b>5 241 098 702</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>9 756 400 317</b>	<b>9 543 121 033</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

30 AVR. 2019

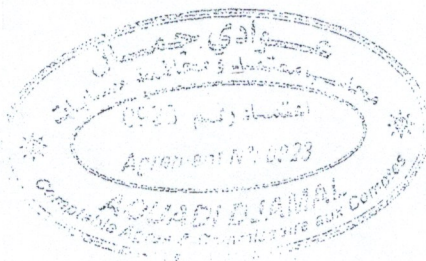
## COMPTE DE RESULTAT

TCR	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		11 401 964 390		10 017 007 147
Production vendue Prestations de services		0		
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	4 140 505			
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>11 397 823 885</b>		<b>10 017 007 147</b>
Production stockée ou déstockée		78 822 824		165 942 545
Production immobilisée				94 258 308
Subventions d'exploitation		69 797 428		
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>11 546 444 137</b>		<b>10 277 208 000</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	8 951 488 551		7 741 613 650	
Autres approvisionnements	0		810 160	
Variations des stocks	0		163 000	
Achats d'études et de prestations de services	0		126 464 584	
Autres consommations	137 399 063			14 165 450
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		13 817 702		
Services extérieurs				
Sous-traitance générale			109 767 022	
Locations	67 895 602		47 708 330	
Entretien, réparations et maintenance	63 795 812		30 292 459	
Primes d'assurances	0			
Personnel extérieur à l'entreprise			3 078 782	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 084 759		57 559 632	
Publicité	14 397 122		28 840 998	
Déplacements, missions et réceptions	37 543 612		266 415 106	
Autres services	275 494 833			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>9 537 281 652</b>		<b>8 398 548 273</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>2 009 162 485</b>	<b>0</b>	<b>1 878 659 727</b>
Charges de personnel	631 534 536		606 703 345	
Impôts et taxes et versements assimilés	64 340 263		54 750 145	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1 313 287 686</b>	<b>0</b>	<b>1 217 206 237</b>

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M' SILA BP 451 CA**

Rubriques	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		95 915 758		43 892 320
Autres charges opérationnelles	176 102 652		191 470 465	
Dotations aux amortissements	831 463 542		752 680 727	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>401 637 250</b>	<b>0</b>	<b>316 947 366</b>
Produits financiers		10 956 178		7 557 065
Charges financières	52 297 469		82 139 916	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>41 341 291</b>	<b>0</b>	<b>74 582 851</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>0</b>	<b>360 295 959</b>	<b>0</b>	<b>242 364 515</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		9 168		68 751 998
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	1 381 802		6 759 632	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>1 372 634</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>61 992 365</b>
Impôts différés sur résultats	47 940 500		6 056 910	
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>341 103 825</b>	<b>0</b>	<b>298 299 971</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

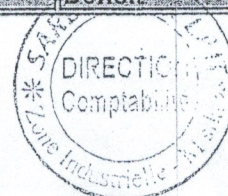
Exercice du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

30 AVR. 2019

## 9/ Tableau de détermination du résultat fiscal

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	341 103 825
	Perte	0
<b>II. Réintégrations</b>		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		0
Frais de réception non déductibles		0
Cotisations et dons non déductibles		0
Impôts et taxes non déductibles		0
Provisions non déductibles		0
Amortissements non déductibles		0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	17 819 500
	Impôt différé (variation)	0
Pertes de valeurs non déductibles		0
Amendes et pénalités		0
Autres réintégrations (*)		1 381 802
	<b>Total des réintégrations</b>	<b>19 201 302</b>
<b>III. Déductions</b>		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		0
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Complément d'amortissements		0
Autres déductions (*) <b>EXONERATION ANDI + MARGE LAIT CRU</b>		266 518 285
	<b>Total des déductions</b>	<b>266 518 285</b>
<b>V. Déficits antérieurs à déduire</b>		
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
	<b>Total des déficits à déduire</b>	<b>0</b>
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	93 786 842
	Déficit	0

(\*) A détailler sur état annexe à joindre.



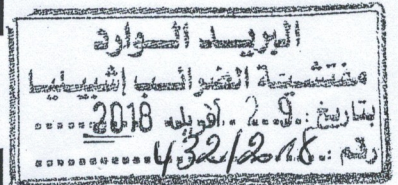
Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M`SILA BP 451 CA

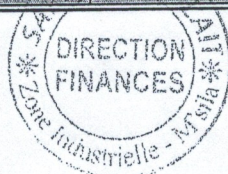
Exercice au 31/12/2017



BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 989 664	293 000	298 742
Immobilisations corporelles	0	0	0	0
Terrains	369 287 530	0	369 287 530	369 287 530
Bâtiments	661 351 260	233 997 989	427 353 271	463 452 051
Autres immobilisations corporelles	8 274 691 365	5 527 978 398	2 746 712 967	2 999 721 967
Immobilisations en concession	1 195 045	0	1 195 045	1 195 045
Immobilisations en cours	506 385 677	0	506 385 677	286 996 524
Immobilisations financières	0	0	0	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	65 373 428	0	65 373 428	66 695 027
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>9 882 566 970</b>	<b>5 765 966 051</b>	<b>4 116 600 918</b>	<b>4 187 646 387</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	3 566 690 858	0	3 566 690 858	2 931 929 710
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	464 628 520	0	464 628 520	787 675 777
Autres débiteurs	1 251 589 693	0	1 251 589 693	886 140 379
Impôts et assimilés	0	0	0	0
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
Trésorerie	143 611 043	0	143 611 043	84 617 655
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>5 426 520 115</b>	<b>0</b>	<b>5 426 520 115</b>	<b>4 690 363 521</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>15 309 087 084</b>	<b>5 765 966 051</b>	<b>9 543 121 033</b>	<b>8 878 010 408</b>



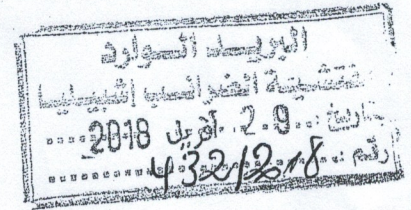
Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2017



**BILAN (PASSIF)**

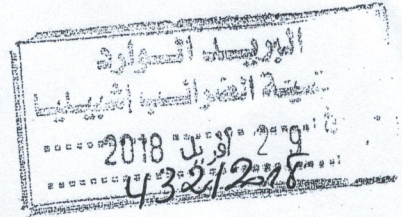
PASSIF	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	2 100 000 000	2 100 000 000
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	141 370 792	126 568 895
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	298 299 971	296 037 923
Autres capitaux propres I Report à nouveau	200 000 000	
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>2 739 670 763</b>	<b>2 522 606 817</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	1 561 162 841	1 553 147 284
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	1 188 727	1 188 727
<b>TOTAL II</b>	<b>1 562 351 568</b>	<b>1 554 336 011</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 548 945 332	980 392 800
Impôts	168 928 365	60 634 794
Autres dettes	509 777 988	884 938 325
Trésorerie Passif	3 013 447 016	2 875 101 661
<b>TOTAL III</b>	<b>5 241 098 702</b>	<b>4 801 067 579</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>9 543 121 033</b>	<b>8 878 010 408</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



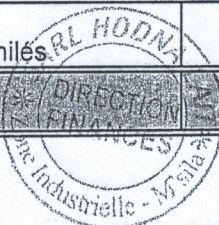
Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

Exercice du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017



**COMPTE DE RESULTAT**

TCR	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		10 015 807 147		9 896 044 119
Production vendue Prestations de services		1 200 000		
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	1 559 514			
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>10 015 447 633</b>		<b>9 896 044 119</b>
Production stockée ou déstockée		165 942 545		126 324 347
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		94 258 308		105 132 176
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>10 275 648 486</b>		<b>10 127 500 641</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	7 741 613 650		7 487 921 033	
Autres approvisionnements	810 160		49 726	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	163 000		13 000	
Autres consommations	126 464 584		113 548 836	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		14 165 450		
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations	109 767 022		127 174 799	
Entretien, réparations et maintenance	47 708 330		48 817 980	
Primes d'assurances	30 292 459		33 890 041	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 078 782		8 391 929	
Publicité	57 559 632		14 354 085	
Déplacements, missions et réceptions	28 840 998		24 649 053	
Autres services	266 415 106		259 439 821	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>8 398 548 273</b>		<b>8 118 250 303</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>1 877 100 213</b>	<b>0</b>	<b>2 009 250 338</b>
Charges de personnel	606 703 345		615 895 745	
Impôts et taxes et versements assimilés	54 750 145		41 857 800	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1 215 646 723</b>	<b>0</b>	<b>1 351 496 793</b>

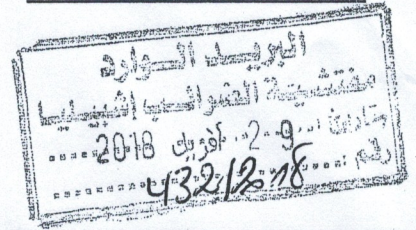


Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA



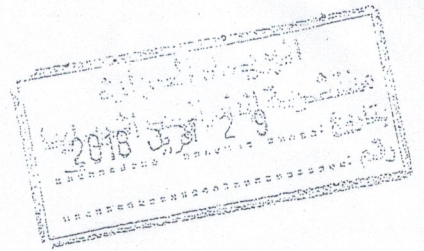
Rubriques	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		43 892 320		70 532 206
Autres charges opérationnelles	189 910 950		406 404 228	
Dotations aux amortissements	752 680 727		726 629 446	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>316 947 367</b>	<b>0</b>	<b>288 995 325</b>
Produits financiers		7 557 065		48 989 942
Charges financières	82 139 916		90 217 437	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>74 582 851</b>	<b>0</b>	<b>41 227 495</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>0</b>	<b>242 364 516</b>	<b>0</b>	<b>247 767 830</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		68 751 998		90 957 439
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	6 759 632		36 875 367	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>61 992 365</b>	<b>0</b>	<b>54 082 072</b>
Impôts exigibles sur résultats	6 056 910		5 811 979	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>298 299 971</b>	<b>0</b>	<b>296 037 922</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



Désignation de l'entreprise :  
 SARL HODNA LAIT  
 Activité : PRODUCTION LAIT ET DERIVES  
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

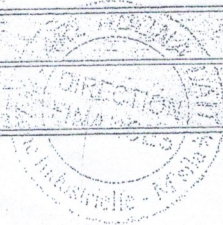
Exercice du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017



9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

		298-299-971
I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	0
	Perte	0
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		0
Frais de réception non déductibles		0
Cotisations et dons non déductibles		0
Impôts et taxes non déductibles		0
Provisions non déductibles		0
Amortissements non déductibles		0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Impôts sur les bénéfices des sociétés		6 056 910
Impôt exigible sur le résultat		0
Impôt différé (variation)		0
Pertes de valeurs non déductibles		0
Amendes et pénalités		6 759 632
Autres réintégrations (*)		0
Total des réintégrations		-12 816 543
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		0
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Complément d'amortissements		0
Autres déductions (*) EXONERATION ANDI + MARGE LAIT CRU		279 238 037
Total des déductions		279 238 037
IV. Déficits antérieurs à déduire		
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Total des déficits à déduire		0
Résultat fiscal (I-II-III-IV)	Bénéfice	31 878 476
	Déficit	0

(\*) A détailler sur éta annexe à joindre.



- 09 -

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Designation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité : **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse : **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

09/9/2016/6121121644  
 N° F  
 Commerce

Exercice du : 01/01/2016 Au : 31/12/2016

البيانات المالية  
 المجموع الموزع (مبلغ)  
 2017 30

S/ Tableau de détermination du résultat fiscal

I. Résultat net de l'exercice		Compte de résultat	Bénéfice	236 037 923
			Perte	0
<b>II. Réintégrations</b>				
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation				0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles				0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles				0
Frais de réception non déductibles				0
Cotisations et dons non déductibles				0
Impôts et taxes non déductibles				0
Provisions non déductibles				0
Amortissements non déductibles				0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles				0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)				0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)				0
Impôts sur les bénéfices des sociétés			Impôt exigible sur le résultat	5 811 979
			Impôt différé (variation)	0
Pertes de valeurs non déductibles				0
Amendes et pénalités				0
Autres réintégrations (*)				36 876 367
<b>Total des réintégrations</b>				<b>42 687 347</b>
<b>III. Déductions</b>				
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)				3 365 815
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse				0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)				0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)				0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)				0
Complément d'amortissements				0
Autres déductions (*) <b>EXONERATION ANDI + MARGE LAIT CRU</b>				304 770 090
<b>Total des déductions</b>				<b>308 135 905</b>
<b>IV. Déficits antérieurs à déduire</b>				
Déficit de l'année 20				0
Déficit de l'année 20				0
Déficit de l'année 20				0
Déficit de l'année 20				0
<b>Total des déficits à déduire</b>				<b>0</b>
<b>Résultat fiscal</b> (I+II-III-IV)			<b>Bénéfice</b>	<b>30 589 364</b>
			<b>Déficit</b>	<b>0</b>

(\*) A détailler sur état annexe à joindre.

## ملخص:

تطور القدرة المالية للمؤسسة يعتمد على الهيكل التمويلي كركيزة أساسية من اجل تحقيق عائد، وعوامل اختيار المصادر المشكلة له سواء كانت مصادر خارجية او مصادر داخلية، من ضمنها التسيير الجبائي كعامل مؤثر من خلال تخفيض تكلفة المصدر حتى يحقق عائد اكبر والفرق الايجابي بينهما يمثل الوفورات الضريبية التي تزيد من قيمة المؤسسة

ومن اجل هذا أسقطنا دراستنا النظرية على مؤسسة حليب حضنة للفترة (2016\_2018) لاختبارها وخلصنا إلى أن المؤسسة لا تتخذ من تسيير العامل الجبائي معيار لاختيار مصادر تمويلها ولا من التسيير الجبائي لزيادة قيمتها.

**الكلمات المفتاحية :** الهيكل التمويلي، التسيير الجبائي، الوفورات الضريبية، قدرة المؤسسة

## **Abstract:**

The development of the financial capacity of the institution depends on the financing structure as the main foundation in order to achieve the return and determinants of the choice of sources that are problematic whether external sources or internal sources, including tax management as an effective factor by reducing the cost of the source to achieve a greater return and the positive difference between them represents the tax savings that increase Of the value of the institution and for this purpose we dropped our theoretical study on the institution of infant incubation for the period (2016\_2018) for testing and concluded that the institution does not take the management of the tax factor criterion for the selection of sources of funding and not from Taxation management to increase its value Keywords: finance structure, tax management, tax savings, capacity of the institution